

مبادئ الاقتصاد

دكتور بهر محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

١٩٩٥

الناشر
مكتبة النهضة الشرق
جامعة القاهرة

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

مبادئ الإقتصاد

دكتور محمد محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

١٩٩٥

الناشر
مكتبة نهضة الشرق
جامعة القاهرة

المقدمة

موضوع علم الاقتصاد وطرق البحث فيه

أولاً : موضوع علم الاقتصاد :

موضوع أى علم هو محاولة فهم ظواهر أو مشكلات معينة ،
والظاهرة التى يعنى علم الاقتصاد بدراستها هى ظاهرة الندرة أو المشكلة
الاقتصادية وهى تتمثل فى محاولة الفرد أو المجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة
باستخدام مالهيه من موارد محدودة تصلح لاستخدامات متعددة. وسنتناول
فيما يلي دراسة عناصر هذه المشكلة .

١ - الحاجات غير المحدودة :

لكل فرد حاجات متعددة منها ما هو ضرورى للإبقاء على حياته وذلك
كحاجاته للملبس والمأكل والسكن ، ومنها ما هو غير ضرورى لحياته ،
فحاجات الإنسان تتنوع وتعدد مع التقدم والتطور ، كحاجاته للقراءة
والكتابة واكتساب مهته والتثقل وخدمات الطبيب والمهندس والمحامي . : إلخ :

وبلاحظ أن كل حاجة من هذه الحاجات تشتمل على عدة حاجات :
فالحاجة إلى المأكل مثلاً تشتمل على عشرات السلع التى تنطوى تحت المعنى
العام لهذا المصطلح . وقد كانت حاجات الفرد فى المجتمعات البدائية بسيطة
تقتصر على حاجاته الضرورية ، ولكن مع التطور الحضارى إزدادت حاجات
الفرد زيادة ضخمة وهى لا تزال فى إزدياد مضطرد مع تطور العلوم وتقدم
الاختراعات والاكتشافات .

ويمكن تقسيم الحاجات الإنسانية إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية :
فالأولى هي التي تتوقف عليها حياة الإنسان أو صحته كالملبس والمأكل
والمسكن ، أما الثانية فهي التي لا تلعب هذا الدور وإنما تساهم في إثراء
حياة الإنسان وتمتعه بها كوسائل الترفيه أو الأنواع المكلفة من المأكولات
على أن هذا التقسيم ليس قاطعاً ففكرة السلعة الكمالية تتغير من إنسان إلى آخر
ومن مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر . فحاجات الإنسان الذي يعيش في
المناطق الباردة إلى الملابس الثقيلة ووسائل التدفئة ضرورة في حين أنها كمالية
في المناطق المعتدلة المناخ ، والسكر كان يعتبر كمالياً في القرون الماضية في حين
ينظر إليه الآن في أكثر بقاع الأرض على أنه سلعة ضرورية . وهكذا كلما
تقدم الإنسان انتقلت بعض حاجاته من طائفة الحاجات الكمالية إلى طائفة
الضروريات ، ويختلف وصف السلعة في نفس المكان باختلاف المكان فمدينة
بها شبكة مواصلات عامة منظملة ومريحة تعبر السيارة الخاصة فيها سلعة كمالية
في حين أنها ضرورية في مدينة ليست بها هذه الشبكة ، كذلك تعتبر السيارة
ضرورية لطبيب يعمل في مناطق ريفية في حين أنها لا تعتبر كذلك
بالنسبة لغيره . . .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الحاجات البشرية في تزايد مستمر بصفة
خاصة نتيجة التقدم التكنولوجي الذي عرفته البشرية والذي أسرعت خطاه
في الآونة الأخيرة مما أدى إلى زيادة الحاجات من ناحية وإلى تحول قدر
كبير منها من كاليات إلى ضروريات بحيث أصبح من الواجب إشباعها بالنسبة
لعهد أكبر من الأفراد :

كذلك هناك من الحاجات البشرية ما هو متجدد باستمرار ، أي لا يخلص
الإنسان منه بمجرد إشباعه مرة واحدة مثل حاجته للمأكل فهي تتجدد يومياً
وحاجته للملبس كلما بليت ملابسه وهكذا .

٢ - الموارد المحدودة :

ليس الحاجة أمراً مجرداً فكونها « حاجة » يعنى أنها شعور بالحرمان وهى تدفع من يحس بها بالتالى إلى محاولة إشباعها حتى يتخلص من هذا الشعور بالحرمان ، فحاجته للمأكل مثلاً تدفعه إلى الحصول على الوسائل الكفيلة بإشباع جوعه وحاجته للسكن تدفعه إلى الحصول على المواد الضرورية لإقامة مسكن وهكذا . هذه الوسائل التى تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية هى مانسيه « موارد الثروة » وهذه الموارد محدودة الكمية ، فهناك كمية محدودة من الأرض التى تصلح لإنتاج المواد اللازمة لإشباع كل حاجتنا إلى الغذاء ، وهناك عدد محدود من العمال القادرين على إنتاج السلع التى نحتاجها ، وكمية محدودة من القمح أو البترول الضرورى لإشباع حاجتنا إلى الوقود وهكذا الأمر بالنسبة لسائر الموارد الاقتصادية .

ومن الضرورى تحديد المقصود بكون الموارد محدودة . فليس المقصود بهذا أنها قليلة ، وإنما المقصود أنها لا تكفى لإشباع كل الحاجات التى تصلح لإشباعها ، فهناك ملايين الوحدات من الأراضى الزراعية ، ولكنها مع هذا محدودة لأن مجموع ما تنتجه الأرض لا يكفى لإشباع كل الحاجات التى يمكن أن تباهم منتجات الأرض فى إشباعها . والمعيار الذى نلجأ إليه فى هذا الصدد هو وجود ثمن أو عدم وجوده . فوجود الثمن ، مهما كان تافهاً ، يعنى أن المورد محدود أما عدم وجوده فيعنى أن المورد غير محدود . ولهذا فالمح للمح مثلاً مورد محدود مهما كان ثمنه تافهاً أما الهواء فمورد غير محدود لعدم وجود ثمن له . وهناك معيار آخر هو ضرورة المجهود الإنسانى للحصول على ما يشبع الحاجة ، فضرورة المجهود معناها أن المورد محدود والعكس . وواضح أن وجود الثمن أو ضرورة المجهود لا علاقة لها بأهمية المورد . فالهواء ضرورى لكل مظاهر الحياة ومع هذا فهو متوافر بكمية تفوق الحاجة إليه وبالتالى فلا ثمن له ، أو بعبارة أخرى لا يحتاج الإنسان لأى جهد للحصول عليه .

والموارد الاقتصادية ، من ناحية أخرى ، تصير نادرة ندرة نسبية أى بالمقارنة بينها وبين الاستخدامات التى تصلح لها . فلو فرضنا أن مجتمعاً محصص كل موارده لإنتاج منتج استهلاكية فقط ولم يخصص أى شئ من موارده لإنتاج منتج إنتاجية ، لبقيت حاجات استهلاكية دون إشباع لأن الحاجات الإنسانية ، كما أسلفنا ، لا نهائية . وفى حدود هاتين الحقيقتين أى لا نهائية الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد التى تصلح لإشباعها ، يتبين لنا أن على المجتمع ، كالفرد ، أن يختار حاجات معينة لإشباعها وأن يضحى بحاجات أخرى . وتسمى هذه التضحية بنفقة الاختيار أو نفقة الفرصة للمضاعة . وهناك صفة أخرى تتصف بها الموارد هى أنها تصلح لأكثر من استخدام ، لأنه لو كان كل مورد يصلح لاستخدام واحد فقط لانتفت مشكلتي الاختيار والتخصيص ولكن تبقى دائماً مشكلة الندرة . ولكن تواجهنا دائماً مشكلتي الاختيار والتخصيص لأن الموارد الاقتصادية تصلح عادة لأكثر من استخدام ، فالأرض مثلاً يمكن أن تزرع بمحصولات متعددة كما يمكن أن تخصص للبناء أو لإقامة الطرق إلخ . . كذلك العامل فهو يستطيع أن يعمل فى جميع المجالات التى تتفق مع خبراته . وتتوقف قابلية الموارد لتعدد استخداماتها على طبيعة المورد الإقتصادى من ناحية وعلى المدى الزمنى الذى نأخذُه فى الاعتبار من ناحية أخرى . فالأرض مثلاً تصلح لإستخدامات عديدة دون الحاجة إلى إدخال أى تغيير فى طبيعتها . ولكن هناك موارد أخرى تكون متخصصة فى استخدام معين فى الأجل القصير ولكن بعد فترة معينة يمكن تحويلها إلى استخدام آخر . فالعامل الزراعى يمكن بعد فترة زمنية تحويله إلى عامل صناعى وهكذا . . فأغلب الموارد يمكن ، بعد الفترة الزمنية الكافية ، تحويلها من الاستخدام المخصصة له إلى استخدام آخر .

٣ - المشكلة الاقتصادية :

توجد الحقيقتان المتقدمتان أى الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة فى جميع المجتمعات أى كانت درجة تقدمها وأياً كان نظامها الاجتماعى .

ولهذا يجب على كل مجتمع أن يقرر إزاء تراحم الحاجات اللانهائية على الموارد المحدودة ، من ناحية ، ما هي الحاجات الأولى من غيرها بالإشباع وبالتالي ما هي الحاجات التي لا بد من تركها بلا إشباع ، ومن ناحية أخرى كيف ينظم موارده المحدودة بحيث يحصل منها على أكبر قدر ممكن من الإشباع . هذان القراران يمثلان عنصرا المشكلة الاقتصادية فلو تخلف أحدهما لما وجدت هذه المشكلة ، بمعنى أنه لو كانت الموارد من الوفرة بحيث كانت تصلح لأن تشبع جميع الحاجات لما كان هناك داع لترك بعضها دون إشباع ولا لتنظيمها للحصول منها على أكبر قدر من الإشباع . والواضح أن هذا الوضع غير موجود ولا يتصور وجوده لأن الموارد محدودة دائما وستظل كذلك بالنسبة للحاجات المتطورة المتجددة والتي تزداد باستمرار . واضح مما تقدم أن المشكلة الاقتصادية لا تخرج عن كونها مشكلة اختيار يتضمن التضحية فالمجتمع حاجات متعددة وموارد محدودة ولهذا فلهذا عليه أن يختار الحاجات التي ينحصر موارده لإشباعها ، ويترتب على هذا الاختيار ترك حاجات أخرى دون إشباع أى التضحية بإشباعها والأمر بالمثل بالنسبة للفرد عند ما يستخدم دخله المحدود فهو يختار حاجات معينة ينفق دخله لإشباعها وهذا الاختيار يتضمن التضحية بحاجات أخرى .

ويختلف أسلوب حل المشكلة الاقتصادية طبقاً لنوع النظام الاقتصادي وهل هو رأسمالي أم اشتراكي وسنعود إلى هذه المسألة تفصيلاً فيما بعد ، وبهنا هنا أن نبين أنه توجد في النظام الاشتراكي سلطة مركزية هي التي تقرر أى الحاجات أولى بالإشباع وكيف تنظم الموارد المتاحة للحصول منها على أقصى إشباع ممكن ، أما في النظام الرأسمالي فإن هذه القرارات تترك أساساً للأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال نظام السوق والتمتع والحقبة الخاصة بظهور الحاجات .

ويحصل الأفراد على دخولهم من الأعمال التي يقومون بها سواء كانت تتعلق بإنتاج سلع أو تقديم خدمات ويستخدمون هذه الدخول في الحصول على

ما يلزمهم من سلع وخدمات ينتجها الآخرون ، فلكا . صفتان : صفة
كبتج سلعة أو خدمة وصفة كستهلك لما ينتجه غيره من سلع وخدمات .
والواقع أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد ليست إلا ثمناً للخدمات عناصر
الإنتاج المختلفة التي يتحكمون فيها . فأجر العامل ثمن لخدمة العمل وإيجار
الأرض الزراعية أو المسكن ثمن لخدمة الأرض أو المسكن وفائدة رأس المال
وربح المنظم ثمن للخدمة التي يؤديها كل منهما في الإنتاج . وواضح من هذا
أهمية ظاهرة الثمن في دراسة الاقتصاد .

وتتفرع عن المشكلة الاقتصادية بالمعنى السابق تحديده مجموعة من المشاكل
الأساسية توجد في أى اقتصاد أياً كان إطاره التنظيمى أى سواء كان اقتصاداً
رأسمالياً أم اقتصاداً اشتراكياً ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلى (١) :

(أ) فعلى كل مجتمع أن يقرر - بطريقة أو بأخرى - « ماذا ينتجه »
من السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد « ومقدار » ما ينتجه من كل من هذه السلع
والخدمات . فالندرة النسبية للموارد تحتم الاختيار النوعى والكمى للسلع
والخدمات التي يتعين إنتاجها كما سبق أن أوضحنا . فالمشكلة هنا هي مشكلة
إتخاذ قرار بتخصيص الموارد المتاحة لأنواع معينة من الإنتاج دون غيرها
ومقدار ما ينتج من كل سلعة . ويختلف أسلوب إتخاذ القرار طبقاً لنوع
النظام الاقتصادى ، ففي النظام الرأسمالى يكون إتخاذ هذه القرارات أساساً
للأفراد والمشروعات الخاصة من خلال نظام الثمن . أما في النظام الاشتراكى
فإن السلطة السياسية المركزية هي التي تختص بإتخاذ هذه القرارات ، كما
سبق القول .

(ب) بعد إتخاذ القرارات الخاصة باختيار الحاجات التي سيجرى إشباعها
يتعين تقرير كيف سيتم إنتاج السلع الضرورية لإشباع هذه الحاجات . ونشأ

(١) انظر مثلاً :

Lipsey and Steiner, Economics, 3rd ed., Harper and
Raw, ch. 1, p. Samuelson, Economics, 8th ed, ch. 1 p. 4.

مشكلة أسلوب الإنتاج من تعدد طرق الإنتاج من وجهة النظر الفنية وإمكان إنتاج العديد من السلع بكميات مختلفة من الموارد الاقتصادية - فكمية معينة من القمح يمكن إنتاجها باستخدام عدد معين من العمال ومساحة معينة من الأرض ويمكن إضافة الآلات . . وهكذا الأمر بالنسبة لمعظم السلع .

(ج) يحتاج كل مجتمع لزيادة قدرته الإنتاجية في المستقبل لمواجهة الابعاء المتزايدة وتحسين مستوى معيشة سكانه ولهذا فلا بد أن يضحى بجزء من إنتاجه الجارى ولا يستهلكه فوراً بل يخصصه لإقامة مشروعات جديدة تزيد من حجم السلع المنتجة في المستقبل أى أنه يجب على كل مجتمع أن يذخر جزءاً من إنتاجه في الحاضر ليخصصه لزيادة إنتاجه في المستقبل ، وفى هذا المجال تبدو أهمية فروع خاصة من الاقتصاد وهى التى تهتم بالتنمية والنمو الاقتصادى .

(د) يجب أن يحرص كل مجتمع ، نظراً لنُدرة الموارد ، على أن يستغل كل موارده واضعاً فى اعتباره نوع الموارد الذى يتميز به . فالمجتمعات تختلف من حيث مدى تمتعها بالموارد ومن حيث نوعية هذه الموارد . فن المجتمعات ماهو غنى بثروته البشرية ومنها ما يتميز بموارده الزراعية أو الصناعية أو المنجمية فيجب على كل مجتمع عند اختياره للسلع التى ينتجها وتحديد له لأساليب الإنتاج أن يأخذ فى اعتباره الموارد المتوافرة فيه وإمكاناته الإنتاجية حتى لا يبقى جزء منها دون استغلال .

(هـ) على كل مجتمع أيضاً أن يجد وسيلة لتوزيع الناتج النهائى الذى سيتوصل إليه على هؤلاء الذين شاركوا فى إنتاجه . ففى النظام الرأسمالى يتوقف ذلك على آتمان عناصر الإنتاج ونظام الملكية وهو كما أسلفنا الملكية الخاصة لهذه العناصر . كذلك قد تؤثر الدولة بما تتخذه من إجراءات مختلفة (ضرائب إعانات . . إلخ) على كيفية توزيع الدخل القومى . أما فى الاقتصاد الاشتراكى فالناتج الذى تنتجه الدولة يتم توزيعه على المواطنين والأجور ومقابل استخدام الموارد الاقتصادية كالأرض ورأس المال (الضريبة على الأصول الثابتة للمشروعات) .

(و) يجب أن يحقق كل مجتمع أقصى قدر ممكن من الكفاءة في استخدام موارده المحدودة . فأحد جوانب الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية يستلزم التوصل إلى أقصى حجم من الناتج بأقل تكلفة ممكنة . ويرتبط هذا المظهر من مظاهر المشكلة الاقتصادية بمدى تقدم المجتمع من وجهة النظر الفنية وقدرته التنظيمية . ولا يتحقق أقصى قدر ممكن من الكفاءة في استخدام الموارد عندما يكون من الممكن إعادة تخصيصها بحيث يمكن زيادة إنتاج بعض السلع دون أن ينقص إنتاج السلع الأخرى ، فمن الواضح أنه يكون من الأفضل للمجتمع أن يعيد توزيع موارده بما يحقق له هذا المستوى من الكفاءة . والأمر بالمثل فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع إذ لا يتحقق أكبر قدر من الكفاءة في التوزيع إذا كان من الممكن إعادة توزيع الدخل بحيث يزيد الإشباع الذي يحصل عليه بعض الأفراد دون أن ينقص مقدار الإشباع الذي يحصل عليه سائر الأفراد وهذا أيضاً لابد من إعادة توزيع الدخل بما يحقق أكبر قدر من الكفاءة (١).

طرق البحث الاقتصادي :

قدما أن الاقتصاد يبحث في المشكلات الخاصة بإشباع الحاجات غير المحدودة بموارد محدودة أى أنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية . وهذا من شأنه أن يقيد من حريتنا في اختيار الطرق التي يمكن اللجوء إليها لوضع القواعد الاقتصادية . ففي مجال العلوم الطبيعية تعتبر التجربة أهم وسيلة للوصول إلى القواعد التي تحكم الظواهر الطبيعية والتأكد من صحتها . فعالم الطبيعة يستطيع أن يتأكد من الكثافة النوعية للعناصر المختلفة بإجراء التجارب عليها في معمله . كذلك عالم النبات يستطيع أن يدرس أثر نوع معين من التربة على نمو النبات في معمله . المهم في هذا أن العالم الطبيعي يستطيع أن ينفصل عن الظاهرة موضع البحث عزلاً كلياً عن كل عنصر غريب يمكن أن

(١) لدينا في حاجة بدد هذا إلى تعريف علم الاقتصاد ، فهو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية بأبعادها ونتائجها المتقدمة . هذا ويحتوي المؤلفات الاقتصادية على العديد من التعريفات التي تخرج عن أبعاد ونتائج المشكلة الاقتصادية كما جحدناها .

يوثر على نتيجة التجربة . وليس الأمر بالمثل فيما يتعلق بالظواهر الاقتصادية ، فلا يمكن إجراء تجربة معملية لمعرفة العلاقة بين سعر الفائدة وكمية الادخار أو بين ثمن الملابس القطنية ومستوى الطلب عليها . إلخ وذلك لتأثرها بعوامل عديدة لا يمكن التحكم فيها أو عزلها . وما ييسر من مهمة الباحث الاقتصادي في هذا الخصوص أنه لا يدرس سلوك كل فرد وإنما سلوك الجماعة . فليس على عالم الاقتصاد أن يبين لنا كيف سيتصرف كل فرد من الأفراد بالذات وإنما يكفي أن يبين لنا أنه متى توافرت ظروف معينة ، فإنه من المحتمل أن يتصرف الفرد على هذا النحو أو ذاك وبالتالي ، وعن طريقة الملاحظة وسائر مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، يستطيع الباحث الاقتصادي أن يتنبأ بما سيكون عليه سلوك الجماعة التي ينتمى إليها هذا الفرد .

قلنا فيما سبق أن الاقتصاد علم اجتماعي ، وهو لهذا يطبق المناهج المأخوذ بها في مجال بحث هذه العلوم ، وسندرس فيما يلي بعض تطبيقات استخدام هذه المناهج في الاقتصاد .

١ - المنطق :

المنطق هو المنهج الأساسي اوضح القواعد التي تحكم مختلف الظواهر ومنها الظواهر الاقتصادية ، ويمكننا فيما يتعلق بالمنطق أن نميز بين أسلوبين هما الاستقراء والامتنباط .

فيقصد بالاستقراء إقامة البرهان على صدق قاعدة عامة بالتدليل على انطباقها في جميع الحالات الجزئية ، فمن طريق إثبات صدق هذه القاعدة في جميع الحالات التي تنطبق عليها يمكن بعد ذلك تعميمها . ومن ذلك مثلاً ما يمكن أن نلاحظه في العلاقة بين مستوى دخل الفرد ونفقته الاستهلاكية ، فكلما زاد الدخل قل ما يتفقه الفرد على السلع الاستهلاكية . وبالعكس إذا كان الدخل منخفضاً فإنه يخصصه كله أو معظمه للإنفاق الاستهلاكي ، وبالتالي يمكننا القول ، بصفة عامة ، بأن الإنفاق الاستهلاكي يقل إذا زاد الدخل .

ويقصد بالإنعقاب إفتراض مقدمة أو مجموعة من المقدمات مسلم بصدقها أى لاحتاج إلى إثباتها إما لأنها وقائع محسوسة أو لأنها مستمدة من علوم أخرى ، وبعد وضع هذه المقدمات تستخلص النتائج التى تترتب عليها حتما . فإذا عرفنا مثلا أن الدخل الفردى يخصص جزء منه للحصول على السلع الاستهلاكية بينما يمتنع الفرد عن إنفاق جزء منه على هذه السلع تحت تأثير بواعث مختلفة لأمكن أن نستنتج أنه كلما زاد إنفاق الفرد على السلع الاستهلاكية قل مقدار ما يلفخره والعكس بالعكس .

٢ - الرياضيات

تعتبر الرياضيات نوعاً من التحليل المنطقى ، ويلجأ إليها الاقتصادى عندما لا يسهل له المنطق بنوعيه السابقين . فقد تكون المسافة بين المقدمة المفترضة والنتيجة المراد التوصل إليها طويلة وقد تتعقد الظواهر الاقتصادية وتشابك بحيث يعجز التفكير المجرد عن أن يجد طريقه فيها . هنا يضيف الاقتصادى الرياضيات إلى أدواته التحليلية ، فهى تمكنه من أن يضع مقدمة ما ويتوصل على أساسها إلى نتيجة ، ويتخذ من النتيجة الأولى مقدمة لنتيجة ثانية ومن النتيجة الثانية مقدمة لنتيجة ثالثة وهكذا حتى يصل إلى ما يريد إثباته . فالرياضيات تسهل تجزئة المقدمات الضرورية للاستدلال المنطقى . فبدلاً من أن يركز الباحث انتباهه على كل المقدمات فى نفس الوقت فإنه يتلوه فى استدلاله خطوة خطوة . وبالمثل تمكننا الأدوات الرياضية من تبسيط الظواهر الاقتصادية عندما تتعقد وتشابك .

٣ - التجريد :

لا يعتبر التجريد منهجاً مستقلاً لوضع القواعد الاقتصادية ، فهو يرتبط إما بالطريقة الاستنباطية أو بالطريقة الرياضية . ويقصد به أن نفترض فروضاً الهدف منها تبسيط الوضع القائم والتوصل إلى نتيجة على أساس الوضع المبسط ثم استبعاد الفروض المبدئية الواحد تلو الآخر حتى نصل إلى التقريب

بين الوضع كما تخيله الباحث أولاً وبين الأمر الواقع . مثال ذلك تقدير حجم التجارة الخارجية بالنسبة للدولة من الدول ، فمن الواضح أنه توجد في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مئات الدول وآلاف السلع وليس من السهل تقدير نفع التجارة الخارجية في مثل هذه الظروف ... ولهذا نفترض وجود دولتين فقط تتعاملان في سلعتين فقط . هذا الفرض مبسط جداً وبعيد تماماً عن الواقع ولكن له ميزة أنه يمكننا من التوصل إلى نتيجة مبدئية ويمكن بعد ذلك أن ندرس الموضوع على أساس وجود أكثر من دولتين مع استبقاء الفرض الآخر ثم التوصل إلى نتيجة نهائية على أساس وجود أكثر من دولتين وأكثر من سلعتين .

٤ - الإحصاء :

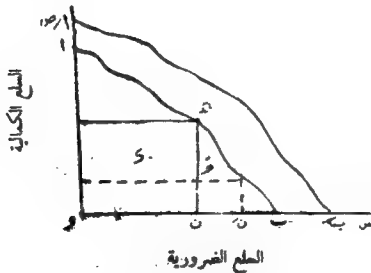
يستطيع الاقتصادى أن يبحث العلاقة بين ظاهرتين بأن يجمع البيانات الجديدة عنهما ليدرس سلوك إحدى الظاهرتين نتيجة للتغيرات التي تحدث للأخرى . مثال ذلك أثر تغير ثمن القطن المصرى على ثمن القطن السودانى ، فلمعرفة هذا الأثر تجمع أثمان القطن المصرى في سنوات متتالية وأثمان القطن السودانى خلال نفس السنوات ، وهكذا قد يتضح أن ارتفاع أثمان الأول يؤدي إلى ارتفاع أثمان الثانى والعكس بالعكس .

ولكن يلاحظ أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للمنهج الإحصائى في مجال الاقتصاد إلا أنه قاصر لسببين : الأول ، أن بعض الظواهر الاقتصادية لا تبنى - بحكم طبيعتها - في صورة وقائع يمكن إضافة بعضها إلى بعض ومن ثم لا يرد عليها الإحصاء ، ومثال ذلك تناقص المنفعة . أما السبب الثانى فهو أن الظواهر التي يرد عليها الإحصاء قد تتأثر في سلوكها بعوامل خارجية لم يأخذها الإحصائى في اعتباره ، وفي هذه الحالة تؤدي الطريقة الإحصائية إلى نتائج خاطئة . ففي المثال المتقدم قد يرجع ارتفاع ثمن القطن السودانى في سنة معينة ليس إلى ارتفاع ثمن القطن المصرى وإنما إلى عوامل جوية أو آفة زراعية أدت إلى نقص الكمية المعروضة منه . فإذا قصر الإحصائى

على العلاقة بين أثمان القطن المصرى والسودانى فقد يصل إلى نتائج غير صحيحة لإغفاله العوامل الأخرى التى أثرت على أثمان القطن السودانى ولهذا يجب أن يحيط الإحصائى بكافة العوامل التى تؤثر على الظواهر التى يدرسها حتى تكون نتائجه صحيحة .

٥ - الرسوم البيانية :

يمكن للاقتصاديين كغيرهم من الباحثين فى العلوم الأخرى استخدام الرسوم البيانية لتوضيح قواعدهم ونظرياتهم . فقد سبق أن رأينا أن جوهر المشكلة الاقتصادية هو تعدد الحاجات وكون الموارد الصالحة لإشباعها محدودة . هذه الحقائق يمكن تمثيلها تمثيلاً بيانياً بما يسمى بـ « منحنى الإمكانيات الإنتاجية » الموضح فيما يلى . فالحاجات الإنسانية إما ضرورية أو كمالية ومن الواضح أنه لا يمكن إنتاج هذين النوعين من السلع إلى مالا نهاية . ولما كانت هناك مشكلة اقتصادية : والمجتمع فى تخصيصه لموارده بين هذين النوعين من السلع يختار بين حلول عديدة . ويتم قياس إنتاج السلع التى تشبع الحاجات الضرورية أو السلع الضرورية على المحور السيني أو الأفقى ، وإنتاج السلع التى تشبع الحاجات الكمالية أو السلع الكمالية على المحور العائدى أو الرأسى على النحو الآتى :



(منحنى الإمكانيات الإنتاجية)

فإن هذا الشكل يتضح أن المجتمع يستطيع أن ينتج قهراً معيناً من هذين النوعين من السلع وأنه عندما يزيد من إنتاج أحد هذين النوعين فلا بد وأن ينقص من إنتاجه من النوع الآخر ويسمى القدر المضاعى به بنفقة الاختيار. ويبدو ذلك من المنحنى (ا ب) ، فهذا المنحنى يبين جميع الإمكانيات المتاحة أمام المجتمع لإنتاج مقدار معين من كل من هذين النوعين من السلع ولهذا يسمى « منحنى الإمكانيات الإنتاجية » . فإذا كان الإنتاج يتم عند النقطة (د) مثلاً فعنى ذلك أن المجتمع ينتج « و ن » من السلع الضرورية و « ن ه » من السلع الكمالية . فإذا أراد زيادة إنتاجه من السلع الضرورية من « و ن » إلى « و ن » فلا بد أن ينقص إنتاجه من السلع الكمالية من « ن ه » إلى « ن ه » . وعلى هذا يعتبر نقص إنتاج السلع الكمالية هو نفقة اختيار زيادة إنتاج السلع الضرورية . فنحن الإمكانيات الإنتاجية يتجه من أعلى إلى أسفل أى أنه ذو ميل سالب وهو ما يعبر عن مشكلة الندرة وأن زيادة الموارد المخصصة لأحد النوعين من السلع لا بد وأن يترتب عليه نقص في المقدار المخصص للنوع الآخر من السلع . ومن ناحية أخرى يمثل منحنى الإمكانيات الإنتاجية الحد الفاصل بين ما يستطيع المجتمع وما لا يستطيع إنتاجه من هذين النوعين من السلع ، فالمنطقة الواقعة داخل المنحنى - أى المسافة « أ و ب » تمثل كميات من السلع الضرورية والسلع الكمالية يستطيع المجتمع إنتاجها ، أما المنطقة التى تقع خارج هذا المنحنى فتمثل كميات لا يستطيع المجتمع إنتاجها . ويترتب على هذا أنه إذا كان الإنتاج يتم عند نقطة داخل المنحنى ولتكن النقطة « د » فإن معنى هذا أن المجتمع لا ينتج كل ما يستطيع إنتاجه أى أن إنتاجه أقل مما يمكن أن يكون عليه وهذا يستطيع المجتمع زيادة إنتاجه من أحد النوعين من السلع أو كلاهما باستغلال موارده المعطلة أو تحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية في استغلال هذه الموارد .

على أن موارد المجتمع ليست شيئاً ثابتاً فإذا تمكن المجتمع من تنمية موارده فإن منحنى الإمكانيات الإنتاجية ينتقل بأكمله إلى أعلى ويتخذ

وضع المنحنى (أ ب) معبراً عن قدرة المجتمع على إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات الضرورية والكمالية بالنسبة للوضع السابق (أ ب) .

وهكذا الأمر بالنسبة لسائر الظواهر الاقتصادية ، إذ يمكن تمثيلها .
بيانياً بما يبسطها ويزيدها وضوحاً .

٦ - مستويات التحليل الاقتصادى : التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى .

قدمنا أن المشكلة الاقتصادية هى فى جوهرها مشكلة اختيار . فمن ناحية نجد أن الموارد الاقتصادية تصلح لعدة استخدامات ومن ناحية أخرى تتعدد طرق إنتاج نفس السلعة كما أنه يمكن إنتاجها باستخدام كميات مختلفة من عناصر الإنتاج ، وتعمل مشكلتى الاختيار والمفاضلة عن طريق الحساب الاقتصادى . وهنا يبرز بعد آخر للمشكلة الاقتصادية هو مستوى الوحدة التى نقوم باتخاذ قرارات الاختيار والمفاضلة . وقد جرى الاقتصاديون على التفرقة بين مستويين للوحدات الاقتصادية التى تقوم بالحساب الاقتصادى :

— فمن ناحية نجد أن هناك أشخاصاً اقتصاديون يديرون وحدات اقتصادية بسيطة Micro-Units مثل الأفراد والعائلات والمشروعات الإنتاجية البسيطة (١) . فمثل هذه الوحدات تسيطر على قدر معين من الموارد الاقتصادية وتقوم بعمل حسب اقتصادى يهدف الاستخدام الكفء لهذه الموارد أى أن لها سلطة تتمثل فى اتخاذ عدد من القرارات الاقتصادية . تتعلق بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية التى تتحكم فيها ، وفى سبيل ذلك تقوم بعمل « الحساب الاقتصادى » الضرورى لهذا الاستخدام . فالطابع المميز لهذه الوحدات هو أنها وحدات بسيطة إذ تتركز سلطة اتخاذ القرار بالنسبة لها

(١) انظر R . A . Bilas , Micro - economic Theory, New -
york, Mc Graw - Hill , Ch . I , PP . ٤ - ٥ .

في مركز واحد هو الفرد أو رب الأسرة أو مدير المشروع الإنتاجي البسيط .
وتسمى القرارات التي تتخذها الوحدات البسيطة بالقرارات الجزئية ويناقوها
التحليل الاقتصادي الجزئي .

- ولكن من ناحية أخرى ، نجد أن هناك أشخاصاً اقتصاديين يدبرون
وحدات اقتصادية مركبة Macro - units كهؤلاء الذين يدبرون قطاعاً صناعياً
يتكون من العديد من المشروعات أو كمنشأة عامة من نقابات العمال التي تشرف
على العديد من النقابات الفرعية أو المحلية أو الدولة التي تدبر المشروعات
المختلفة التابعة لها . هنا أيضاً نجد أن الوحدات الاقتصادية المركبة تتحكم في
كمية من الموارد الاقتصادية وتتولى عمل حساب اقتصادي بهدف الاستخدام
الكفء لهذه الموارد وتسمى القرارات الاقتصادية التي تتخذها مثل هذه
الوحدات بالقرارات المركبة وينصب عليها التحليل الاقتصادي الكلي . وهناك
عدة فروق بين نوعي القرارات المتقدمة ، فالوحدة الاقتصادية البسيطة لها
مركز واحد لعمل الحساب الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية في حين
تتعدد مراكز اتخاذ القرارات بالنسبة للوحدة الاقتصادية المركبة مما يوجب
ضرورة التنسيق بين هذه القرارات المتعددة ويتولى هذا التنسيق
الجهة المشرفة على الوحدة الاقتصادية المركبة . كذلك يختلف
المجال الاقتصادي الخاص بكل من الوحدات البسيطة والوحدات المركبة .
فبالنسبة للوحدات الأولى نجد أن اتخاذ قراراتها لا يوجب عليها إلا أن تأخذ
عدد قليل من المتغيرات أو العوامل في اعتبارها ، هي التي تمهدها وتتأثر بها
مباشرة . وعلى العكس من ذلك يجب على الوحدات المركبة ، عند اتخاذ
قراراتها ، مراعاة عدد أكبر من العوامل والمتغيرات التي تمهدها
الاقتصادية التابعة لها ، والتأثير المتبادل للقرارات التي تتخذها الوحدات
التي تتبعها على بعضها البعض . ومن ناحية ثالثة نجد أن قوة تأثير القرارات
التي تتخذها الوحدات البسيطة تختلف عن قوة تأثير قرارات الوحدات المركبة :
(٢٢ - مبادئ الاقتصاد)

فالأولى بحكم تواضع الموارد التي تتحكم فيها وبحكم تواضع إنتاجها أى بحكم تواضع حجمها الاقتصادى لا تستطيع أن تعرض رأيها بالنسبة لكثير من الأمور التي تهتمها . وعلى العكس من ذلك بالنسبة لقرارات الوحدات المركبة فإننا نجد أن كبر حجمها الاقتصادى نسبياً يسمح لها بفرض رأيها والتأثير على القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية البسيطة أو الوحدات الاقتصادية المركبة الأقل منها حجماً .

ونتيجة لاختلاف الحساب الاقتصادى لكل من الوحدات المركبة والوحدات البسيطة نجد أن أدوات تحليل نشاط كل نوع من هذين النوعين من الوحدات يختلف عن أدوات تحليل النوع الآخر ، ولهذا نفرق في دراسة الاقتصاد بين التحليل الاقتصادى الجزئى (الخاص بالوحدات البسيطة) والتحليل الاقتصادى الكلى (الخاص بالوحدات المركبة) .

وقد احتل التحليل الجزئى للوحدات الاقتصادية البسيطة مكاناً بارزاً في تطور التحليل الاقتصادى في محاولته لتفسير القرارات المختلفة التي تتخذها مثل هذه الوحدات سواء تعلقت بالإنتاج أو بالاستهلاك وقدم لنا الفكر الاقتصادى عدة مفاهيم اقتصادية أساسية في هذا المجال لتفسير السلوك الاقتصادى للوحدات البسيطة من أمثال المنفعة الحدية ومنحنيات السواء وفئات المرونة إلخ مما سنعرض له فيما بعد تفصيلاً .

أما التحليل الاقتصادى الكلى فيهدف إلى تفسير التصرفات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية المركبة (الدولة - قطاع صناعى - قطاع زراعى - مؤسسة اقتصادية إحتكورية ... إلخ)

وينتج عن اختلاف طبيعة قرارات الوحدات المركبة وآثارها عن طبيعة وآثار قرارات الوحدات البسيطة اختلاف أدوات التحليل الاقتصادى الخاصة بكل منهما ، فنجد أن قرارات الوحدات المركبة تنصب على كيات اقتصادية كلية ونجد أن الفكر الاقتصادى يقدم لنا أفكاراً تختلف عن أفكار التحليل الجزئى ، منها فكرة الناتج أو الدخل القومى

وطرق حسابه و الحسابات القومية ووسائلها المختصة . ومنتاول هذه الأفكار و أمثالها بالتفصيل في الفصول القادمة من هذا المؤلف :

٧- التقرير والتقدير في دراسة الاقتصاد (١)

الوسائل السابقة هي الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها الاقتصادي لوضع القواعد التي تحكم الظواهر الاقتصادية . فالدراسة الاقتصادية تعنى بيان العلاقة بين الظواهر الاقتصادية أى بيان السبب والمسبب في مجال معين : وواضح أن الباحث الإقتصادي يقتصر في هذا الصدد على تقرير هذه العلاقات ، فهو يقرر مثلاً أنه إذا زاد عرض القمح انخفض ثمنه وأنه إذا زاد عرض العمل انخفضت الأجور . وهكذا فكل ذلك مجرد تقرير أو تفسير للروابط بين الظواهر الاقتصادية والصلات بين أجزاء الجهاز الاقتصادي . وتيف يعمل هذا الجهاز .

ولكن الواقع أن الاقتصاد وثيق الصلة بفكرة العلاقة . فهو يبين مثلاً القوى التي تحكم توزيع الثروة في المجتمع وهو يبين أيضاً أسباب التفاوت في دخول الأفراد وهكذا . والوسائل الآن هي إلى أي حد يستطيع الباحث الاقتصادي أن يتجاوز التقرير إلى التقدير بعبارة أخرى إلى أي حد يستطيع أن يصدر حكماً بعدة وضع معين أو عدم علاقته أو بنزع ظاهرة اقتصادية أو ضررها ؟ واضح الفرق بين كل من التقرير والتقدير . فإذا قلنا : إذا زاد عرض العمل انخفضت الأجور ، فإننا تقتصر على تقرير العلاقة بين عرض العمل ومستوى الأجور . وليس هناك أي شك في أن القواعد النظرية هي من صميم الدراسات الاقتصادية . أما إذا قلنا : انخفاض الأجور ظالم وضار ، فهذا حكم تقديري وهو الذي يثور بشأنه الخلاف حول دخوله في نطاق الدراسات الاقتصادية .

(١) انظر د. سيد النجار ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ،

هذه المسألة في غاية الأهمية . لأن التسليم بدخول التقدير في مجال الدراسة الاقتصادية تسليم بحق الباحث الاقتصادي في أن يوصى بإتباع سياسة معينة أو تجنب سياسة أخرى أو أن يوصى بالأخط من الغنى وإعطاء التفضيل أو تأميم صناعة من الصناعات : . . إلخ . المسائل التي تكون السياسة الاقتصادية الواجبة الإتباع .

لم تكن هذه المسألة موضع شك لدى الأوائل من علماء الاقتصاد فعندهم أن الغاية النهائية من الدراسة الاقتصادية هي وضع أصول السياسة الاقتصادية وللك صهي الاقتصاد « الاقتصاد السياسي » للدلالة على الصلة الوثيقة بين وظيفته النظرية أو الوضعية ووظيفته التطبيقية أو الإيصائية .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن الصفة العلمية لا يجوز إلا للقواعد التي تقبل البرهنة المنطقية . ويستطيع الاقتصادي أن يثبت الأحكام النظرية بالمنطق ولكنه لا يستطيع أن يقيم الدليل المنطقي على سلامة أو فساد حكم تطهيري فإذا قلنا « إذا زاد عرض العمل انخفضت الأجور » فإن هذه المقاعدة يمكن إثباتها منطقياً ، أما إذا قلنا إن إنخفاضها ظلم فإن هذا القول لا يمكن برهنته منطقياً لأنه يتوقف على القيم الخلقية والاجتماعية التي يؤمن بها كل شخص . فقد يراه البعض ظلماً ويراه البعض الآخر غير ذلك . وليس هناك سبيل إلى إقامة الدليل على صحة أي من الرأيين . بناء على هذا يرى هؤلاء الاقتصاديين أن تقتصر الدراسة الاقتصادية على بيان العلاقات بين الظواهر الاقتصادية ، أما تقدير هذه العلاقات فيترك لرجال السياسة ، وفي رأيهم أنه بهذا قطع يمكن أن تكون لقواعد الاقتصاد الصفة العلمية ويمكننا تسميته « علم الاقتصاد » بدلاً من الاقتصاد السياسي ... على أن الاتجاه الغالب بين الاقتصاديين يذهب إلى أن هذا التضييق في نطاق الاقتصاد قد يقضى عليه في النهاية إذا ترك أمر تقدير العلاقات الاقتصادية . لغرض قوى الدعاية الاقتصادية . صحيح أنه لا يجوز أن يزوج بالاقتصاد في مجال الصراع السياسي . ولكن من الممكن تجنب هذا وذلك بأن يوصى الباحث الاقتصادي بالسياسة التي يراها على

خطوتين : الخطوة الأولى بين فيها بوضوح القيم الاجتماعية التي يؤمن بها والتي يريد تحقيقها دون أن يزعم أنها خير القيم أو أنها غاية عليا . فيوضح مثلاً أنه يرى وجوب تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي أو عدم الإصرار بالفقر أو ضرورة تدعيم الحرية الاقتصادية إلخ .. فتركاً للغير حرية قبول أو رفض هذه الأهداف . أما الخطوة الثانية فإنه يبين فيها مدى ملاءمة السياسة التي يقترحها لتحقيق الأهداف التي يؤمن بها . "فالبحث في الخطوة الأخيرة لا يخرج في طبيعته عن نطاق الدراسة الاقتصادية بمعناها الضيق لأن الاقتصادى لا يزيد فيها عن كونه باحثاً للعلاقة بين وسيلة وغاية أو سبب ومسبب . ولهذا فلدراسة هذه نفس الحجية التي لدراسة العلاقة بين الظواهر الاقتصادية وقد استقر هذا النوع من الدراسات الاقتصادية تحت اسم « اقتصاديات الرفاهية » .

• • •

بيننا فيما سبق عناصر المشكلة الاقتصادية والمتاهج المختلفة التي يمكن إتباعها في دراستها وقد سبق أن أوضحنا أن حل هذه المشكلة يختلف طبقاً لنوع النظام الاقتصادى السائد في مجتمع من المجتمعات . ويمكننا أن نميز حالياً بين نوعين رئيسيين من النظم الاقتصادية هما النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ... وسندرس فيما يلى كيف يتوصل كل من هذين النظامين إلى حل المشكلة الاقتصادية .

الباب الأول

النظم الاقتصادية (١)

في مواجهة المشكلة الاقتصادية ، أي الندرة النسبية للموارد المتاحة لإشباع الحاجات البشرية ، حلول الإنسان أن يضع نظاماً اقتصادياً ، يكفل حلها على أفضل وجه ممكن . ويقصد بأي نظام من النظم مجموعة من العناصر والعلاقات ، فالعناصر هي الأجزاء المكونة للنظام أما العلاقات فهي التي تربط هذه الأجزاء ، ومن مجموع أجزاء النظام والعلاقات التي تتكون فيه تنشأ وحدته . فالنظام الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات يتكون من عدد كبير من الأجزاء التي ترتبط فيما بينها بشبكة ضخمة من العلاقات . هذا النظم الاجتماعي يستلزم على البحث والدراسة ككل متكامل ، فلما تجزأ إلى عدة أنظمة تحية ، كالنظم الاقتصادية والنظم السياسية والنظم القانونية إلخ . والأمر بالكل فيما يتعلق بكل نظام من هذه الأنظمة ، فالنظام الاقتصادي ينقسم إلى نظام للإنتاج ونظام للاستهلاك ونظام مالي ونظام للتقنة والابتكار إلخ (٢) .

وقد تعددت النظم الاقتصادية التي عرفها البشرية ، وصارت في هذا الخصوص بتطور طويل انتهى بنا إلى النظامين المعاصرين وهما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، وسرّكز اهتمامنا هنا على هذين النظامين الأخيرين ، ولكن قبل هذا يجب أن نلقي بعض الضوء على النظم الاقتصادية التي سبقتها . ويتفق معظم الكتاب على أن النظم الاقتصادية التي عرفها

(١) أنظر بصفة عامة

G. Grossman, Economic Systems, Prentice-Hall - 1967.

(٢) أي تعدد العناصر والعلاقات التي يتكون منها النظام الاقتصادي إلى حد اعتبار الاقتصاديين

على تحديد المقصود بهذا النظام . فزيد من التفاصيل أنظر د . محمد حلي مراد : أصول

الاقتصاد ج ١ ، نة مصر القاهرة ١٩٦١ ص ١٢٤ - ص ١٢٨ .

البشرية هي بالترتيب : النظام البدائي ، نظام الرق ، النظام الإقطاعي ،
النظام الرأسمالي وأخيراً النظام الاشتراكي .

تطور النظم الاقتصادية (١) :

يعد النظام البدائي أول مرحلة من مراحل النظم الاقتصادية التي مرت بها
البشرية ، وتوجد لهذا النظام في المصور قبل التاريخية ولهذا فطوماتنا عنه قليلة
وغير كافية . وقد تركوا النشاط الاقتصادي فيه على الصيد والقتل وكانت
أدوات الإنتاج بدائية للغاية ومصنوعة من الأحجار أو الأخشاب . ومع
اكتشاف الإنسان للزراعة بدأت الجماعات البشرية في الاستقرار ومهد هذا
لظهور نظام الحضارات القديمة وتركزها في وديان الأنهار الكبيرة كحضارة
مصر القديمة (نهر النيل) وحضارة بابل (دجلة والفرات) وفيها بعد الحضارة
الإغريقية والحضارة الرومانية . وقد أدى الاستقرار في أماكن معينة مع
اكتشاف الزراعة إلى تغيرات ضخمة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية
مما أدى إلى ظهور النظام الذي ساد الحضارات القديمة وهو نظام الرق .

فمن ناحية ظهرت الدولة كنظم سياسي مركزي ، ويرجع السبب في ظهور
الدولة إلى الأعمال المنضمة الضرورية للزراعة من ري وصرف وإقامة سدود
إلخ . وفي مجال الإنتاج ظهرت الملكية القروية للضارل وبصفة خاصة الأرض
ولكن لما كانت أساليب الإنتاج لا تزال معزولة وتحتد أساساً على
القوة العضلية للإنسان فقد شملت الملكية القروية وهو نظام الرق ، وساعد
على انتشار هذا النظام كثرة الحروب من ناحية وتبرير القلاسة له من ناحية
أخرى (٢) . وقد ترتب على سقوط الإمبراطورية الرومانية ضعف السلطة

(١) انظر د . وفنت الحبيب ، النظم الاقتصادية ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٠ ،

د . زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادي ، النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٦٥ ، لمزيد من
التفاصيل .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر د . محمد لبيب شفيق ، تاريخ الفكر الاقتصادي القامرة

المركبة وتلاشيها تدريجياً وظهور نظام اقتصادى جديد هو نظام الإقطاع . وقد بدأ ببداية الفترة التى يسميها المؤرخون العصور الوسطى (١) . فكانت هناك « إقطاعيات » لكل منها سيد إقطاعى . وقد مارس هؤلاء السادة جميع الوسائل للإستيلاء على الأرض من الفلاحين الذين كانوا يملكونها ، ولكنهم لم يحطوا من هؤلاء الفلاحين أرقاء لهم على النحو الذى وجد فى ظل الحضارات القديمة ولكن أوجدوا نظام الإقطاع ليحكم علاقاتهم بهؤلاء الفلاحين . فالأرض تتبع الإمبراطور نظرياً ولكن ملكيتها الفعلية فى أبهى سادة الإقطاع . وكانت الأراضي تنقسم إلى قسمين : قسم يحتفظ به الإقطاعى لنفسه ويلتزم الفلاحون بزراعته له بلا أجر ، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعة حصته على أن يسلم جزءاً من المحصول للسيد الإقطاعى . وكان الفلاحون تابعين للأرض وكانوا ينتقلون معها إذا انتقلت ملكيتها من سيد لآخر أى أنهم كانوا يعتبرون رقيقاً للأرض ويلتزمون نحو مالكيها بالتزامات معينة ، وفى مقابل هذا يلتزم السيد الإقطاعى بحماية الفلاحين وإقامة العدالة بينهم (٢) .

وقد كان النشاط الاقتصادى يتركز فى ظل الإقطاع على الزراعة ، ولم تتطور الفنون الإنتاجية كثيراً خلال هذه الفترة وساعد على ذلك أن الإقطاعية كانت تعتبر وحدة اقتصادية مغلقة إذ كان محرك الإنتاج هو الرغبة فى الحصول على السلع والخدمات الضرورية لسيد الإقطاع وحاشيته وعلى القلعة الضرورية من السلع للإبقاء على حياة الفلاحين . أما عوامل الإنتاج فكانت كلها مركزة فى يد سيد الإقطاع الذى كان يقوم بتوزيع الناتج على الذين ساهموا فيه طبقاً

(١) الفترة من سقوط الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى ويستمر القرن الـ ١٥ الميلادى أى حوالى عشرة قرون .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر E. Roll & A. History of Economic Thought, London 1933, pp. 40-43.

لبعض القواعد العرفية فلم يكن هناك تسويق للمنتجات ولهذا لم يكن هناك أسواق ، ولم تتطور أساليب الإنتاج كثيراً فيما عدا استخدام بعض الأدوات المصنوعة من الحديد في الزراعة واستخدام بعض القوى الطبيعية بصورة بدائية ممثلة في طواحين الهواء والماء .

على أن هذا التنظيم الاقتصادي المطلق ظهر في إطاره نظام اقتصادي جديد ينظم الصناعات الحرفية وهو نظام الحرف ، فقد نشأ نظام المدن المستقلة عن سلطة السادة الإقطاعيين وساعد على انتشارها الحروب الصليبية وما صاحبها من إزدهار التجارة بين الشرق والغرب ، وأدى هذا إلى رواج بعض المدن الإيطالية كالبندقية وفلورنسا وجنوه وزادت ثروتها زيادة كبيرة واستطاعت أن تكون وحدات سياسية مستقلة عن أمراء الإقطاع ، ونج عن تحررها هذا وتحرر سكانها من نظام الرق وقيام نشاطها الاقتصادي على التجارة والتداول أن نشأ عدد كبير من المهن والحرف التي كانت تخضع لنظام الحرف المشار إليه . فكان أعضاء الحرفة الواحدة من صبية وصناع ومعلمين يجمعون في طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس منتخب وكان لجميع الطوائف رئيس عام له حق تعديل قرارات المشايخ أو الرؤساء ، كما كانت توجد قواعد لقرية الصبية لصناع والصناع إلى معلمين وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات وصفاتها بحيث لم يكن من الممكن الأخذ باختراع جديد بدون موافقة الطائفة عليه . وكانت عناصر الإنتاج في يد أبواب الحرف ولم يكن العامل يعتبر أجيراً في ظل هذا النظام بل أقرب إلى أحد أفراد عائلة رب الحرفة ولم يكن الإنتاج يتم لسوق مجهول ولسكن بناء على طلب سابق ، وكانت الأدوات المستخدمة فيه بسيطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية فلم يتطور تطوراً كبيراً في مجال الفنون الإنتاجية وساعد على هذا تدخل كل طائفة مهنية في تحديد الكميات المنتجة من السلعة وأساليب الإنتاج . وقد تطور نظام الحرف تدريجياً إلى نظام المشروع ، إذ بدأ الحرفي يعمل لحساب وسيط يقدم له المواد الأولية وأدوات العمل ، وعندما فقد الحرفي ملكية أدوات الإنتاج والمواد الأولية والمنتجات

التي يصنعها فقد صفت كمنتج مستقل وأصبح أجيراً يعمل لحساب الوسيط الذي أصبح صاحب العمل وبهذا تطور النظام الحرق إلى نظام المشروع . وفي خلال فترة طويلة من الزمن بدأت عوامل الإتحلال تظهر في ثنايا النظام الإقطاعي مما أدى في النهاية إلى انهياره بعد أن أصبح غير ملائم لظروف الرأسمالية الناشئة التي بدأت تتكامل معالمها الأساسية في الدول الأوربية في منتصف القرن الثامن عشر . ويمكن إيجاز العوامل التي أدت إلى القضاء على النظام الإقطاعي في هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات إلى المدن التي نشأت واشتد عودها مما أدى إلى تعاون التجار مع الملوك في القضاء على سلطة أمراء الإقطاع وإقامة نظام جديد وأخيراً في انتشار التعامل بالنقود على نطاق واسع .

فقد كان رقيق الأرض يخضعون لاستغلال غاية في البشاعة من جانب سادة الإقطاع الذين كانوا يضطرون إلى زيادة الأعباء الملقاة على الرقيق لمواجهة ازدياد أعباءهم ، وذلك بزيادة المنتجات التي يلتزم الرقيق بتسليمها إليهم وزيادة أعمال السخرة المفروضة عليهم ، ولم يستطع الأرقاء الوفاء بهذه الالتزامات المتزايدة فهجروا الإقطاعيات وتركوها إلى المدن . ولما كان الاقتصاد الإقطاعي يقوم أساساً على الزراعة فقد ترتب على هرب الرقيق تفويض أساس هذا الاقتصاد .

ومن ناحية ثانية ، سبق أن أشرنا إلى نشوء المدن المستقلة ونجاحها وظهور نظام الحرف ، فالواقع أن ازدهار هذه المدن ، خصوصاً بعد رواج التجارة بين الشرق والغرب واكتشاف العالم الجديد وطرق المواصلات البحرية إلى المدينة ، لم يكن ممكناً في ظل نظام الإقطاع بقيوده الثقيلة ولهذا عملت هذه المدن على شراء حقوق السيد الإقطاعي أو على محاربهه مما ساعد على انهيار النظام الإقطاعي . فقد انفقت مصلحة التجار مع مصلحة الملوك على القضاء على سلطة أمراء الإقطاع ، فصلحة التجار كانت تتمثل في زيادة استقلال مدنهم ومصلحة الملوك في

تدعيم سلطتهم في مواجهة سلطة أمراء الإقطاع ، ونتيجة لذلك قام التجار بإمداد الملوك بالأموال اللازمة لتقوية سلطتهم وظهرت الدولة بمعناها الحديث وتم القضاء على سلطة أمراء الإقطاع ، ومقابل ذلك حصل التجار والصناع على الحماية التي كانوا يحتاجون إليها من سلطة مركزية قوية وعدم الخضوع لسلطان أمراء الإقطاع والقيود التي كانوا يفرضونها .

وأخيراً كان لانتشار التعامل بالنقود أثره في القضاء على الإقطاع (١) ، فالأخير اقتصاد عني يقوم على أساس قيام أعضائه بإشباع حاجاتهم مباشرة ولهذا لم يكن للتبادل شأن يذكر وكان استعمال النقود يتم في أضيق الحدود . ولكن بعد اكتشاف العالم الجديد حصل للتجار على كميات كبيرة من الذهب والفضة استخدموها في معاملاتهم مع الحرفيين الذين تحولوا إلى أجراء ، وكذلك استخدموها الإقطاعيون في الحصول على ما يلزمهم من منتجات ، وفي سبيل حصولهم عليها اضطروا إلى بيع حقوقهم المينية الإقطاعية بما في ذلك حقهم على رقيق الأرض أو إلى تأجيرها إلى الفلاحين . وهكذا انتهت رابطة التبعية بين الإقطاعي ورقيق الأرض بما تتضمنه من التزامات عينية وانتهى معها نظام الرق الذي هو أساس النظام الإقطاعي .

وقد نتج عن هذا كله تهيئة المناخ الملائم لظهور الرأسمالية التجارية في الفترة من نصف القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر وصاحب هذا التطور حركة فكرية ساعدت على نشأة النظام الرأسمالي وتطوره فهايجند من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية نتيجة مجموعة الاختراعات التي ترتب عليها ما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية (٢) .

بعد هذا العرض الموجز لتطور التنظيم الاقتصادي والذي أدى ، كما

(١) M. Dobb, Studies in the Development of capitalism. انظر (١) Routledge, London, 1943, p. 28.

(٢) في نشأة الرأسمالية انظر د . أحمد جاسم ، الرأسمالية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

أوضحنا ، إلى ظهور النظام الرأسمالي نبدأ في دراسة هذا النظام والنظام الذي تلاه أى النظام الاشتراكي باعتبارهما النظامين الاقتصاديين المعاصرين لنا . هذا ويلاحظ أنه توجد داخل هذين النوعين من النظم الاقتصادية ، أى النظام للرأسمالي والنظام الاشتراكي ، نظم فردية التي وإن اتفقت في ملامحها أو سماتها الجوهرية إلا أنها تختلف في كثير من التفاصيل ، وقد يصل الخلاف إلى حد اعتبارها نظاماً متميزة داخل المجموعة التي تنتمي إليها . فالنظام الرأسمالي مطبق في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند ودول شمال أوروبا وغيرها من البلاد ولا شك أن هناك فروقاً جوهرية بين هذه النظم فقد توصلت الدول الاسكندنافية إلى تحقيق درجة متقدمة جداً من العدالة الاجتماعية مع احتفاظها بالنظام الرأسمالي ، ولهذا تسمى نظم الرفاهية أو نظم الديمقراطية الاشتراكية . وبالمثل نجد أن النظام الاشتراكي مطبق في دول كثيرة كالاتحاد السوفيتي والصين ويوغوسلافيا وغيرها من البلاد ، إلا أن هناك فروقاً كثيرة بين هذه النظم : فقد توصلت يوغوسلافيا مثلاً إلى وضع نظام لامركزي لاتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار النظام الاشتراكي مما دعا البعض إلى تسميته بنظام اشتراكية السوق .

أيما كان الأمر سندرس فيما يلي الخصائص الأساسية التي يتميز بها كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وكيف تطور كلاهما في حله للمشكلة الاقتصادية .

الفصل الأول

النظام الاقتصادي الرأسمالي

المبحث الأول

الأساس الفكري للنظام الرأسمالي

لابد لدراسة النظام الرأسمالي من معرفة الأسس الفكرية التي يقوم عليها ، وقد مرت هذه الأسس الفكرية بتطور طويل لن نتعرض له هنا فكانه الطبيعي في المؤلفات المخصصة لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي (١) . وسنقتصر على الإشارة بإيجاز إلى النظرية التقليدية التي تعتبر الأساس الفكري للرأسمالية المعاصرة وما أدخل عليها من تعديلات جوهرية نتيجة تغير الظروف التي وضعت فيها وذلك على أيدي الاقتصادي الإنجليزي الشهير كينز في الثلاثينات من هذا القرن .

أولا : النظرية التقليدية : -

يرتبط ظهور هذه النظرية بالتغيرات الأساسية التي اعترت الحياة الاقتصادية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتي تمثلت في تحول الاقتصاد من الإقطاع إلى الرأسمالية التجارية فإلى الرأسمالية الصناعية كما سبق أن أشرنا . وقد صاحب هذه التغيرات تغير في مجال العلوم ومناهج البحث ،

(١) انظر مثلا : « محمد لبيب شقير » تاريخ الفكر الاقتصادي ، الذي سبقت الإشارة إليه . وأيضا د. سيد النجار « تاريخ الفكر الاقتصادي » عل الآلة الكاتبة وجورج سول « المذاهب الاقتصادية الكبرى » ترجمة د. راشد البرلوي - الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٦٠ . وملاحظات الأجنبية انظر مؤلف رول الذي سبقت الإشارة إليه ، وهناك العديد من المراجع في تاريخ الفكر الاقتصادي باللغات الأجنبية المشار إليها في هذه الملاحظات يمكن الرجوع إليها .

فقد ترتب على إنتشار الآلية ظهور المصانع الضخمة واتجاه رؤس الأموال للاستثمار فيها ومن هنا نشأت الرأسماليات الصناعية التي لا تزال قائمة حتى الآن والتي تتمتع بميزة جوهرية هي وجود جهاز إنتاجي ضخم ذو طاقة إنتاجية متزايدة ومتطورة . وحدث أيضاً تغير في العلاقة بين التجارة والصناعة ، فبعد أن كانت الأولى هي صاحبة السيادة وكانت الثانية تعمل في خلعها انعكست الآلية فأصبحت الصناعة هي محور النشاط الاقتصادي وأصبحت التجارة تعمل في خدمتها بإيجاد الأسواق اللازمة لها لتصرف منتجاتها . وفي مجال العلاقات فيما بين أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات من جهة والعمال من جهة أخرى نجد أنه قد وجدت طريقتان متميزتان لكل . وأصبح العامل أجراً يبيع قوته العضلية كأى سلعة من السلع ، وترتب على الآلية انتشار البطالة بين العمال وظهور نوع جديد من البطالة نتيجة عدم القدرة على تصريف جزء من الإنتاج الضخم الذى كفلته الطاقة الإنتاجية الضخمة للمصانع وصاحب هذا تغير في المجال الفكرى فانتشرت فكرة القانون العلمى أولاً في مجال العلوم الطبيعية ثم انتقلت منها إلى مجال العلوم الاجتماعية ، فقد آمن المفكرون بموضوع الظواهر الطبيعية لقوانين علمية عامة وأن دور العلم يقتصر على الكشف عن هذه القوانين والسبيل إلى ذلك هو العقل . وقد امتد هذا التفكير إلى مجال العلوم الاجتماعية ، ومنها الاقتصاد ، فحلوت النظرية التقليدية بمحت الظواهر الاقتصادية على أساس أنها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب الكشف عنها بحيث تكون « علم الاقتصاد ».

ومن ناحية أخرى كان هناك تأكيد على أهمية الفرد وجعله محوراً لجميع الاهتمامات في جميع المجالات الفلسفية والاجتماعية والسياسية (١) . وقد انعكس هذا كله على الفكر الاقتصادي فوضع آدم سميث كتابه المشهور

(١) من ذلك كتابات لوك وروسو وتأسيس السلطة على أساس عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين يتنازل بمقتضاه الأفراد عن بعض حريتهم لتقوم الدولة ويكون لها سلطان عليهم فأساس السلطة السياسية هو الفرد .

عن ثروة الأمم (١) والذي تضمن أسس علم الاقتصاد الحديث . وقام بتطوير النظرية التقليدية وأثرها اقتصاديون آخرون منهم ريكاردو وجون ستوارت ميل ومالتس في إنجلترا وجان باتيست ساي في فرنسا .

فيري سميت أن الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي وأن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة وتمثل في أن يحصل على أكبر نفع شخصي ممكن . كما يرى أنه لا تعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ولأن سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدي في النهاية إلى تحقيق المصلحة العامة لأن هناك يدأ خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة . ففترات الأثمان في السوق تؤدي إلى أن لا يتج أي فرد ولا يقوم بأي نشاط إلا إذا كان مطابقاً لرغبات الجماعة . ومن ناحية أخرى أوضح سميت أهمية تقسيم العمل وفوائده الحمة على زيادة إنتاجية العمال . وفي مجال السياسة الاقتصادية كان مذهب النظرية التقليدية هو الحرية الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي ، فهذه الحرية هي وحدها الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة : علما بأن سميت لم يكن منطوقاً في الحرية التي كان ينادي بها إذ أوضح أن على الدولة أن تقوم بكافة الأعمال التي لا يقوى أولاً برغب الأفراد في القيام بها نظراً لضخامة ما تتطلبه من استثمارات أولقة أرباحها إلى جانب الوظائف التي يتحم عليها القيام بها كالأمن الداخلي والدفاع الخارجي والعائلة والتمثيل الدبلوماسي

وقد تبع مالتس آدم سميت ووضع نظريته في السكان التي ستعرض لها فيما بعد . وأسهم ريكاردو أيضاً في صياغة النظرية التقليدية وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل القوي على العناصر التي شاركت في تكوينه . وجاء من

بعده جون ستيوارت ميل فأوضح أن هناك نوعين من القوانين الاقتصادية : الأولى قوانين الإنتاج وهى قوانين مطلقة وثابتة ولا يمكن تغييرها والثانية القوانين التى تحكم توزيع الدخل وهى قوانين نسبية وغير ثابتة . فإذا كان من المستحيل تعديل قوانين الإنتاج فإنه يمكن على الأقل تعديل نظام توزيع الدخل ودعا فى هذا الشأن إلى إجراء بعض التعديلات لتحقيق قدر أكبر من العدالة فى توزيع الدخل مما فتح الباب أمام الاتجاهات التى تنادى بقدر أكبر من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية أو بتحقيق الاشتراكية . وجاء سائى من بعده ليضع قانونه المعروف بقانون الأسواق أو قانون المنافع الذى يعد أساس النظرية التقليدية فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن الاقتصادى . ومؤدى هذا القانون أن المنتجات يبادل بعضها بعضاً بمعنى أن كل عرض للسلع يخلق تلقائياً طلباً مساوياً له وبهذا يتحقق التوازن الاقتصادى بتساوى العرض والطلب الكليين ولا يتصور وقوع أى أزمة أو اختناق وإذا حدث شيء من ذلك فإنه يكون أمراً عارضاً جزئياً لا يلبث أن يزول ويعود التوازن إلى التحقق من جديد لوجود عوامل تلقائية تتمثل فى تغيرات الأثمان فى السوق وتنقل عناصر الإنتاج بين فروعها ، ومقتضى ذلك أن التقود تعتبر وسيلة للتبادل فحسب .

وقد ظلت النظرية التقليدية قائمة مع بعض التعديلات والإضافات حتى وقعت الأزمة العالمية الشهيرة لإبتداء من سنة ١٩٢٩ . نتيجة عوامل سبقها مما أدى إلى إعادة النظر بصفة جوهرية فى الفروض التى تقوم عليها هذه النظرية بهدف الإبقاء على النظام الرأسمالى مع تطويره ، وقد تم ذلك على أيدى الاقتصادى الإنجليزى الشهير لورد كيتز فى مؤلفه « النظرية العامة فى العمالة والمال » الذى نشر سنة ١٩٣٦ (١) .

ثانياً : عرض موجز لمبادئ النظرية الكيترية :-

في مجال انتقاد النظرية التقليدية وبيان الحلول الواجب اتباعها لوضع حد للأزمة العالمية التي سبق أن أشرنا إليها ، تعرض كيتز للمبادئ التي وضعها النظرية المذكورة في مجال التشغيل والعمالة والنقود ودور الدولة في الحياة الاقتصادية ...

ففيما يتعلق بمستوى التشغيل وتحقيق التوازن الاقتصادي كانت النظرية التقليدية تستند إلى قانون ساي كما سبق القول وموداه أن كل عرض يخلق الطلب المساو له وبهذا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي ويتحقق التوازن وأساس ذلك أن كل دخل يتحقق خلال العملية الإنتاجية يتم إنفاقه أى يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ومودى هذا أن كل ادخار يتحول إلى استثمار ، ولا يتعدى دور النقود مجرد وسيط في المبادلة . فلو فرضنا أن وقعت بطالة بين العمال فلن تغيرات الأثمان كفيلة بالقضاء عليها . فانتشار البطالة بينهم يؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يترتب عليه انخفاض مستوى الأجور ، ويؤدي انخفاض الأجور إلى ارتفاع مستوى الأرباح مما يشجع أرباب العمل على التوسع في أعمالهم وبالتالي حاجتهم للحصول على عدد جديد من العمال مما يرفع الطلب عليهم وتنتهي البطالة بينهم . والأمر بالمثل عندما يقع كساد لنوع من أنواع الإنتاج لانخفاض معدل الربح فيه إذ تتركه عناصر الإنتاج إلى غيره من فروع الإنتاج التي يرتفع فيها معدل الربح ويترتب على هذا الترك من ناحية قلة عرض منتجات الفرع الذي تركته عناصر الإنتاج وبالتالي ارتفاع أثمان منتجاته وزيادة معدل أرباحه ، ومن ناحية ثانية يزيد عرض منتجات فروع الإنتاج التي اتجهت إليها عناصر الإنتاج مما يترتب عليه انخفاض أثمانها ومعدل أرباحها وتستمر حركة الموارد على هذا النحو بين فروع الإنتاج حتى يتساوى معدل الربح فيها جميعاً ويتحقق التوازن الاقتصادي ويقف على الكساد الذي وقع

في بعض أجزاء النشاط الاقتصادي . وهذا هو المقصود بالتوازن الطبقي الذي يحقق التشغيل الكامل بفضل تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الإنتاج بشرط توازن المنافسة الحرة بين المشروعات وعدم وجود أى قيود على تنقل عناصر الإنتاج ، وبهذا لا يتصور وقوع إختلال في التوازن العام للاقتصاد لأن كل عرض يخلق الطلب المساو له ولأن دور النقود لا يعتمد مجرد وسيط في المبادلات .

وقد أوضح كينز عدم صحة التحليل السابق ونقطة البدء عنده هي عدم تحقق قانون مائى والذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب ، ويرى كينز على العكس أن الطلب هو الذى يخلق العرض وأن الطلب الفعلى هو الذى يحدد حجم الإنتاج وحجم المعاملة . ويتكون الطلب الفعلى من طلب على أموال الاستهلاك وطلب على أموال الإستثمار ، ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده (١) ، فالطلب على السلع الاستهلاكية يتوقف على حجم الدخل الذى يتوقف عليه أساساً الميل للاستهلاك وهذا الأخير يوضح لنا كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والامتناع عنه أى الادخار . فكلما كان الدخل منخفضاً زاد الإنفاق على الاستهلاك وبالعكس كلما زاد الدخل قل الإنفاق على الاستهلاك وزاد الادخار . أما الطلب على السلع الاستثمارية ، أى على الأموال التى تستخدم فى العملية الإنتاجية ، فيتوقف على الميل للاستثمار ويتوقف هذا الميل على عاملين هاسر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال : فسر الفائدة هو التكلفة التى يتحملها المستثمر أما الكفاءة الحدية لرأس المال فهى العائد المتوقع من رأس المال المستثمر ، فإذا كان هذا العائد أعلى من سعر الفائدة أقبل المستثمر على الإستثمار وزاد

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر د . رنفت المحجوب : • الطلب الفعلى • . نشرة الريبة

- المجلة الثانية - القاهرة ١٩٧١ ص ٨٤ وما بعدها .

الطلب على أموال الإنتاج . وعلى هذا يتوقف مستوى التشغيل على حجم الطلب الفعلي وليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي ، فمن الممكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فيعرض الاقتصاد لحالة من الكساد والبطالة .

وفيما يتعلق بالنظرية التقليدية سبق أن أوضحنا أن النظرية التقليدية كانت تنظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط في المبادلات لأن كل دخل ينفق ولأن كل ادخار يتحول لاحقة إلى استئجار ، وقد أوضح كينز أن للنقود وظيفة أخرى هي أنها عتق للقيم ، فالنقود يمكن أن تطلب للمآل (الاحتياط للمستقبل ، الاكتناز إلخ . .) فالعوامل التي تحدد الطلب على النقود مختلفة عن البواقي على الاستئجار وليس هناك تطابق حتمي بين المدخرين والمستثمرين ويترتب على ذلك أنه يمكن أن يكون الادخار أكبر من الإستئجار لو أن يكون الاستئجار أقل من الإقذار ، وعندها يتساوى الادخار والإستئجار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل .

وفيما يتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية رأينا أن النظرية التقليدية قصرت على وظائفها الأساسية (الأمن ، البطالة ، التمثيل الدبلوماسي والمشروعات التي لا يقوى ولا يقدم عليها الأفراد) وفيما عدا هذا يجب أن تترك الحرية للكاملة للأفراد والمشروعات . فأى تدخل من جانب الدولة يعرقل تطبيق لقوانين الاقتصاد الطبيعية ولا ينتج عن هذا إلا الإضرار بمناخ الحرية الضروري لإتطبيق هذه القوانين وتحقيق الصلحة العامة والخاصة على أفضل وجه ممكن . ونتيجة عدم تسليم كينز بالفروض التي يقوم عليها التحليل التقليدي فإنه يرى أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية يجب أن يكون أكثر اتساعاً وأن من واجباها أن تتدخل عندما يقل الطلب الفعلي لزيادته حتى يتحقق التشغيل الكامل وتخفى البطالة ويتحقق التوازن الاقتصادي (١) .

(١) أنظر فيما بعد الطرق التي تطورت بها الرأسمالية بعد النظرية الكينزية .

المبحث الثاني

أسس النظام الرأسمالي وطريقة عمله

نتعرض في هذا المبحث على التوالي لأسس النظام الرأسمالي وطريقة عمله وأخيراً كيفية تطوره تحت تأثير الأفكار الكينزية .

أولاً : أسس النظام الرأسمالي :

يحكم النظام الرأسمالي أساساً مبدأ رئيسي هو مبدأ الحرية الاقتصادية . فالفرد هو محور الحياة بمختلف صورها كما سبق أن أوضحنا ويجب أن تتوفر له الحرية الكاملة في جميع المجالات . فهو حر في أن يمتلك ما يشاء سواء كان ذلك من أموال الاستهلاك أم من أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمباني إلخ . . . فالملكية الخاصة أو الفردية من الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي ، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها ويحمي حقوق الملاك ، والملاك حر في حدود القانون ، في استغلال ملكيته على النحو الذي يقرره أي استغلالها بنفسه أو تأجيرها وتحديد شروط الإيجار أو تركها بلا استغلال أصلاً كما أن له حق التصرف في ملكيته بجميع أنواع التصرف فحرية التعاقد من الحريات المكفولة في الرأسمالية . كما يرتبط بنظام الملكية الخاصة نظام الموارث . والوصايا ، فبمقتضى نظام الموارث تؤول أموال الشخص بعد وفاته إلى أقرب المقربين إليه من جهة الرحم ، وقد يحدد القانون أشخاص الورثة ونصيب كل منهم كما هو الحال بالنسبة للشرعة الإسلامية مثلاً . أما الوصية فهي تصرف مضاف إلى ما بعد الموت لمصلحة شخص معين ، وقد يقيد القانون الحق في الإيصاء بحاية للورثة الشرعيين . ولا يتعارض مبدأ الملكية الخاصة مع تمتك الدولة لبعض موارد الثروة ، فهذه الموارد لا تمثل إلا نسبة معينة من مجموع الموارد والأصل هو الملكية الفردية . كما لا يتناقض هذا المبدأ مع وضع قيود على استعمال هذه الملكية كحظر استعمالها بما يضر الصحة أو المصلحة العامة ، ولكن إذا دعت القيود التي ينص عليها القانون فالمالك حر في

استعمال ملكه على النحو الذي يروق له . فحرية الإنتاج مكفولة وهي نتيجة طبيعية لنظام الملكية الخاصة إذ يكون لكل مالك أن يحدد نوع الإنتاج الذي يخصص له ما يشعرك فيه من عناصر الإنتاج ولكل شخص الحرية الكاملة في تحديد نوع النشاط الاقتصادي الذي يخصص له مجهوده الإنتاجي ، أي نوع المهنة التي يمارسها . ولا يفترض هنا مع تحديد الدولة للشروط اللازمة لممارسة مهنته أو نشاط معين ، ولكن عند استيفاء هذه الشروط يكون للشخص الحرية الكاملة في التصرف في ملكه أو عمله . كذلك يكفل النظام الرأسمالي حرية الاستهلاك ، فلكل شخص حرية التصرف في دخله على النحو الذي يرضيه فله أن يحدد مقدار ما ينفقه من دخله ونوع السلع التي يحصل عليها وكمياتها ومقدار ما يدخره وأوجه استثمار مدخراته إذا قرر استثمارها . ولكن هذا أيضاً لا يتعارض مع حق الدولة في تحريم بعض أنواع الاستهلاك أو العمل على الحد منها لآثارها الضارة على الصحة أو المصلحة العامة كتحریم المخدرات والحد من استهلاك الخمر : كذلك لما أن تشجيع أو على العكس أن تعمل على الحد من بعض أنواع الاستثمار .

هذه هي الأسس العامة للنظام الرأسمالي وبهنا الآن أن نتعرف على كيفية عمل هذا النظام قبل أن نعرض لكيفية تطوره .

ثانياً : طريقة عمل النظام الرأسمالي : -

يعمل النظام الرأسمالي طبقاً لمجموعة من المبادئ ويحكمه أساساً نظام الثمن . وستتناول فيما يلي دراسة هذه المبادئ :

١ - دافع الربح : يتم تخصيص الموارد في النظام الرأسمالي أساساً بناء على قرارات الأفراد والمؤسسات الخاصة . فإذا قرر شخص زراعة أرضه قطعاً فهو يخصصها لهذا النوع من الإنتاج دون سواء وإذا عمل طبيباً فهو يخصص قدرته الإنتاجية لمهنة الطب دون غيرها وهكذا . ولا يتخذ الأفراد قراراتهم في هذا الخصوص اعتباطاً أو بطريقة تصفية وإنما بدافع الحصول على

أكبر دخل ممكن . فإذا قرر مالك أرض أن يخصصها للبناء لا للزراعة
فذلك لأن البناء يدر عليه دخلا أكبر من الزراعة ، وإذا قرر أن يزرعها
فقط لا تخصصها لذلك لأن القطن يدر عليه دخلا أكبر من القصب ، وإذا قرر
أن يشتغل بالطلب لا بالزراعة فذلك لأن الطلب يدر عليه دخلا أكبر وهكذا .
وبلاحظ أن بعض الأفراد قد يختارون مهنة دخلها التقنى أقل من مهنة أخرى
ولكن لها مزايا غير نقدية كأن تكون أقل إجهاداً أو أفضل مستقبلاً إلخ ،
ولا يجبر هذا استثناء من القاعدة ، وإنما تأكيد لها لأن العبرة بالدخل الفعل
وهو يساوى الدخل التقنى مضافاً إليه تقويم المزايا غير النقدية ، فإذا كان
دخل مهنة مثلاً ٢٠٠ جنيه واختار الشخص مهنة أخرى دخلها ١٠٠ جنيه فقط
فليس معنى هذا أنه يغفل الاعتبار المادى وإنما معناه أنه يقدر المزايا غير
النقدية للمهنة الثانية بما يعادل ٢٠٠ جنيه ، أما الاستثناء الحقيقى فهو أن
يختار شخص مهنة لا تعتبر لا يمكن تقويمها بالنقد كأن يختارها بناء على
واجب وطنى أو عائلى ، ولكن عليه الحالات نادرة فى النظام الرأسمالى ،
والقاعدة أن دافع الحصول على أقصى دخل هو الذى يحرك الأفراد فى اختيار
مهنهم وتخصيص مواردهم .

٢ - سيادة المستهلك : رأيت فيما سبق أن الأفراد يتدخلون قراراتهم
الاقتصادية بدافع الحصول على أعلى دخل . فإذا وجدوا أن صناعة أو حركة
أو نوع معين من الإنتاج أكثر دخلاً اتجهوا إليه بمواردهم . وتستمر حركة
الموارد من القروع الأقل دخلاً إلى القروع الأعلى دخلاً حتى يتساوى
معدل الربح فى جميع فروع الإنتاج ، ويقال عندئذ أن تخصيص الموارد
قد وصل إلى حالة التوازن . فإذا حدث ما يترتب عليه تغير معدل الربح بين
فروع الإنتاج المختلفة فإن الموارد تعود إلى الحركة من القروع الأقل دخلاً
إلى تلك التى أصبحت أكثر دخلاً حتى يتحقق توازن جديد وهكذا .

ولكن ما هو السبب الذى يجعل إحدى الصناعات مثلاً أكثر ربحاً من

غيرها ؟ الواقع أن هناك عوامل متعددة في هذا المجال أهمها رغبات المستهلكين كما تبدو في طلبهم الفعلي على السلع والخدمات المختلفة . فلهدف النهائي من أى إنتاج هو إشباع حاجات المستهلكين . ومهما طالت السلسلة الإنتاجية بين المنتج والمستهلك الأخير فإن كل حلقة من حلقات هذه السلسلة تستمد قيمتها من حاجة المستهلك إلى السلعة النهائية التي تساهم هذه الحلقات في إنتاجها . فإذا زاد طلب المستهلكين على سلعة معينة زاد إنتاجهم عليها وزاد ما يحققه من ربح وبالتالي تزيد الموارد المخصصة لها . وبالعكس إذا قل الطلب على سلعة قل الإنتاج عليها وانخفض معدل ما يحققه من ربح وبالتالي تنخفض الموارد المخصصة لإنتاجها . فالمستهلك يطلبه الفعلي هو الذى يحدد كيفية تخصيص الموارد فالمنتجون يتخذون قراراتهم بتخصيص الموارد استجابة لرغبات المستهلكين كما تبدو في طلبهم الفعلي لأن هذا التخصيص يكفل لهم الحصول على أعلى ربح ممكن ، وهذا هو المقصود بمبدأ سيادة المستهلك في الرأسمالية . فإذا فرضنا أن مجموع إنتاج المستهلكين مليون جنيه وأنه يتركز على ثلاث سلع رئيسية هي الأغذية وينفق عليها نصف مليون جنيه والملابس وينفق عليها ربع مليون جنيه والمساكن الربع الباقي فإن نصف الموارد يخصص لإنتاج الأغذية وربعها للملابس وربعها للمساكن . فتوزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة ليس إلا انعكاساً لتوزيع دخول المستهلكين بين السلع المختلفة . فإذا تغيرت أذواق المستهلكين بحيث قل إقبالهم على الغذاء وزاد على الكساء فإن موارد الثروة تتحول من الغذاء إلى الكساء تدريجياً لتعكس الوضع الجديد بعد انقضاء الفترة الكافية لإتمام هذا التحول ، أى أن الموارد يعاد تخصيصها استجابة لتغير في رغبات المستهلكين كما تبدو في طلبهم الفعلي . وهكذا يتحكم المستهلكون في هيكل الإنتاج .

٣ - جهاز الثمن (١) : عرفنا أن قرارات الأفراد هي التي تحكم في تخصيص

(١) انظر F. Benham, Economics, 8th ed., London Sir Isaac Pitman and Sons, ch. 3, pp. 51-54

الموارد في النظام الرأسمالي ، وذلك بدافع الحصول على أقصى ربح ، وأن مدى الربح يتوقف على الطلب الفعلي للمستهلكين . والسؤال الآن هو كيف يصل طلب المستهلكين والتغير فيه إلى المنتجين ؟ الواقع أن هذا يتم عن طريق جهاز الثمن، أى عن طريق التغير في الأثمان النسبية للسلع المختلفة . فعل سبيل المثال إذا كان ثمن الوحدة من السلعة «أ» ١٠٠ جنيه ومن السلعة «ب» ٥٠ جنيهًا فإنه بهذا المستوى النسبي للأثمان يكون تخصيص الموارد في حالة توازن ، يعنى أن أجر العامل الذى يعمل في إنتاج السلعة «أ» يساوى أجر العامل الذى يعمل في إنتاج السلعة «ب» وفائدة رأس المال واحدة في الحالتين وكذلك الربح فهذا تحقق هذا التعادل يكون تخصيص الموارد في حالة توازن لأنه ليس هناك أى سبب يدعو عناصر الإنتاج لترك السلعة «أ» والتحول إلى السلعة «ب» أو العكس . ولكن إذا زاد الطلب على «أ» وقل على «ب» فإنه يترتب على ذلك أن يرتفع ثمن الوحدة من «أ» وينخفض ثمن الوحدة من «ب» (ب) ليصبح مثلاً ١٢٠ جنيهًا للوحدة من «أ» و ٤٠ جنيهًا للوحدة من «ب». هذا التغير في المستوى النسبي للأثمان يستتبع سلسلة من التغيرات تنتهى بزيادة الموارد المخصصة لـ «أ» ونقص تلك المخصصة لـ «ب» ، لأن زيادة الطلب على «أ» يعنى زيادة الربح في إنتاجها وزيادة أجور العاملين فيه وكذلك فائدة رأس المال المستثمر فيه . وبهذا يؤدي التغير في طلب المستهلكين إلى تحول عناصر الإنتاج من «ب» إلى «أ» عن طريق التغير في الثمن النسبي للسلعتين وما يترتب عليه من تغيرات في أثمان عناصر الإنتاج المختلفة (١) .

ويلاحظ أنه لكي يستطيع جهاز الثمن أن يقوم بهذه الوظيفة فلا بد أن تتوفر موارد الزود بقدرة كبيرة على التنقل بين فروع الإنتاج المختلفة لأنه من الممكن أن يزيد ثمن سلعة دون أن تتحول إليها عناصر الإنتاج بسبب جمود هذه العناصر وهنا يفشل نظام الثمن في نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين .

(١) R.H. Leftwich, The Price System and The resource Allocation, New York, Rinehart and company, ch. IV

ويرجع عجز عناصر الإنتاج عن التنقل إلى مجموعتين من الأسباب : أسباب طبيعية ، وأسباب مصطنعة .

(أ) الأسباب الطبيعية : هذه الأسباب يمكن تقسيمها إلى قسمين الجمود الحرقي أو التخصص والجمود الجغرافي فيقصد بالجمود الحرقي أن لاتتمكن عناصر الإنتاج من التحول من سلعة إلى أخرى لأنها متخصصة في إنتاج الأولى أو أن يتطلب إنتاج الثانية مهارات خاصة لاتتوافر في هذه العناصر فالعامل أو الآلة المتخصصة في صناعة السيج يصعب عليها التحول إلى صناعة السيارات عندما يرتفع ثمن هذه الأخيرة . فالعناصر المقيدة أي المتخصصة تخصصاً دقيقاً لا قبل لها بالتنقل بين فروع الإنتاج ، فهي جامدة في حرفتها التي تخصصت فيها .

أما الجمود الجغرافي فيقصد به عدم استطاعة عناصر الإنتاج التحول من صناعة إلى صناعة أخرى في مكان بعينه . أو من منشأة إلى منشأة بعيدة في نفس الصناعة ويصدق هذا بصفة خاصة على عنصر العمل لأن اعتماد الشخص منطقة معينة نشأ فيها وأنس إليها وألفها يجعل من الصعب عليه نفسياً أن يهاجرها إلى غيرها من الأماكن التي تكون الأجور فيها أكثر ارتفاعاً بالإضافة إلى نفقات الانتقال ومشاكله من حيث العادات والتقاليد واللغة والدين إلخ ...

(ب) الأسباب المصطنعة : الفرض هنا أن عناصر الإنتاج قادرة على التنقل حرفياً وجغرافياً ، ولكن تصادفها عوائق مصطنعة تحول بينها وبين الانتقال إلى الإنتاج الذي زاد الطلب عليه . ومن أمثلة ذلك طلب شروط خاصة لاعلاقة لها بالكفاءة لممارسة مهنة معينة كترخيص أو رسم مثلا . كذلك أن تمنح الدولة امتيازاً لمشروع معين بحيث يتفرد بنوع معين من الإنتاج أو الخدمات فلا يستطيع غيره أن يعمل في نفس المجال . وهناك عوائق من صنع الأفراد كالاختكار أو وضع تقابلات العمل أو النقابات المهنية لشروط لاعلاقة لها بالكفاءة للعمل في مجالاتها .

ومن المهم أن نفرق بين الأسباب الطبيعية والأسباب المصطنعة لأنه يمكن العمل على التقليل من أو إزالة العوائق المصطنعة بعكس العوائق الطبيعية وأياً ما كان الأمر فلا يجوز المبالغة في أهمية هذه العوائق لأن عناصر الإنتاج تتمتع عادة بقدرة كبيرة على التنقل، وبإلا حظ في هذا الخصوص أن القابلية على التنقل تتوقف على العلاقة بين السلعتين، فإذا كنا بصدد نوعين من المنسوجات فلا شك أن القدرة على التنقل تكون أكبر منها في حالة العلاقة بين المنسوجات والسيارات. كذلك تزيد القدرة على التنقل داخل الدولة الواحدة منها بين الدول المتطرفة بصفة خاصة فيما يتعلق بصنم العمل وسياسة المولد المتطرفة وما إذا كانت بصليرة للسكان أو مستوردة لهم. وأخيراً تتوقف القدرة على التنقل على الكلفة، فهي في المدة الطويلة أكبر منها في الأجل القصير. فالتمال يمكن إعداده تدريجاً للعمل في أنواع للإنتاج التي تزيد الطلب عليها، وكذلك الآلات يمكن تحويلها لتلائم هذه الأنواع بعد انقضاء الفترة الكافية لإتمام هذه التحولات.

ولدى جانب وظيفة نظام الثمن في نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين توجد له وظيفة أخرى في مجال الموازنة بين الموارد المحدودة والحاجات غير محدودة. فلا توجد كمية من القمح مثلاً تكفي لأشباع كل الحاجات الإنسانية إليه، ولنفترض أنه يوجد منه مليون أردب وأنها عرضت للبيع دون ثمن أصلاً. من الواضح أن عدداً ضئيلاً جداً من الأفراد سيتقدم للحصول عليها ولن تكفي هذه الكمية ولا أنصافها لإجابة رغباتهم جميعاً. يبدأ أصحاب القمح في وضع ثمن له ولكن ١٠ جنيه للأردب. يترتب على هذا أن ينصرف بعض الراغبين في القمح وهم عاجزون عن دفع هذا الثمن. ولكن الراغبين القادرين على دفعه يجاوز طلبهم الكمية المعروضة فيرتفع الثمن من جديد، وهكذا حتى يساوي الثمن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ولكن ذلك عند ٥٠ جنيه للأردب. ويحدث العكس لو كان الثمن المحدد مرتفع جداً بحيث يصير عنه معظم الراغبين، فينخفض تدريجياً حتى يصبح في متناولهم ويسوى الثمن هنا أيضاً بين الكمية المعروضة

والكمية المطلوبة . فالثمن يعد كل الحاجات الزائدة عن الكمية المعروضة أو يجتنب القدر من الطلب الضروري لا يتصلح هذه الكمية .

ويلاحظ أن هذه الموائمة تتم بطريقة آلية غير شخصية تلقوا رد المخلوطة يحصل عليها من يكون قادراً ومستعداً للدفع الثمن ، وهي بعيدة عن تناول العاجزين عن دفعه . فالحاجة المبررة عن الثغرة والاستعداد للدفع الثمن لا تعنى كثيراً في إطار النظام الرأسمالي وقد يثير هذا شعوراً بالفضالة ، ولكن الواقع أن نظام الثمن أداة لها عيسها في توزيع المولود طبقاً لرغبات المستهلكين . وتستطيع الدولة أن تتدخل في تحديد بعض الأسعار لتحقق من تلبيةها التي تضر بمصالح المستهلكين كما أنها تستطيع توزيع بعض السلع الأساسية طبقاً لنظام الحصص أو البطاقات بحيث تضمن وصولها إلى الجميع بصرف النظر عن دخولهم ، ولكن الدولة لا تستطيع التدخل في تحديد جميع الأسعار إلا إذا قصت على النظام الرأسمالي نفسه ، وهذا هو البدء في مواجهة نوع جديد من المشاكل .

ثالثاً : تقدير النظام الرأسمالي وتطوره .

فمن أن النظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك وأنه يحركه دفع الربح وسيادة المستهلك ونظام الثمن . وقد أثار هذا النظام خلافات في الرأي ، وستناول على التوالي حجج أنصاره ونعصره ثم نرى كيف تطور في حلوله علاج بابه من مناقضات .

(١) مزايا وعيوب النظام الرأسمالي : يرى أنصار الرأسمالية أن لها مزايا أساسية تتمثل في أنها تشجع في الإنسان رغبة أصيلة وأكيدة في أن يمتلك ويحوز فالملكية الفردية نظام يتفق مع ماطع طبع الإنسان ، وهي تكفل له حرية الإنتاج واختيار المهنة وإتقان العمل ، وهي حريات أساسية ذات أهمية كبيرة والحرمان منها يتضمن حرماناً من قيم أساسية اجتماعية ترتبط بالحدوث الارتباط بوجود الإنسان كإنسان . ومن ناحية ثانية يرى أنصار الرأسمالية أنها تقوم

على المنافسة بين المشروعات. فصاحب المشروع في خوف دائم من أن يقضى عليه منافس أكثر منه كفاءة ، ولهذا فهو مضطرب لأن يعمل على الاستزادة المستمرة من كفاءته الإنتاجية حتى يستطيع أن يصمد لهذا التحدي الدائم . وأهم وسيلة أمامه في هذا الخصوص هي إدخال التحسينات الفنية على وسائل إنتاجه فهو يتلقف كل فكرة أو آلة أو مادة أولية من شأنها أن تمكنه من الإنتاج بنفقة أقل من منافسيه ، فإذا أدخل هذه التحسينات فلن يبق المشروعات التي تعمل في نفس الإنتاج تأخذ بها ، ويجد نفسه مضطرباً من جديد لأن يبحث عن طرق أو أفكار جديدة حتى يحفظ بأسبقيته بالنسبة لاثار المشروعات ، وهكذا فالمنافسة سيف مسلط على رقاب المنتظمين يطبع بالهمل والتكاسل ويضمن البقاء للأصلح^(١) أو التخفيض المستمر لنفقة الإنتاج مما يسمح للمجتمع بالاستفادة من ثمار التقدم العلمي والتقني ، وبذلك يمكن إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة أي القدرة على إشباع عدد أكبر منها ، وهذا هو جوهر التقدم الاقتصادي .

أما خصوم الرأسمالية فيرون أن السير الطبيعي للرأسمالية يؤدي إلى تركيز المشروعات والقبض على المنافسة بينها . فيحدث أن يتمكن مشروع واحد من السيطرة على نوع كامل من الإنتاج ، وبذلك يأمن منافسة غيره ، ويحدث أيضاً أن تدخل عدة مشروعات تعمل في مجال معين في اتفاقات بقصد الحد من المنافسة بينها أو القضاء عليها تماماً ، وبهذا تستطيع مشروعات كثيرة البقاء في السوق بالرغم من عدم كفاءتها الإنتاجية . كما أنهم يرون أن السير الطبيعي للرأسمالية يؤدي إلى سوء توزيع الثروة . فرغابة المجتمع لا تتوقف فقط على إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات وإنما تتوقف أيضاً على كيفية توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع . فحتى مع التسليم بكفاءة الرأسمالية الإنتاجية إلا أن كفاءتها التوزيعية هل شك كبير وذلك من ناحيتين :

— الأولى أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى تركيز مولود الثروة في أيدي

قليلة . قد يكون تفسير ذلك مغلوب كفاءة الأفراد ، وحق الأكثر كفاءة أن

(١) كلمة الأصل مع اختلاف دافون من القضاء الطبيعي والبقاء للأصلح .

يكون أكثر ملاءمة ، ولكن يجب أن لا ننسى أن نظم الموارث والزواج تؤدي في الرأسمالية إلى تركيز الثروة في أيدي من لم يبذل جهداً في سبيل الحصول عليها .

- الناحية الثانية أن دخل الأفراد ينخفض في الرأسمالية لقوى العرض والطلب ويؤدي هذا إلى تفاوت كبير في الدخل . فإذا كان عنصر العمل كثيراً بالنسبة لعنصر رأس المال وهو الوضع العادي ، نتيجة لتركيز رؤوس الأموال ، فإن دخل العامل يكون ضئيلاً جداً بالنسبة للدخل صاحب رأس المال . وإذا اقتصرنا على عنصر العمل فقط وجدنا أن بعض الطوائف تحصل على دخول مرتفعة جداً بالنسبة للبعض الآخر ، وقد يصل الأمر إلى انخفاض الأجور في بعض المهن بحيث لا تكفي للوفاء بالضروريات القصوى . هذه الحقيقة تلقى الضوء على القيمة القطعية للحريات التي يتمتع بها الأفراد في الرأسمالية . فما جلوى هذه الحرية إذا لم تكن لدى الفرد الوسائل التي تمكنه من استعمالها ؟ وما جدوى حرية الفرد في اختيار مهنته إذا كان مقيداً في اختياره بقيود حديدية تمثل في الوقت الطويل والتفقات الباهظة الضرورية لاحتراف بعض المهن ؟ وما جدوى حرية الفرد في إنفاق دخله ضئيلاً يكفي بالكاد لحاجاته الضرورية ؟

ويروي خصومه النظام الرأسمالي أيضاً أن السير الطبيعي للرأسمالية يؤدي إلى بطلان موارد الثورة وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر القيود التي ترد على الكفاءة الإنتاجية للرأسمالية ، فهي تمنع بقاء موارد الثروة المحدودة دون أن تسلم بأذى نصيب في الناتج القومي . وتنتج أكثر من ذلك بالنسبة للعنصر الإنساني أي عنصر العمل . فالفرد في الرأسمالية يعيش في قلق دائم من وقوع البطالة مما يؤدي إلى فقده لعمله الذي يعيش منه ، فإذا وقعت فعلاً بقي دون أي مورد يسد حاجاته الضرورية :

(٢) تطور الرأسمالية من الرأسمالية المطلقة إلى الرأسمالية المقيدة :

كان للميول السابقة صدى كبير في البلاد الرأسمالية المستعمرة فحاولت

أن تفالجها وإن تخفف من حلتها مع الإبقاء على ما للرأسمالية من مزايا من حيث الكفلة الإنتاجية وحرية الأفراد الأساسية ، وقد نجحت في هذا بدرجات متفاوتة ، وأهم أمثلة النجاح هذه هي البلاد الإسكندنافية حيث تمكنت من تحقيق درجة متقدمة جداً من العدالة الاجتماعية في إطار الرأسمالية . ويمكن إجمال ظلمة التقييد في مبدئين رئيسيين : الأول التسليم بكفاءة الرأسمالية التي تقوم على الملكية الفردية وحرية الفرد في اختيار مهته وإنفاق دخله ، الثاني التسليم بأن نشاط الأفراد غير المقيد يؤدي إلى مساوئ عديدة يتعين على الدولة أن تقضي عليها . وقد ترتب على ذلك أن زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتعددت القيود التي تخضع لها الأفراد وعملت الدولة على اتباع السياسة الاقتصادية الكفيلة بمعالجة عيوب النظام الرأسمالي .

ويمكن تلخيص مكنة السياسة فيما يلي :

(أ) تلحيم المنافسة بين المشروعات بمراقبة سلوكها ومقاومة ونجريم كل اتفاق أو تصرف من شأنه إضعاف المنافسة ونجريم كل تصرف يتضمن إساءة استخدام السلطة الاحتكارية ، ولهذا صدرت تشريعات في كثير من الدول الرأسمالية لضمان تحقيق هذه الأهداف .

(ب) التأميم أي نزع ملكية المشروع الخاص ليصبح مملوكاً للدولة لقاء تعويض عادل للمالك ويتم هذا في الحالات التي ترى الدولة فيها أن النشاط الاقتصادي بطبيعته يؤدي إلى انفراد مشروع واحد به مما يؤدي إلى إساءة السلطة الاحتكارية ، أو لتجنب تكرار التقلبات الرأسمالية في مجالات معينة مما يؤدي إلى تبديد موارد الثروة كما هو الحال بالنسبة لوسائل المواصلات المختلفة أو مشروعات الخدمات الحيوية كالإماء والغاز والكهرباء .

(ج) في مجال محاولة تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي تلجأ النظم الرأسمالية إلى النظم الضريبية . فالضرائب التصاعدية على الدخل تحد من هذه الأخيرة ، وفرض ضرائب مرتفعة على الكاليات

وإعفاء أو إعانة الضروريات وضرية مرتفعة على التركات كل هذا يساهم في التقريب بين مستويات الدخل ، بالإضافة إلى تقديم عدد كبير من الخدمات الضرورية مجاناً (الصحة ، التعليم ، إلخ) ومنح إعانات للأفراد محدودي الدخل أو ذوي الدخل المنخفض .

(د) فيما يتعلق بالبطالة أخذت الدولة على عاتقها تحقيق التشغيل الكامل للموارد وبصفة خاصة عنصر العمل . هذا الهدف لا يتحقق تلقائياً دائماً ولا بد من وسائل لتحقيقه أى لا بد من وسائل تضمن عدم انخفاض الطلب الفعلي على السلع والخدمات ، هـ أهم هذه الوسائل سياسة الموازنة والأشغال العامة والسياسة النقدية وتأمين الصناعات المحلية .

ويقصد بسياسة الموازنة أنه إذا كان هناك نقص في الطلب الفعلي على السلع والخدمات وأنه قد يؤدي إلى البطالة ، فإن الدولة تعوض هذا النقص بأحداث عجز في موازنتها أى تجعل مصروفاتها أعلى من إيراداتها بحيث تضمن أن تكون كمية النقود التي تطرحها في السوق (القوة الشرائية) أكبر من كمية النقود تسحبها منه عن طريق إيراداتها . ويتم ذلك أساساً بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب .

أما الأشغال العامة فيقصد بها أن تقوم الدولة ، في حالة نقص الطلب الفعلي أو كونه وشيك الوقوع ، ببعض المشروعات العامة الكثيفة بزيادة مستوى هذا الطلب بما تؤدي إليه من إنفاق ، سواء فيما يتعلق بأجور العاملين في هذه المشروعات أو بشراء المعدات والآلات الضرورية لها . وواضح أن من يحصلون على هذه الدخل يتفقون معظمها على شراء سلع وخدمات ، وبهذا تصبح هذه النفقات دخولا لمتجعي هذه السلع والخدمات ، وهكذا يؤدي إنفاق الدولة المبدئي إلى سلسلة من الدخول التي تؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي وتعرف هذه الوسيلة بالمضاعف ^(١) .

ويمكن للدولة أن تزيد من الطلب الفعلي أيضاً عن طريق سياساتها النقدية ،

(١) انظر فيما يلي ص ١٥٥ وما بعدها .

وذلك بتأثيرها على سعر الفائدة وكمية النقود (القوة الشرائية) التي يصدرها البنك المركزي . فهناك علاقة قوية بين هذه الكميتين ومستوى الطلب الفعلي كما أن هناك علاقة قوية بين سعر الفائدة واستعداد المنظمين للقيام بمشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة .

وأخيراً تلجأ بعض الدول الرأسمالية إلى تأميم الصناعات الأساسية حتى تضمن تحقيق التشغيل الكامل . فهذه الصناعات تحتل مكاناً هاماً في الاقتصاد القوي ، وتتضح أهميتها من عدة زوايا : عدد العاملين فيها ، اعتماد الصناعات الأخرى عليها سواء في حصولها على المادة الأولية التي تلزمها أو بيعها للمنتج النهائي . إلخ ... فإذا نقص إنتاج إحدى الصناعات الأساسية فإن هذا يؤدي إلى نقص مماثل في سلسلة كبيرة من الصناعات التي تعتمد عليها ، وإذا انتشرت البطالة في صناعة رئيسية تسربت منها إلى عدد كبير من الصناعات الأخرى . لهذه الأسباب تؤمم الدول الرأسمالية الصناعات الرئيسية لتؤول إليها السيطرة الكاملة على سياستها الإنتاجية حتى تضمن تشغيلها تشغيلاً كاملاً بحيث لا ينخفض إنتاجها أو تنتشر فيها البطالة .

هذه هي الوسائل التي تستخدمها النظم الرأسمالية لتحقيق التشغيل الكامل . وفي علاج ما بها من عيوب ، وقد قلنا أن هذه النظم تتفاوت من حيث تحقيقها لهذه الأهداف ولكن عدد آخر من الدول رأى أن النظم الرأسمالية غير كفءة في حل المشكلة الاقتصادية ولهذا هجره إلى نوع جديد من النظم الاقتصادية هو النظم الاشتراكية التي ندرسها في الفصل التالي .

الفصل الثاني

النظام الاشتراكي

على عكس ما رأيناه بالنسبة للنظام الرأسمالي من أن الفرد هو محور التنظيم الاقتصادي القانوني السياسي . نجد أن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي . فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة وأنه يمكن قيام التضارب بينهما ، فالمصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة ولكنها تتغير مستقلة عن المصالح الخاصة ، وذلك لأن الجماعة بالرغم من أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أن لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي إشباع الحاجات الجماعية وفي سبيل^١ ذلك يجب أن تحمل السلطة الجماعية حمل الحرية الفردية .

وقد تبلورت معظم الأفكار الاشتراكية نتيجة للثورة الصناعية ، فقد ترتب على هذه الثورة إحلال الآلة محل الأيدي العاملة إلى حد كبير ، كما تطورت وسائل النقل تطورا ضخما فحلت السفن البخارية محل السفن الشراعية . والقطارات ووسائل النقل الحديثة محل الدواب كما ظهرت [وسائل الاتصال] التليفوني والتلغرافي . وترتب على هذا كله الربط الوثيق بين أجزاء العالم واتساع نطاق السوق وظهور الإنتاج والمشروعات الكبيرة^٢ ..

ومن الناحية الاجتماعية ترتب على هذه التغيرات وضوح الفواصل بين فئات المجتمع أو وضوح البتفرقة بين الطبقة الحاكمة من ناحية والطبقة الرأسمالية أو البرجوازية من ناحية أخرى . قضى الماضي كان الفرد يجمع بين صفتي العامل والرأسمالي ، وإذا لم يكن العامل من أفراد الأسرة

كانت توجد علاقة شخصية بينه وبين رب العمل ، وكان من السهل أن يتحول العامل إلى رأسمالى لضآلة رأس المال المطلوب . أما بعد الثورة الصناعية فقد تضاعفت أهمية المشروع العائلى وضعفت أو انعدمت الصلة الشخصية بين العامل ورب العمل وأصبح من العسير جداً أن يتحول عامل إلى رأسمالى لضخامة رأس المال المطلوب . ومن ناحية أخرى أدت آلية الإنتاج إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف قاسية جداً . وقد أدى هذا كله إلى التأثير على الفكر الاقتصادي وذلك في اتجاهين .

— الاتجاه الأول تلور في النظرية التقليدية كما وضع أسسها الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث وذلك في كتابه ثروة الأمم الذى نشر عام ١٧٧٦ (١) وتتلخص أسس هذه النظرية فيما يلى :

١ - أهمية الدور الذى يلعبه كل من الرأسمالى والمنظم : فالرأسمالى يقوم بعملية الادخار أى التضيحية بالحاجات الحاضرة في سبيل الحاجات المستقبلية . ولا يخفى ما للادخار من أهمية قصوى في بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع . فكلما زاد الادخار زادت قدرة المجتمع على الإنتاج وبالتالي ارتفع مستوى معيشة السكان : فالرأسمالى يقوم بدور هام والدخل الذى يحصل عليه ، أى سعر الفائدة ، يعتبر دخلاً مشروعاً . والأمر بالمثل بالنسبة للمنظم ، فهو يجمع عناصر الإنتاج ويحمل مخاطرة تلبية لرغبات المستهلكين ، ولهذا فالربح الذى يحصل عليه يعتبر دخلاً مشروعاً أيضاً .

٢ - أهمية المنافسة في تخفيض نفقة الإنتاج والحصول على أكبر ناتج وفي تحقيق التقدم .

(١) انظر فيما سبق ص ٣٠ وما بعدها .

٣- الانسجام المطلق بين المصلحتين العامة والخاصة . فالعامل الذى يبحث عن أعلى أجر ، والرأسمالى الذى يوظف أمواله بحيث تحقق له أكبر فائدة ، وصاحب المشروع الذى يهدف إلى الحصول على أقصى ربح ، كل هؤلاء إذ يعملون من أجل مصالحهم الخاصة يحققون فى نفس الوقت المصلحة العامة دون قصد أو شعور . فهناك « يد خفية » تحركهم نحو تحقيق مصلحة المجتمع فى مجموعه . ولهذا يجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل فى الحياة الاقتصادية فيما عدا الأنشطة التى يستحيل على غيرها القيام بها كالدفاع الخارجى والأمن الداخلى وإقامة العدالة .

— أياً ما كان الأمر؛ هذا هو الاتجاه الأول ، أما الاتجاه الثانى فإنه إزاء مظالم الرأسمالية الناشئة ، تشكل فى عدالة نظام يقوم على الملكية الفردية ، ولهذا ظهرت الاتجاهات الاشتراكية . ولكن ليس معنى هذا أنها وليدة الثورة الصناعية، فهى أسبق منها، ولكنها لم تتحول إلى حركة مكافئة إلا بعدها وبصفة خاصة على أثر كتابات كارل ماركس. وقد سبقته بعض الاتجاهات الاشتراكية التى وصفها بأنها خيالية لأنها كانت تعتمد فى التغير الاجتماعى على الدعاية أو التشريع كما هو الحال بالنسبة لسان سيمون الذى كان يرجع عيوب الرأسمالية إلى نظام الإرث بحيث لو ألغى هذا النظام وآلت أموال المورث إلى الدولة لاختفت عيوب الرأسمالية ، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لروبرت أوين الذى كان يرى أن عيوب الرأسمالية مرجعها نظام التقود والأرباح ولذلك إنشأ « مشروعات » ليس فيها مجال للربح أو لاستخدام التقود وإنما تحل صكوك خاصة محلها ، وقد فشلت كل مشروعاته فيما عدا تجاربه فى الحقل التعاونى التى مهدت لظهور الحركة التعاونية

فقد عاصر سان سيمون الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وانتصار جماهير الشعب العاملة على الفئات غير العاملة من النبلاء ورجال الدين مما أثر كثيراً على صياغة أفكاره . فهو يرى وجوب الاهتمام بالصناعة والعناية بالإنتاج والتخلص من غير العاملين بحيث لا يكون هناك مكان إلا للعاملين . وترتيباً

على ذلك هاجم سان سيمون نظام الملكية الخاصة لأنها تتيح للملاك الحصول على جزء من ناتج عمل الآخرين ، ولكنه لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة لأنها مصدر الاستغلال أما من تبعوه في آرائه فقد طالبوا بإلغاء الميراث لأنه يؤدي إلى انتقال الثروة إلى الأفراد دون أن يكونوا قد بذلوا أى جهد في الحصول عليها ، و نادوا بالألا يكون انتقال الملكية في نطاق العائلة بل تؤول أموال المورث إلى الدولة باعتبارها ممثلة للجماعة ، وعلى الدولة أن توجه الإنتاج والتوزيع وأن تعهد بإدارة الاقتصاد إلى ذوى الكفاية بما يحقق مصلحة المجموع كما نادوا بأن يكون أساس هذا هو أن يمدد لكل شخص بالعمل الذى يتناسب مع كفاءاته وأن تعطى هذه الكفاءات بقدر عملها .

وأما روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨) فقد كان من رواد الصناعة إذ كان يملك مصنعاً للنسيج ، فلمس عن قرب مساوئ النظام الرأسمالي وانتاقص بين العمال والرأسماليين . ونتيجة لهذا طالب بتغيير النظام المذكور تقيراً عميقاً . فكان يرى أنه يجب إلغاء الربح الذى يحصل عليه الرأسمالي لأنه لا يجوز أن تباع السلعة بأكثر من نفقة إنتاجها ، وكان يعتبر وجود الربح خطراً دائماً لأنه يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج كما أنه يؤدي إلى أزمات نقص الاستهلاك لأن الربح يجعل من الصعب على العامل أن يشتري السلعة

التي قام بإنتاجها . وحتى يتم التخلص من الربح كان أوين يرى وجوب إلغاء التقود لأنها الوسيلة للحصول على الربح ، وإحلال بونات عمل عليها فيكون العمل هو مقياس قيم المنتجات ، ويحصل العامل على عدد من بونات العمل يمثل مقدار ما بذله من ساعات عمل في صنع السلع التي يقوم بصنعها ، كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من البونات للحصول على السلع التي يحتاجها . فالفكرة الأساسية لدى روبرت أوين هي إلغاء الربح والوسيط ، وهذه الفكرة هي أساس الحركة التعاونية ولهذا يعتبر أوين أباً للتعاون ، وقد ساهم أتباعه في نشر أفكاره وتطويرها فكانت مهداً للحركة التعاونية . وقد طبق أوين أفكاره في المصنع الذي كان يملكه فخصص

أرباحه لزيادة أجور العمال كما قام بإنقاص ساعات العمل وتحسين الأحوال المعيشية المادية والمعنوية للعمال وبصفة خاصة أنشأ مساكن لهم . كما عمل على تنفيذ أفكاره الخاصة بإلغاء الأرباح والنقود وإنشاء أذن العمل وذلك بإنشاء بنك التبادل العادل سنة ١٨٣٢ والذي أوقف نشاطه بعدها بستين . ولكن يلاحظ أن أوين لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة ، ولكنه طالب فقط بتكوين رموس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية ، ولهذا أطلق على الاشتراكية التي نادى بها « الاشتراكية التعاونية »

طلعت أفكار كارل ماركس على هذه الاتجاهات لفارق جوهرى هو أن ماركس كان يهزأ بإمكان التخلي عن طريق النهاية أو التشريع كما أن هذه الاتجاهات كان ينقصها الأساس العلمى الذى يفسر ظواهر الحياة الاقتصادية ، وقد كان ماركس مدركاً لأن النظرية التي صاغها آدم سميث نظرية متكاملة تفسر هذه الظواهر ، ولهذا كان من الضرورى وضع نظرية لها نفس القوة تستطيع أن تقف في وجه نظرية آدم سميث . وسندرس على التوالي أسس النظرية الماركسية وتقديرها ثم نفرض الخصائص المشتركة للنظم الاشتراكية وكيف تطورت .

المبحث الأول

أسس الماركسية وتقديرها

أولا : أسس الماركسية :

تتلخص هذه الأسس في الحتمية الاجتماعية ، والتفسير المادى أو الاقتصادي للتاريخ والتطور الديالكتيكي ، ومآل الرأسمالية .

١ - الحتمية الاجتماعية ، وموادها أن المجتمع الإنسانى فى تطور مستمر . فقد تطور من المجتمع البدائى حيث كانت الحاجات الإنسانية تقتصر على الحاجات الضرورية إلى المجتمع القبلى حيث بدأ تقسيم العمل بين أفراد القبيلة وتضافرهم فى سد حاجتهم ثم المجتمع الإقطاعى حيث كانت السلطة تمارس بواسطة سادة الإقطاع وهى سلطة مطلقة على الأشخاص والأموال ، كما أن هؤلاء السادة كانوا يتمتعون بجميع اختصاصات الدولة الحديثة . وعندما لم يعد هذا النظام ملائما لظروف الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالى بمخصائصه المعروفة . هذا التطور للنظم الاجتماعية لا يتم مصادفة وإنما طبقا لقوانين ثابتة تحكم وتحدد مقدما الطرق التى يتحكم على المجتمع سلوكها فى تطوره . وتنحصر مهمة الباحث الاجتماعى فى الكشف عن قوانين التطور هذه . فهذه القوانين تعمل مستقلة عن إرادة الإنسان بل وبالرغم من إرادته . فالأفراد والسلطات عاجزة تماما عن التأثير فى هذه القوانين أو تغييرها ، وكل ما يمكنه هو مساعدتها فى أن تأخذ طريقها المرسوم . فكما أن السلطة التشريعية أو أى سلطة عاجزة عن التأثير فى قانون الجاذبية الأرضية ، فهى عاجزة أيضا عن التأثير فى قوانين التطور الاجتماعى . ومن هنا استهانة ماركس بإمكان إحداث التغيير الاجتماعى عن طريق الدعاية أو التشريعات .

٢ - التفسير المادى أو الاقتصادي للتاريخ ، انتهى ماركس فى دراسته للقوى التى شكلت التاريخ الإنسانى إلى التفسير المادى للتاريخ . وقد فهم البعض هذا التفسير على أنه يرد سير التاريخ إلى العوامل الاقتصادية وحدها ويغفل

تأثير العوامل غير المادية ، ولكن ماركس يرى أنه لم يجمع أهيئتها الكبرى إلا أنها تتشكل وتكيف بفعل العامل المادى أى نتيجة سعى الإنسان فى سبيل رزقه ودخوله بناء على ذلك فى علاقات إنتاجية مع غيره . بعبارة أخرى لا تعتبر العوامل غير المادية مستقلة عن ظروف الإنتاج التى نشأت فيها ، وإنما تخضع لهذه الظروف . وهنا يظهر فرق بين ماركس وهيجل ، فهذا الأخير يرى أن مجموعة الأفكار والمبادئ التى تحكم العقل الإنسانى تعتبر مستقلة بذاتها ولا تتأثر بالظروف المادية التى نشأت فيها .

٣- التطور الديالكتيكى ، هذا التطور وضعه هيجل ليفسر طريقة تطور الفكر الإنسانى ، وقد نقله ماركس إلى مجال تطور النظم الاجتماعية . فهيجل يرى أن أية فكرة إنسانية تولد وفى ثناياها بذور فنانها لأنها تدعو إلى نقدها وهذا النقد يؤدى إلى ظهور نقيض الفكرة الأصلية . هذا النقيض يحل بدوره بذور فنانة لأنه يدعو إلى نقده وقيام نقيض النقيض مكانه . هذا الأخير يجمع بين الفكرة الأصلية ونقيضها ويعتبر لهذا فكرة جامعة أو شاملة ، فهو يعتبر كالفكرة الأصلية من حيث ظهور نقيض له ثم نقيض نقيض . وفكرة جامعة أو شاملة جديدة وهكذا يتطور الفكر الإنسانى باستمرار . نقل ماركس هذا التصير إلى مجال تطور النظم الاجتماعية ، فهو يرى أن السير الطبيعى لأى نظام لابد أن يولد القوى التى تقضى عليه فى النهاية ويحل محله نظام جديد يحمل هو أيضا بذور فنانة وهكذا . فالباحث المدقق فى النظام الإقطاعى مثلاً كان يستطيع أن يلمح تلك القوى التى تجتث عن سببه وقضت عليه فى النهاية . ويصدق هذا على الرأسمالية فهى تحمل فى طياتها بذور فنانها التى ستقضى عليها حتماً .

٤- مآل الرأسمالية : النظم الاجتماعية فى النظرية الماركسية تتطور وفقاً لقوانين ثابتة لا يملك أحد تغييرها ، وهذا يصدق على الرأسمالية ، فالقوانين التى تحكم سيرها التى ستقضى عليها حتماً فى النهاية هى :
(١) قانون تراكم رأس المال :- رأينا أن الرأسمالية تقوم على أساس

المنافسة ، أى البيع بأقل ثمن ممكن ، وأن النجاح فيها يمكن صاحب المشروع من القضاء على منافسيه أما فشله فيها فيؤدى إلى قضاء منافسيه عليه . والواقع أن النجاح فى المنافسة يتوقف على إنتاجية العمال ، فكلما زادت إنتاجيتهم زادت قدرة صاحب المشروع على تخفيض نفقة إنتاجه وهو لهذا يصل على رفع هذه الإنتاجية باستخدام الآلات والتوسع فى حجم مشروعه . لأن الإنتاج الكبير يمكنه من تخفيض النفقة . وواضح أن كلا الطريقتين يتطلب الزيادة المستمرة فى رأس المال وهذا يترآكم رأس المال فى المشروعات التى تنجح فى مجال المنافسة ويؤدى تراكم رأس المال إلى تخفيض النفقة وهذا تستطيع المشروعات الكبيرة الآلية القضاء على المشروعات الصغيرة وهذا يتركز رأس المال فى المشروعات الأولى .

(ب) قانون القيمة : تساءل ماركس عن كيفية تحديده قيمة السلعة ، أى عن السبب فى أن ثمن السلعة (أ) مثلاً يكون ضعف ثمن السلعة (ب) . وقد بدأ فى هذا إلى أحد الاقتصاديين التقليديين هو ريكاردو وأخذ عنه نظريته فى القيمة . فريكاردو يرى أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من عمل . فإذا كان ثمن السلعة (أ) ١٠ جنيه و ثمن السلعة (ب) ٥ جنيهات فعنى هذا أن السلعة (أ) تتضمن عدد ساعات عمل ضعف ما تتضمنه السلعة (ب) . وقد يترض على هذا بأن العمل ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد . فالسلعة (أ) أو السلعة (ب) تتضمن مقدراً معيناً من خمسة الآلات ومن المواد الأولية ، ففى القول بأن القيمة يحددها العمل فقط إغفال لساير عناصر الإنتاج التى تساهم فى إنتاج السلعة . وقدرد ريكاردو على هذا بأن عناصر الإنتاج يمكن ردّها كلها فى النهاية إلى عنصر العمل . فالمادة الأولية أو الآلة ليست لها قيمة إلا بمقدار ما يبذل فيها من عمل . ببارة أخرى يعتبر رأس المال عملاً مختزلاً . ولكن إذا كانت قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من عمل فكيف يحصل الرأسمالى على فائضه ؟ واضح أن الطريقة الوحيدة على أن يعطى العامل أجراً يقل عن القيمة التى أنتجها . فإذا أنتج العامل سلعة

يستغرق إنتاجها عشر ساعات وكان أجره ١٠ جنيه في الساعة فإن ثمن السلعة يجب أن يكون ١٠ جنيه ، فإذا حصل على هذا المبلغ فإنه لا يكون هناك مجال لقائدة ، فلكي يحصل الرأسمالي على فائدته فإنه يسطي العامل أجراً يقل عن قيمة ما أنتجه . ففي المثال السابق يحصل العامل على قيمة إنتاج ٧ ساعات مثلاً ويحفظ الرأسمالي بقيمة ٣ ساعات هذه هي نظرية فائض القيمة كما وجدها ماركس لدى ريكاردو .

وقد أحسن ماركس أن بها فكرة يمكن أن تقضى عليها لأنها تتضمن التسليم بأن إحدى السلع ، وهي العمل ، لا تخضع في تحديد قيمتها للقاعدة العامة ما دام العامل يحصل على أقل من القيمة الحقيقية لسلعته ، وما دام هناك استثناء فليس هناك ما يمنع أن يوجد غيره بما يهدم النظرية كلها . لهذا عمل ماركس على دفع هذا الاعتراض وإعادة صياغة نظرية قيمة العمل بما يضع العمل على قدم المساواة مع سائر السلع ، وكانت توصيته في هذا هي التمييز بين ساعات العمل والقوة العاملة للعامل . فالسلعة موضوع التعاقد هي القوة العاملة للعامل أما الساعات الضرورية لإنتاجها والتي تحدد قيمتها كمسائر السلع فهي الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم العامل من ضرورات الحياة . فلذا كانت قيمة ما ينتجه العامل ١٠ جنيه وكان أجره جنيه في الساعة ولكنه يستطيع أن يضي حاجاته الضرورية بـ ٥ جنيه فإن أجره يصعد بـ ٥ جنيه ويكون فائض القيمة في هذه الحالة ٥ جنيه يحصل عليها الرأسمالي . ويستطيع هذا الأخير أن يزيد فائض القيمة بإحدى طرق ثلاثة أو بها مجتمعة :

الطريقة الأولى هي - زيادة ساعات العمل مع بقاء الأجر ثابتاً ، في المثال السابق من ١٠ إلى ١٢ ساعة وبهذا يزيد فائض القيمة من ٥ إلى ٧ ساعات وهذا يضر حرص أصحاب العمل على زيادة الساعات التي يعملها العمال ، أما الطريقة الثانية فهي - زيادة إنتاجية العمل مع بقاء الأجر وساعات العمل ثابتة ، فالعامل في هذه الحالة ينتج ما يلزمه من ضرورات الحياة في عدد أقل من الساعات ، في المثال السابق في ٤ ساعات مثلاً بدلاً من ٥ ، وبهذا يزيد

فائض القيمة إلى ٦ ساعات ، وهذا يفسر حرص الرأسماليين على زيادة إنتاجية العمل ، والطريقة الأخيرة هي - الإقلال من احتياجات العمال ، وهذا يفسر حرص الرأسماليين على تشغيل النساء والأطفال لأن احتياجاتهم أقل من احتياجات الرجال . وهكذا تمكن ماركس من تحقيق السلامة المنطقية وشمول نظرية قيمة العمل ومن تفسير بعض وقائع الحياة الإقتصادية . ولكن ما الذى يمنع العمال من المطالبة وتحقيق زيادة الأجور ؟ يجب ماركس على هذا بأن الآلية تودى إلى وجود بطالة بين العمال ويسمى ماركس الجيش الصناعى الاحتياطى ، هذا الجيش يؤدى وظيفة هامة للرأسمالى لأن وجوده يعتبر أداة قوية للضغط على العاملين ومنعهم من المطالبة برفع الأجور ، وبهذا يضطروا إلى قبول أدنى أجر يفرضه رب العمل لعلمهم أنهم لو طالبوا بالزيادة فسيجد من يحل محلهم .

(ج) قانون تناقص معدل الربح . رأينا صورة الرأسمالى عند ماركس فهو شخص يعمل على الزيادة المستمرة فى رأسماله ويحصل على دخله باستغلال العامل . - فالرأسمالى يعمل تحت ضغط مستمر يدفعه - شاء أو لم يشأ - إلى استغلال العامل واستمرار هذا الاستغلال والإمعان فيه وذلك لتناقص معدل الربح الذى يحصل عليه . لتوضيح ذلك يفرق ماركس بين نوعين من رأس المال : رأس المال الثابت (الأرضى والآلات ، والمباني الخ) ورأس المال المتغير ويقصد به المبلغ النقدى الذى يدفعه رب العمل للعامل . ويلاحظ أن ماركس يستخدم هذين الاصطلاحين بغير معنهما فى النظرية الاقتصادية ، ومنعاً لكل ايسر نفسى الاول رأس المال المادى والثانى رأس المال النقدى ، وواضح أن فائض القيمة ينتج من رأس المال النقدى لأنه هو المخصص لدفع أجور العمال ، ونحن نعرف أن فائض القيمة هو الفرق بين قيمة ما ينتجه العامل وقيمة ما يحصل عليه . أما رأس المال المادى فلا يسهم فى زيادة فائض القيمة بصفة أساسية وسع ذلك يضطر الرأسمالى إلى زيادته باستمرار . فلوفرضنا أن رأس المال المادى فى مشروع

يساوى ١٠٠٠ جنيه ورأس المال النقدي ١٠٠٠ ريال وأن الربح الذى يحصل عليه صاحبه ٢٠٠ جنيه فإن معدل الربح يكون ١٠% $\left(\frac{200}{2000} \right)$.
ولكن الرأسمالى مضطر لزيادة رأس ماله المادى باستمرار فلو فرضنا أنه زاد إلى ١٥٠٠ جنيه وظل مقدار الربح كما هو أى ٢٠٠ ريال فإن معدل الربح ينخفض من ١٠% إلى ٨% $\left(\frac{200}{2500} \right)$
لإزاء هذا النقص يعمد الرأسمالى فى استغلال العمال بإطالة ساعات العمل وغير ذلك من الوسائل لتعويض نقص معدل الربح .

(د) صراع الطبقات : يرى ماركس أن الصراع الطبقي للرأسمالية يؤدي

إلى الامعان فى استغلال العامل ، وأنه من العيث أن يلام الرأسمالى على هذا السلوك ، فهو لا يفعل ذلك عن جشع فقط ، وإنما مسابرة لمنطق الموقف الذى يوجد فيه وحتى يستطيع أن يبقى فى الإنتاج والإقضى عليه منافسه . أما العمال فليس لهم إلا الكفاف أو ما هو دونه لوجود الجيش الصناعى الاحباطى ، يتوله عن هذا شعور طبقى إذ تشعر الطبقة العاملة بمكانها فى هذا النظام الاجتماعى ، ويؤدي هذا الوعي إلى صراع بين الطبقات ، أى بين طبقة الرأسماليين من ناحية وطبقة العمال من ناحية أخرى ، الأولى للحصول على أقصى قدر من فائض القيمة والثانية للدفاع عن نفسها . هذا الصراع يمثل بتطور فناء الرأسمالية لأن الانتصار سيكون فى النهاية للعمال . فالرأسماليون يتضامن عددهم باستمرار نتيجة التركيز ، فى حين أن العمال يزيد عددهم باستمرار نتيجة انضمام صغار الرأسماليين إليهم والذين قضت عليهم المنافسة . حين تشعر الطبقة العاملة بكثرتها الساحقة ، وبما هى عرضة له من استغلال تقوم بالثورة الاجتماعية وتفرض ديكتاتورية الطبقة العاملة التى تظل قائمة حتى يقضى العمال على فلول الرجعية فتتلاشى الدولة تدريجياً وهى الجهاز الذى أوجدته البرجوازية لإمعان استغلال الطبقة العاملة .

ثانياً : تقدير الماركسية : الواقع أن النظرية الماركسية نظرية جامعة تفسر سير النظم الاقتصادية بصفة عامة ، والنظام الرأسمالي بصفة خاصة ، والمهدف منها وضع أساس علمي للاشتراكية في مثل قوة النظرية الاقتصادية التي وضع أسسها آدم سميث وطورها من بعده كثيرون . ولكن هذا لا يمنع أن بالماركسية نواحى ضئيلة معبئة شأنها في ذلك شأن أى فكر إنسانى وضع في ظروف معينة ومع هذا أريد أن تكون له صفى العمومية والعموم .

فالخصمية الاجتماعية ، أى وجود قوانين ثابتة تحكم التطور الاجتماعى ، فكرة مستعارة من العلوم الطبيعية ، ولاشك أنها لا يمكن أن تنطبق على العلوم الاجتماعية فكل مجسم مقل بماضيه الذى يشكل حاضره ويؤثر في مستقبله ، ونحن هذا بعيد عن القول بثبات قوانين التطور الاجتماعى . ففى لحظة معينة يكون أمام أى مجسم عدة سبل يمكن أن يسلكها ، ولاشك أن اختيار إحداها رهين بتصرف الأفراد ولا يمكن أن يتم رغم إرادتهم ..

أما فيما يتعلق بالتفسير المادى لتاريخ فهو مجرد اجتهاد فئسى ليس هناك دليل قاطع عليه ، وقد رأينا أن هيجل يقول بـكـه . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالتطور الديالكتيكى ، بل وأكثر من هذا ، ففرضى هذه الفكرة أن لا تكون الاشتراكية آخر المطاف بل يجب أن يكون منظم نظام آخر يحل محلها ونظام جديد يحل محل هذا الأخير وهكذا إلى ما لا نهاية .

وأخيراً فيما يتعلق بمآل الرأسمالية ، يلاحظ أن كتابات ماركس تحتل مرحلة الرأسمالية الناشئة الى لم تكن قد تطورت ، وقد رأينا ما اعتراها من تغيرات بقصد معالجة ما فيها من عيوب وأن النظم الرأسمالية المعاصرة كسفت في دوجة معالجتها لهذه العيوب . وأياً ما كان الأمر فلاشك في ضرورة تراكم رأس المال لتنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع على أن لا يرتبط ذلك بالاستغلال . ويمكن التنبؤ على التركز بإجراءات متعددة منها الضرائب

والتأميم والإصلاح الزراعى . الخ . فهذه الإجراءات تمنع التركيز مع الاحتفاظ بالحواجز الكفائية لممارسة المبادرات وتحمل المخاطر .

على أن العيب الأساسى فى النظرية الماركسية يكمن فى نظرية قيمة العمل فهذه النظرية وإن فسرت القيمة جزئياً إلا أنها غير كافية لتفسيرها كلياً ، فهي تغفل تماماً جانب المنفعة فى تحديد قيمة السلعة . بعبارة أخرى إذا كانت نظرية قيمة العمل تكفى لتفسير عامل النفقة فى تحديد عرض السلعة فلماذا تغفل تماماً عنصر المنفعة الذى يحدد الطلب عليها ويلعب دوراً هاماً فى تحديد قيمتها . ولا يخفى أن عدم الأخذ بنظرية قيمة العمل فى تحديد القيمة يترتب عليه استبعاد كل النتائج التى تبنى عليها^(١)

ولكن هذه الملاحظات لا تؤثر فيما كان للنظرية الماركسية من أثر ضخم على النظم الاقتصادية المعاصرة ، فقد تطورت نتيجة لها ، على الأقل جزئياً ، النظم الرأسمالية بل وأسست عليها نظم اقتصادية أخرى هى النظم الاشتراكية ، ولهذا يهنا أن نقضى بعض الضوء على الخصائص العامة للنظم الاشتراكية المعاصرة وتطورها .

المبحث الثانى

الأسس المشتركة للنظم الاشتراكية وتطورها

نتيجة للاعتبارات السابقة اخضت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من النظم الاشتراكية التى أنشأت بالنظرية الماركسية ، وحل التخطيط الشامل محل جهل نظم الأمن كوسيلة لتخصيص الموارد ومكافحة عناصر الإنتاج ، أى فى مجلى تنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومى على العناصر التى شاركت فى تكوينه وعمل أفراد المجتمع ، وستناول هذه الخصائص بشئ من التفصيل ثم نرى كيف تطورت النظم الاشتراكية .

(١) انظر فيه بلى ص ١٧٣ وما بعدها .

أولاً : الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج :

تخلصت النظم الاشتراكية من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأحلت محلها الملكية الجماعية لهذه الوسائل وتمثل هذه الملكية حالياً بصفة أساسية في ملكية الدولة لوسائل الإنتاج من أراضي ومباني ومصانع ومزارع الخ ولكن ليس معنى هذا أن الدولة تنفرد بهذه الملكية ، فبعض الهيئات المحلية والمنظمات التعاونية تشاركها في هذه الملكية خصوصاً في مجال الزراعة حيث توجد الجمعيات التعاونية الزراعية (الكولكوز) ، ولكن هذا لا يمنع أن هذه الهيئات والمنظمات تخضع في قراراتها لما تراه السلطة المركزية . وهناك مجال محدود للغاية للملكية الخاصة في الزراعة أو الصناعة طالما أنها لا تستخدم عمالاً مأجوراً لمنع أى مصدر من مصادر الإستغلال .

ويرتّب على الملكية الجماعية للموارد أن تخصصها لم يعد متروكاً للأفراد وإنما تتولاه الدولة ، فهي التى تقرر كمية الموارد التى تخصص لكل نوع من أنواع الإنتاج وأنواع السلع التى يتم إنتاجها ومواصفاتها . أما حرية الأفراد في اختيار مهنتهم فهي مكفولة ولا يقيد بها إلا ما تراه الدولة ضرورياً لتحقيق مصلحة المجتمع ككل . وواضح من هذا أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تقضى على دافع الربح كقوة محركة لتخصيص الموارد . فهذا التخصيص ، الذى تقرره الدولة ، لا يتم بدافع الحصول على أقصى ربح وإنما طبقاً للأهداف التى تحددها السلطة المركزية . ولكن لا يجوز أن يفهم من هذا أن نظام الثمن لا وجود له في الاقتصاد الاشتراكي فهو موجود ولكنه لا يعبر عن تفضيلات المستهلكين ولا يتحكم في توزيع الموارد وفي هيكل الإنتاج كما هو الحال في النظام الرأسمالي وإنما يعتبر أداة من أدوات التخطيط أى جزء من الخطة الاقتصادية التى ترى إلى تحقيق الأهداف التى تقررها السلطة السياسية المركزية ويرتّب على هذا أن إقبال المستهلكين أو انصرافهم عن سلعة معينة لا يؤدى إلى إرتفاع ثمنها أو إنخفاضه ، فهذه الأثمان تحددها السلطة المركزية ولا يملك الأفراد تغييرها ، ولكن هذا لا يمنع أن سلطات التخطيط قد تأخذ في الاعتبار

ما قد يعترى أذواق المستهلكين من تغييرات عند تحديد الأثمان الخاصة بالسلع الاستهلاكية . (١)

ثانياً : التخطيط الشامل

حل التخطيط الشامل في النظم الاشتراكية محل نظام الثمن كوسيلة لتخصيص الموارد ولتوزيع الناتج القومي كما سبق أن أوضحنا . والتخطيط الشامل ، على عكس التخطيط الجزئي المأخوذ به في إطار النظم الرأسمالية ، يشمل جميع مظاهر الحياة الاقتصادية وبصفة خاصة الإنتاج والتوزيع واستخدام القوة العاملة .

ففيما يتعلق بالإنتاج تحدد الخطة عدداً من الأهداف بطريقة عينية كمية كما تحدد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف . وتتخذ الخطة شكل تشريع ملزم لجميع الوحدات الاقتصادية . وتتفرع الخطة الكلية إلى عدد من الخطط الجزئية التي يخصص كل منها لفرع من فروع النشاط الاقتصادي الرئيسية كالزراعة والصناعة والإنشاءات ... إلخ وتتضمن خطة كل فرع المشروعات الخاصة به ، ويتم التنسيق بين خطط كل فرع ثم بين خطط الفروع بحيث لا يكون هناك تعارض أو تضارب بين أهداف الخطة ككل .

وهناك نوع آخر من الخطط لا يتخذ هذا المظهر العيني الكمي وإنما ينصب على مظاهر أخرى للنشاط الاقتصادي هي المظاهر المالية والنقدية ومن ذلك خطة تنمية الدخل القومي وتوزيعه وخطة الاستثمارات وتخطيط الأثمان إلخ .

وتختص السلطة السامية المركزية بوضع الأهداف العامة للخطة ثم يتولى الجهاز المشغول عن التخطيط ترسيمة هذه الأهداف العامة إلى أهداف للخطة ثم تنقل إلى جميع المستويات التي ستقوم بتنفيذها لأخذ رأيها وإبداء ما تراه

(١) فيما يتعلق بالأثمان في الاتحاد السوفيتي أنظر .

من مقترحات وتعديلات ثم يعود هنا كله إلى الجهاز المركزي للتخطيط ليتولى الإعداد النهائي للخطة التي تصبح ملزمة بعد إقرار السلطة السياسية لها وتصديق السلطة التشريعية عليها . ولضمان تنفيذ الخطة فإنها تتضمن نظاماً للحوافز المادية لتشجيع القائمين على هذا التنفيذ على تحقيق أهداف الخطة وتجاوزها إن أمكن ذلك .

وهكذا نرى أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تجعلها قادرة على وضع برنامج مرسوم للإنتاج والتوزيع ، ويتم ذلك في إطار خطة قوية شاملة توضع لفترة زمنية محدودة غالباً ما تكون خمس سنوات . وفي إطار هذه الخطة تقوم الدولة بالمواصلة بين أنواع الإنتاج وحاجات المجتمع فتقوم بتحديد أنواع السلع والخدمات التي تحتاجها الجماعة ككل والأفراد المكونين لها والموارد اللازمة لتحقيق هذا الإنتاج . ويتم تخصيص هذه الموارد بما يكفل الوصول إلى هذه النتائج طبقاً لسلّم الأولويات الذي تتضمنه الخطة . ويقتصر دور الألمان في الاقتصاد لإشراكهم على أن يكون أداة من أدوات تنفيذ الخطة ، فهي لا تكون طبقاً لطلبات العرض والطلب ولكن طبقاً لما تحدده الخطة ، فاستخدام النقود لا زال قائماً وتوزيع الدخل يتم بواسطتها ، ويستخدم الأفراد دخولهم القليلة في الحصول على ما يلزمهم من سلع وخدمات تعدد البعثة أثمانها ، كما أنها تستخدم في تسوية المعاملات بين فروع النشاط الاقتصادي وبين المشروعات المختلفة . وفي ظل هذه الأوضاع التنظيمية تمكنت الاقتصاديات الاشتراكية من التخلص من الأزمات والاعتقالات التي تتعرض لها النظم الرأسمالية .

وقد اتبع الاتحاد السوفيتي أسلوب التخطيط المعنى في مرحلة أولى ثم أشرك به أسلوب التخطيط التقني للحكم على نتائج الخطة . وتشرك التجارب الاشتراكية في إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة التي تنتج عليها فيها بعد الصناعات الخفيفة :

ويتم توزيع الناتج القومي على الفئات الاجتماعية المختلفة طبقاً

للقرارات التي تتضمنها الخطة فهي لا تتحدد في السوق طبقاً لتقلبات الأثمان كما هو الحال في النظام الرأسمالي وإنما طبقاً لما تحدده الدولة من أجور ومزادات تختلف فئات العاملين ، وما تحدده من أثمان للسلع والخدمات المختلفة . وتتبع الدول الاشتراكية في هذا الخصوص مبدأ « لكل حسب عمله » ، وتأمل عندما تصل إلى مرحلة الشيوعية يتم التوزيع طبقاً لمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته »

أما تخطيط الاستهلاك فهو ليس ملزماً على هذا النحو وإنما تتبع الدول الاشتراكية أسلوب التخطيط التوجيهي في هذا المجال ، بمعنى أن المستهلك يحتفظ بحريته في إنفاق دخله في حدود كميات وأنواع السلع التي تقرر الخطة طرحها في الأسواق وكذلك تحت تأثير الأثمان التي تحددها الخطة لهذه المنتجات؛ السلع التي توزعها ، كما تستخدم الضرائب في تشجيع أنواع معينة من الإنتاج برفض ضرائب مخفضة عليها أو الحد من أنواع أخرى برفض ضرائب مرتفعة عليها . والأمر بالمثل فيما يتعلق باستخدام القوى العاملة ، ففيما عدا حالات معينة تلزم فيها الدولة بعض الأفراد بالعمل في مجالات معينة تحتاج إليها الخطة نجد أن اللجوء إلى سياسة حفايرة الأجور والحوافز هو الذي يستخدم في هذا المجال (١) .

ثالثاً - تطور النظم الاشتراكية :

نشأت معظم النظم الاشتراكية في ظروف غير مستقرة هي ظروف الحروب (الحرب الأهلية والغزو الخارجي للإتحاد السوفيتي ، حرب التحرير في الصين ، أخذ دول أوروبا الشرقية بالاشتراكية في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة . . .) وكانت هذه النظم تعتبر متخلفة عند تطبيق الاشتراكية فيها ولهذا اتبعت أسلوب التخطيط المركزي الملزم ورحلت على الصناعات الثقيلة لبناء القاعدة الصناعية بها ولضرورات الدفاع عنها . واستلزم هذا ضغط الاستهلاك فيها ضغطاً شديداً وترتب على هذا كثير من التضحيات

H. R. Bowen, Toward Social Economy
New York. Rinehart and Company ch I.

(١) أنظر

(م - مبادئ الاقتصاد)

والجرمان الشديد لسكران هذه الدول . على أن الدول الاشتراكية تعدت هذه المرحلة حالياً بعد أن قطعت شوطاً طويلاً في التصنيع الثقيل واستقرت نظمها السياسية فأصبحت ظروفها تسمح لها بعدم التركيز على الصناعات الثقيلة فقط وتحويل جزء متزايد من مواردها للسلع الاستهلاكية . ووضحت ضرورة تعديل نظام التخطيط نحو قدر أكبر من اللامركزية في وضع وتنفيذ الخطة لتلافي أخطاء التخطيط المركزي الجامد وإعطاء قدر أكبر من الأهمية للمؤشرات المالية والتقديرية للحكم على تنفيذ الخطة وعدم الاقتصار في هذا الخصوص على المؤشرات العينية الكمية والتوسع في نظام الحوافز المادية ، للمشروع لم يمد مجرد أداة لتنفيذ الخطة وإنما أصبح يشارك في وضعها بهدف تحسين الفن الإنتاجي وتحسين جودة المنتجات أى أداة الكفاءة الإنتاجية ، مما استوجب التوسع في الحوافز لآعلى مستوى العاملين فحسب ولكن أيضاً على مستوى المشروعات ، ولتحقيق هذا أعطيت المشروعات قدراً أكبر من الاستقلال في وضع وتنفيذ خططها في إطار تحديد عام لأنواع الإنتاج التي يحتاجها الاقتصاد القوي ويقوم المشروع بتحديد خطته النهائية التفصيلية على هذا الأساس وينادي البعض بضرورة زيادة الجزء من الأرباح الذي يترك للمشروعات بعد دفع الضرائب حتى تتأكد حوافزها المادية واتخاذ مؤشر الربح للحكم على النتائج التي توصلت إليها وأن ترتبط المشروعات أكثر بالسوق وأن لا تكون استثماراتها محمية وإنما يفرض عليها مقابل حتى تحسن استخدام الأصول المجهود بها إليها ، وقد تم ذلك سنة ١٩٦٤ بإنشاء ضريبة على الأصول الثابتة للمشروعات بعد أن كان قد أُلغى سعر الفائدة على اعتبار أنه من الأدوات الرأسمالية ، ويدل هذا على مرونة أكبر في إطار التفكير الاقتصادي الاشتراكي فلا شك أنه لحسن استخدام الأصول التي يهبها إلى المشروعات لا بد أن تلغ مقابلاً لهذا وإلا لأُسرفت وبفرت في استخدامها ، وقد كان هذا هو الوضع في الاتحاد السوفيتي قبل إنشاء الضريبة التي أشرنا إليها وإن كان التبذير والإسراف قد استمرا من وقت بدء التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي حتى إدخال هذه

الضريبة سنة ١٩٦٤ (١).

...

هذه هي النظم الاقتصادية التي تعالج في إطارها المشكلة الاقتصادية التي هي موضوع دراسة علم الاقتصاد . وبهذا الآن أن نعرف العناصر التي تساهم في الناتج القومي ومم يتكون الدخل القومي وكيف يمكن نميته خصوصا في البلاد المتخلفة ، وستكون دراسة هذه المسائل وغيرها موضوع البابين التاليين الذين سندرس فيها نظرية الاقتراح والدخل القومي والتنمية الاقتصادية .

(١) انظر في هذا الخصوص رسالتنا الدكتوراه

• Le Système Fiscal en Economie Socialiste. L' exemple de L' U.R.S.S.- L' annexe.

وانظر فيما يتعلق بتطور النظام الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي في مراحله الأولى

Alexander Baykov, The Development of the Soviet Economic System.

الباب الثاني

نظرية الإنتاج

الهدف من كل نشاط إقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية . وقد تكون الصلة مباشرة بين النشاط والحاجة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات مثلا . ولكن يلاحظ أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي لا يساهم مباشرة في إشباع حاجات إنسانية ولكنه ضروري لهذا الإشباع ، وفك كنتيجة المواد الأولية والآلات الخ . فكل هذا ضروري لإشباع حاجتنا المباشرة ، فالإنتاج إذاً هو كل نشاط يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن النشاط الاقتصادي يسفر إما عن منتج مادية ملموسة (قطن ، قمح ، سيارات الخ) أو ينحصر في أداء خدمات كخدمات المهندس والمحامي الخ ، ولا شك أن هذه الخدمات تدخل في تحديد المقصود بالإنتاج لأنها تساهم في إشباع حاجة إنسانية ، على أية حال من هذا لو نظرنا إلى أية سلعة مادية لوجدنا أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من الخدمات ، فإنتاج سلعة زراعية مثلاً ليس إلا نتيجة لخدمات الزراعة ومهنتي الري والكيماوي الخ . وقد يبدو هذا الأمر بديهياً ولكن الواقع أن النظرية الاقتصادية مرت بمرحلة طويلة قبل أن تستقر عليه . فقد كان آدم سميث لا يعتبر بعض الخدمات من قبيل الإنتاج ، كعمل الموسيقى أو خدمة المنازل لأنها تفتقر بمجرد القيام بها وبالتالي لا تضيف شيئاً إلى الثروة القومية . وواضح أن أساس هذه النظرية تعريف ضيق لمعنى الثروة ، لأنه يقصرها على الماديات الملموسة (١)

(١) لا شك أن الكثير من النول الاشتراكية ، الآخذة بالنظرية الماركسية التي اتبعت هذا المحدد للثروة ، تتجه للخدمات مع حساب قيمة الناتج القومي . أنظر =

كذلك نجد أن المدرسة الطبيعية التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في فرنسا في منتصف القرن ١٨ كانت تعتبر الزراعة هي النشاط الوحيد للمنتج لمادة جديلة أما الصناعة والتجارة فأنشطة عقيمة غير منتجة ، فالأولى تقتصر على تحويل المواد التي تستجيب للزراعة والثانية على التعامل فيها ولكنهما لا يضيفان شيئاً إلى الثروة القومية ، وهنا أيضاً نجد أنه لا يمكن الأخذ بهذه الوجهة من النظر . فالإنجاز حالياً هو النظر إلى الإنتاج على أنه كل نشاط يساهم في إشباع حاجة إنسانية وهو ما أوضحته المدرسة المنفعة . (١)

وقد تثار التساؤل بالنسبة لعمل التاجر وهل يعبر عن الإنتاج أم لا فالتاجر يقوم بالوساطة بين المنتج والمستهلك ، وتعدد مظاهر هذه الوساطة وأهمها تخزين السلعة من وقت إنتاجها حتى يمين وقت استهلاكها . فالسلع الزراعية مثلاً يتم إنتاجها في أوقات معينة من السنة في حين يستمر استهلاكها طوال الوقت ، والأمثلة بالمثل بالنسبة للسلع الصناعية فإنتاجها يتم في أوقات معينة واستهلاكها في أوقات أخرى ، ويقوم التاجر بالوساطة بين وقت الإنتاج ووقت الاستهلاك وتتمثل الوساطة أيضاً في تصنيف السلعة وتغليفها ، فالمنتجات تختلف في الجودة والحجم ، ويعمل التاجر على ملاءمتها بما يناسب أذواق وقلوب المستهلكين المالية .

كل هذه المظاهر تجعل من عمل التاجر عملاً منتجاً حيث أنه يساهم في إشباع الحاجات الإنسانية . وإنما يثور الشك في إنتاجية عمل التاجر لسيين : الأول هو تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك (جملة ، نصف جملة ، تجزئة) بما يرفع من تكلفة السلعة بلا مبرر . والواقع أن هذا مظهر ضار من مظاهر الوساطة ويجب تنظيم التجارة بما يكفل تجنب هذا المظهر الضار . أما السبب الثاني فيظهر عندما تتخذ الوساطة شكل المضاربة . فالمضارب في البورصة لا

Oskar Lange. Political Economy. Vol. I Pergamon Press.

1933. P. 2

H. Guillon. Economie Politique. Paris

(١) أنظر .

Daloz. Tome I. 1900. PP. 180-187.

يقدم السلعة المستهلك في الوقت المناسب وإنما يتعامل في سلعة مستقبلية وقد يحقق أرباحاً طائلة دون أن تقع عينه على هذه السلعة . فهل يعتبر عمله منتجاً في هذه الحالة ؟ الواقع أنه في إطار النظام الرأسمالي ، يؤدي المضارب خدمة حقيقية . فمن خصائص هذا النظام تقلبات الأثمان طبقاً لظروف العرض والطلب ، وقد يؤدي هذا إلى إنزال خسائر فادحة بالمنتجين فإذا التزم منتج لغزل القطن بتسليم كمية معينة منه بعد مدة فإنه يلتزم بهذا على ضوء الثمن السائد في السوق وقت التعاقد ، فإذا ارتفع الثمن بعد هذا فإنه يتعرض لخسارة مؤلمة . فلتأمين نفسه ضد هذا الاحتمال ليس أمامه إلا أن يخزن كمية كافية من القطن الخام أي يجمد أمواله خلال فترة طويلة بالإضافة إلى نفقات التخزين أو أن يشتري في بورصة العقود وينقل بهذا احتمال الخسارة إلى المضارب . هذا الفرض الثاني أفضل له بكثير ومن ثم تساهم المضاربة في مثل هذه الحالة في تقديم خدمة حقيقية للمنتجين .. أما إذا كانت المضاربة من قبل المقامرة فلا شك في أنها لا تنحصر من الإنتاج في شيء .

وبلاحظ من ناحية أخرى أنه لا علاقة للاقتصاد بالدين أو بالأخلاق فيما يتعلق بحيد الإنتاج فإنتاج ملح ضار أخلاقياً أو محرمة في بعض الأديان لا ينفي عنها صفة الإنتاج طالما أنها تساهم في إشباع حاجة إنسانية .

وبلاحظ أخيراً أنه تعدد تقسيمات العناصر التي تساهم في الإنتاج ، والواقع أن أيًا من هذه التقسيمات ليس جامعاً ولا مانعاً ، ولهذا سندرس التقسيم الثلاثي الأكثر شيوعاً لهذه العناصر وهو تقسيمها إلى العمل ورأس المال والأرض .

الفصل الأول

العمل والسكان

يعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج إذ لا يتصور أن يتم إنتاج أية سلعة أو خدمة دون مساهمته . وبالإضافة إلى كون العمل عنصراً من عناصر الإنتاج نجد أنه هو الغاية من كل نشاط اقتصادى فليشباع الحاجات الإنسانية هي كما نعلم ، الهدف النهائي من الإنتاج . هذه الصفة للعمل تميزه عن غيره من عناصر الإنتاج ، إذ أن بطلان أى عنصر نهى حرمانه من دخله ، أما بطلان العمل فتعنى تجريد العامل من وسائل وجوده ولهذا وجب أن نضمن له عمالة مستمرة .

وتتعدد أنواع العمل ، فهناك العمل اليدوى الذى لا يتطلب أكثر من الجهود العضلى ، وهناك أعمال تتطلب مهارات خاصة ، وهناك أخيراً الأعمال الذهنية أو الفكرية (١) كذلك تفاوتت درجة مسؤولية العمل فقد يقتصر على مجرد أداء عمل وتقاضى أجر عنه وقد يشمل فى تحمل مسؤولية عمل أفراد آخرين أو حتى مشروع بأكمله وهذا هو عمل للنظم كإدارة المشروع الذى يعتبره البعض عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج نظراً لما يربط به من تحمل مسؤوليات ومخاطر الإنتاج . وتعتبر دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج حلة مسائل نجحنا فيها إلى :

المبحث الأول

العلاقة بين السكان والموارد

لا تعتبر القوة العاملة والموارد المادية لأى مجتمع كمية ثابتة ، فهي

(١) أنظر Raymond Barre, *Economie Politique*, Tome I, Paris, PUF, 1969, P. 323.

في تغير مستمر والغالب أن يكون هذا التغير في اتجاه الزيادة . ولا تزيد القوة العاملة بنفس نسبة نمو السكان فهي تتوقف على هيكل الأعمار وعدد القادرين على العمل بالنسبة لغيرهم من الشيوخ والأطفال ، وكذلك على القوانين التي تنظم من يسهل العمل وعمل النساء إلخ .

وتزيد الموارد المادية للمجتمع أيضا كميا وكيفيا سواء في ذلك موارده الزراعية أو الصناعية أو الخدمية ، ولكن إذا اقتصرنا على النمو الكمي للنتائج الزراعية لوجدنا أن النمو السكاني يشكل ضغطا مستمرا على هذا الناتج مما يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع . وقد كان هذا هو الوضع في بريطانيا في أواخر القرن ١٨ مما أدى إلى ظهور نظرية مالتس في السكان ، ومنستعرض هذه النظرية التي لا يزال يردد صداها حتى اليوم قبل أن نتعرض لعناصر النظرية العامة في السكان .

أولا - نظرية مالتس :

(١) مضمون النظرية : أوضح مالتس نظريته في كتابه « بحث في مبادئ السكان » الذي نشر سنة ١٧٩٨ (١) ، ومؤدى هذه النظرية أنه إذا لم يكن هناك أى عائق في وجه زيادة السكان فلنهم قادرون على التضاعف كل ٢٥ سنة أى أنهم يميلون إلى التزايد طبقا لمتوالية هتمسية في حين لا تزيد الموارد الغذائية في أحسن الفروض إلا طبقا لمتوالية عددية ، ويترتب على هذا نقص مستمر في نصيب الفرد من المواد الغذائية كما هو موضح في الجدول التالي :

في أول المدة	بعد ٢٥ سنة	بعد ٥٠ سنة	بعد ٧٥ سنة	بعد ١٠٠ سنة	
١	٢	٤	٨	١٦	عدد السكان بالملايين
١	٢	٣	٤	٥	المواد الغذائية بملايين الوحدات

ففى بداية المدة كان نصيب كل فرد وحده من الغذاء ، ولتفرض أن هذا هو القدر الكافى لحياته ، ولكن يترتب على الفلوق الضخم بين قدرة السكان على التناسل وقدرتهم على زيادة الغذاء أن يقل نصيب الفرد من هذا الأخير تدريجيا فيصبح $\frac{1}{2}$ وحدة بعد ٥٠ سنة ، ونصف وحدة بعد ٧٥ سنة وأقل من $\frac{1}{4}$ وحدة بعد ١٠٠ سنة . وهكذا يمثل النمو السكانى خطا مستمرا على المواد الغذائية ويقل نصيب كل فرد منها . هذا الوضع لا يمكن استمراره إلى ما لا نهاية فتتولد بعض القوى التى تعيد التوازن بين السكان والغذاء ، هذه القوى هى الموانع الإيجابية والموانع السلبية . فالنوع الأول من الموانع يتدخل عندما يجاوز عدد السكان الحد الذى يمكن كفايته ومن أمثلتها الحروب والمجاعات والأوبئة واضطرار الأفراد للقيام بأعمال مضنية وشاقة أو خطره فى ظل حالة من سوء التغذية . كل هذه العوامل تضع حداً لقدرة السكان على الزيادة وتعيد التوازن بينهم وبين الموارد الغذائية أما الموانع السلبية فتتمثل فى تنظيم النسل فى مجتمع رشيد يدرك خطر تزايد السكان ويعمل على توقيه أى أنها تتمثل فى القيود الاختيارية التى يأخذ بها الأفراد ويكون من شأنها الحد من قدرتهم على التكاثر كالاتناع عن الزواج أو تأجيله أو تحديد النسل .

(ب) تقدير نظرية مالتس : الواقع أن هذه النظرية تقدم صورة مثالية جدا للنمو السكانى ومع هذا فهى تفسر الوضع السكانى فى بعض البلاد فى مرحلة معينة من تطورها ، كمصر والهند حاليا . (١)

قد يقال إن عدد السكان في هذه البلاد لم يتضاعف طبقاً لتوقعات مالتس، ولكن الحقيقة أنه لم يقل إنهم يتضاعفون فعلاً طبقاً لتوالي هتمية ولكنه قال إنهم قادرون على هذا ما لم تقف في سبيلهم. الموانع الإيجابية والسلبية. ولكن مع التسليم بضمير نظرية مالتس للوضع السكاني في بعض البلاد في مراحل معينة إلا أنها لا تصلح لأن تكون نظرية عامة للسكان.

فالنمو السكاني ليس دائماً كما توقعه مالتس فالحقيقة أن النمو السكاني يمر بمراحل ثلاثة : المرحلة الأولى تتميز بارتفاع كل من نسبة المواليد والوفيات وتكون القدرة الكامنة على زيادة السكان كبيرة ولكن الزيادة الفعلية بطيئة. هذه المرحلة تطابق توقعات مالتس. أما المرحلة الثانية فتتميز بارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات نتيجة تقدم الطب وأساليب الوقاية من الأمراض (١)، وبالتالي تكون نسبة زيادة السكان كبيرة لأنها لا تتوقف على عوامل مادية فقط وإنما على عوامل اجتماعية وثقافية ودينية. الخ. بطيئة التطور بطبيعتها. فهذه المرحلة هي إذاً المرحلة انفجار سكاني وقد شهدتها أوروبا في القرن ١٩ وتمر بها حالياً بلاد أخرى كثيرة كصومال والهند. ولكن هذه المرحلة لا تطابق حتماً توقعات مالتس.

حقيقة يزيد السكان زيادة سريعة ولكن قد تقترن هذه الزيادة بزيادة ماثلة أو أكبر في الإنتاج بجميع أنواعه الزراعي والصناعي والتجاري؛ وبالتالي يتحسن مستوى معيشة الأفراد. وهو ما حدث في أوروبا وأمريكا. ولكن هذه الزيادة السكانية قد لا تقترن بزيادة الإنتاج أو قد تعوق معدل نموه لينظل مستوى المعيشة كما هو وقد ينخفض، وهنا تتحقق توقعات مالتس.

أما المرحلة الأخيرة فتتميز بانخفاض نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات ونتيجة هذه المرحلة ماثلة للمرحلة الأولى وهي ضعف النمو السكاني

(١) انظر R. J. Barnes, Fundamentals of Economics, 2nd ed, London, Butterworths, pp. 47-55.

وإنما لأسباب مختلفة . فهذه الأسباب في المرحلة الأولى هي الموانع الإيجابية أما في المرحلة الأخيرة فهي ارتفاع المستوى الثقافي والمعيشي للسكان وعملهم على تحديد حجم الأسرة . للمحافظة على هذا المستوى وزيادته ومن ثم تصبح المشكلة عكسية وهي نقص السكان إذ يثبت حجمهم بل وقد يتكثف ، فالوضع هنا عكس تماماً لتوقعات مانتس لأن المشكلة تصبح عدم كفاية النمو السكاني وهذا هو الوضع في بعض البلاد كفرنسا ودول شمال أوروبا التي تعمل بشئ الوسائل على تشجيع زيادة النسل فيها .

ثانياً - النظرية العامة في السكان : تقتضى هذه النظرية دراسة العوامل التي يتوقف عليها حجم السكان من ناحية ، ووضع معيار لحجمهم الأمثل من ناحية أخرى . (١)

أ - العوامل التي يتوقف عليها حجم السكان :

يمكن حصر هذه العوامل في الفرق بين معدل الوفيات ومعدل المواليد من ناحية والهجرة من ناحية أخرى .

فالفرق بين معدل الوفيات ومعدل المواليد يحدد النسبة الصافية للزيادة في السكان . ويتوقف هذا العامل على اعتبارات منها الاختيار العياني : فزيادة النفوذ لدولة من الدول يدفعها إلى تشجيع زيادة السكان فيها ، وبالعكس نجد أن الحروب تؤدي إلى نقصهم ، وهناك أيضاً الاعتبارات الدينية والاجتماعية فنجد أن كثيرين يعتقدون أن تحديد النسل يتعارض مع الدين بما يعوق جهود تنظيم الأسرة والحد من التضخم السكاني . ومن وجهة النظر الاجتماعية نجد أن كثيرين يرون في كثرة الأولاد سناً سواء في المجتمعات الريفية أو الحضرية

(١) أنظر د . سميد التجار ، مبادئ الاقتصاد ، المربع المشار إليه ، ص ١٢٨ - ١٢٣ ، وأنظر أيضاً .

Bye, Principles of Economics, 8th ed., Applaton Century.
Crofts, ch . 8 .

المتخلفة بالإضافة إلى الاعتقاد الخاطئ بأن زيادة عدد الأولاد تؤدي إلى زيادة الإنتاج .

وهناك أخيراً العوامل الاقتصادية فزيادة الدخل القومي والدخل الفردي يؤديان إلى تحسين الخدمات بصفة عامة مما يؤدي إلى انخفاض الوفيات أما بالنسبة للمواليد فلا يمكن الجزم بأثر زيادة الدخل عليهم فقد يؤدي إلى زيادتهم أو بالعكس الحد منهم لزيادة تحسين مستوى المعيشة .

ويلاحظ أنه لا يعمد النظر إلى زيادة السكان على أساس مطلق وإنما يجب النظر أيضاً إلى ما يعزى هيكل السكان من تغيرات وذلك بمقارنة نسبة الأطفال إلى الشبان إلى الشيوخ . فزيادة عدد الشبان تعني زيادة عدد أيدي القوة العاملة بعكس الحال لو كانت الأغلبية من الشيوخ والأطفال الغير قادرين على العمل . كذلك نوعية الأيدي العاملة من حيث التعليم والثقافة والتدريب والصحة لها أهميتها في القياس الدقيق للقوى العاملة :

إلى جانب المواليد والوفيات نجد أن الهجرة تؤثر أيضاً على حجم السكان وقد اختلفت أهمية الهجرة تاريخياً ، ففي المجتمعات القبلية كانت أهميتها كبيرة لهجرة القبيلة بأكملها من مكان إلى آخر ، ثم قلت أهميتها بعد اكتشاف الزراعة واستقرار القبائل وظل الأمر كذلك حتى اكتشف العالم الجديد وبدأت حركة الاستعمار الحديث فزادت أهمية الهجرة في القرن الماضي ، ولكنها فقدت أهميتها حالياً . وتم الهجرة عادة من الدول كثيفة السكان إلى الدول خفيفة السكان وتشمل آثارها كلاً من اللجوء المهاجر منها والمهاجر إليها .

فالأولى تفقد كمياً مما يزيد من متوسط نصيب الفرد فيها ولكن لو هجرتنا العناصر الشابة والكفائيات فإن هذا يضر باقتصادها . وتكسب الدولة المهاجر إليها كمياً مما يزيد من قدرتها على الإنتاج وقد تكسب كينياً أيضاً إذا هاجرت إليها العناصر الشابة والكفائيات . ويلاحظ أن الدول خفيفة السكان تضع حالياً بعض القيود على الهجرة إليها أما لأسباب عصرية أو لأن الهجرة تضر بمصالح معينة فيها كمصالح العمال مثلاً إذ تؤدي زيادة

عرض العمل فيها إلى انخفاض الأجور كما تؤدي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والمساكن إلى ارتفاع أثمانها وإيجاراتها إلخ .

ب - معيار الحجم الأمثل للسكان : (١)

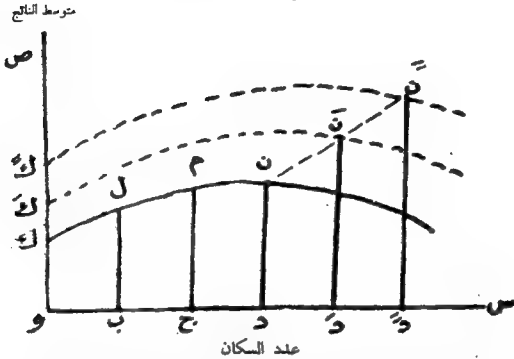
بينما فيما سبق العوامل التي يتوقف عليها حجم السكان . والواقع أنه يمكننا التمييز بين وضعين للملاقة بين السكان والموارد :

الوضع الأول هو خفة السكان وفيه يكون عدد السكان قليلا بالنسبة لموارد الثروة المسكن استغلالها ، في هذه الحالة يكون من المفيد اقتصادياً زيادة عدد السكان لأنها تساعد على استغلال الموارد غير المستغلة وعلى حسن تقسيم العمل وعلى زيادة الطلب الفعلي مما يسمح بالتوسع في الإنتاج وإقامة مشروعات هامة جداً كالسكك الحديدية والطرق إلخ لا يتيسر القيام بها في حالة عدم وجود حد أدنى من السكان .

أما الوضع الثاني فهو كثافة السكان وهو يتحقق إذا استمر السكان في الزيادة فوق الحد اللازم لإيجاد طلب كاف على منتجات المشروعات واستغلت مزايا تقسيم العمل . . ففي هذه الحالة تفقد زيادة السكان أهميتها وإذا لم تضرن بزيادة في رأس المال وتقدم مستمر في الفنون الإنتاجية زاد عنصر العمل بالنسبة للعنصر الأول وأنتج قانون تناقص العلة أثره من حيث نقص الناتج المتوسط والحدى للعمل كما سنرى فيما بعد .

(١) أنظر T. Hicks, The Social Frame work, Oxford
University Press, 2nd ed., 1932.

ويمكن تصوير الوضعين السابقين بيانياً على النحو الآتي :



فيقاس عدد السكان على المحور السيني ، والناتج المتوسط لكل فرد على المحور العصادي . ويمثل المنحنى (ك ل م ن) متوسط الناتج أى ما يطرأ من تغير فى متوسط نصيب الفرد نتيجة زيادة السكان على فرض ثبات كمية الموارد فى المجتمع ، وواضح أن هذا المتوسط يزيد حتى يصل إلى حد أقصى عند النقطة ن ثم ينخفض بعد ذلك . فإذا كان عدد السكان يقل عن (ود) فأنا نكون فى مرحلة خفة السكان لأن كل زيادة فى عددهم تقترن بزيادة فى الناتج المتوسط (١) ، أما بعد النقطة ن فيصبح عدد السكان كثيفاً لأن زيادتهم تؤدي إلى نقص الناتج المتوسط . وواضح من الشكل أن كمية الموارد ليست ثابتة فلذا زادت فلنمنحنى الناتج المتوسط ينتقل بأكمله من ك ن إلى ك ن وتأنخر مرحلة تناقص الناتج المتوسط إذ لا تبدأ إلا عندما يبلغ حجم السكان (ود) ، وإذا استمرت الموارد فى الزيادة فلنمنحنى الناتج المتوسط ينتقل بأكمله من (ك ن) إلى (ك ن) ولا يبدأ تناقص الناتج المتوسط إلا بعد (ود) وهكذا كلما زادت الموارد أمكن زيادة عدد السكان دون أن يترتب على ذلك نقص فى الناتج المتوسط لكل فرد .

بتضح مما تقدم أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يبلغ عنده متوسط الناتج أقصاه أى أنه إذا قل عدد السكان أو زاد عن هذا الحجم يقل الناتج المتوسط للفرد عما يمكن أن يكون عليه . وعلى هذا فليس معيار الحجم الأمثل هو عدد السكان في الكيلو متر المربع فقد يكون حجم الموارد كبيراً أو قليلاً بالنسبة لهذا العدد ، كما أنه ليس وجود بطالة ، فقد تكون ناشئة عن سوء توزيع القوة العاملة أو قد تكون بطالة موسمية أو مؤقتة يمكن أن تستخدم استخداماً رشيداً .

المبحث الثاني

المظاهر الفنية للعمل

يمكن إجمال هذه المظاهر في تقسيم العمل من ناحية ، وآليته من ناحية أخرى وأخيراً ضرورة تنظيمه على أسس علمية .

أولاً : تقسيم العمل : يعتبر تقسيم العمل من أهم خصائص المجتمع الحديث ، فكل فرد لا يعتمد على نفسه في إشباع كل حاجاته ، وإنما يتخصص في مهنة يحصل منها على دخل ينفقه على ما ينتجه غيره من سلع وخدمات . وقد زادت أهمية تقسيم العمل مع تقدم المجتمعات : ففي المجتمعات البدائية كان كل فرد يعتمد على نفسه في إشباع حاجاته المختلفة ، ثم ظهر تقسيم العمل على نطاق محدود في المجتمعات القبلية ، واستمر تقدمه بعد هذا بحيث نجد حالياً آلاف المهن والتخصصات . وقد ضرب آدم سميث مثلاً بصناعة بسيطة في عصره هي صناعة الدبايس فأوضح أن إنتاج الدبوس

الواحد يستلزم ١٨ عملية مستقلة يعتبر كل منها تخصصاً من التخصصات (١) ولنا أن نتصور ما يتطلبه إنتاج سلعة معقدة حالياً ، كالطائرة مثلا ، من تخصصات . وقد تقدم تقسيم العمل تقدماً ضخماً بعد اختراع التود كرسيلة للمبادلة لما تمثله المقايضة من عقبات في وجه تقسيم العمل تقسيماً متقدماً .
وبهذا أن نعرف مزايا تقسيم العمل ومضاره والاعتبارات التي تحكم على أهميته .

لم يبلغ تقسيم العمل أهميته صدفه ، وإنما تحت ضغط رغبة الأفراد في زيادة كفايتهم التي تنتج عن هذا التقسيم . فالتقسيم المذكور عدة مزايا :

- فهو يمكن كل فرد من استغلال قدراته الطبيعية على أفضل وجه ممكن فالأفراد لا يتساوون في قدراتهم ، فهناك الموهوب في تفكيره ، الضعيف في بنيتة وهناك من هو عكس ذلك ، ويسمح تقسيم العمل باستغلال هذه المواهب المختلفة .

- وحتى على فرض أن الفرد محدود جداً في مواهبه ، فإن انصرافه إلى عمل معين يمكنه من اكتساب خبرة ومران لا يقلان في أهميتهما عن المواهب الطبيعية ، ويصلق هذا بصفة خاصة على مهن كالطب والمحاماة ،

- كما أن تخصص شخص في عمل معين يمكنه من معرفة مشاكله معرفة دقيقة ومحاولة حل هذه المشاكل ، أي أن تقسيم العمل يساعد على التقدم الفني والابتكار والتجديد ، فلو كان الشخص موزعاً بين عدة أعمال لما وجد متسعاً من الوقت أو قدرة فنية على التجديد والابتكار .

- ويساعد تقسيم العمل على تقدم الآلية ، فتقسيم العمل في إنتاج سلعة معينة يؤدي إلى تجزئة هذا الإنتاج إلى عمليات بسيطة ومتكررة . ومن وصلت البساطة والتكرار حداً كبيراً أصبح من اليسر ابتكار الآلة التي

(١) ثروة الأمم ، المجلد الثاني ، ص ٩ ، وقد بين سميث أن إنتاج الدبايس يتطلب مئات المرات نتيجة لهذا التخصص بالنسبة للوضع الذي يقوم فيه كل عامل بالعمليات الشدائية عشرة كلها .

تتولى القيام بهذا النوع من العمليات بدلا من الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية زيادة كبيرة .

ولكن لتقسيم العمل مظاهر ضارة من وجهتي النظر الاقتصادية والاجتماعية
ولكن هذه المظاهر لا تعني الاختيار بين تقسيم العمل وعلمه وإنما تعني أنه يجب أن نتنبه لها ونعمل على علاجها . هذه المظاهر من وجهة النظر الاقتصادية تتلخص في أن كل فرد يعتمد على الآخرين في إشباع معظم حاجاته ، فالإنتاج موجه أساساً للسوق ، وهذا الأخير يتقلب ، فقد ينخفض الطلب على سلعة معينة أو يزيد المعروض منها فينخفض ثمنها وبالتالي دخل المتخصصين في إنتاجها وانتشار البطالة بينهم ، ويضعف من هذا اتساع نطاق السوق بالنسبة لبعض السلع . قد يشمل العالم كله ، فدخل منتجي القطن في مصر أو السودان أو اليمن مثلا يتوقف على مستوى الطلب في ألمانيا أو اليابان . يضاف إلى هذا أن الإنتاج يتم عادة لإشباع طلب مستقبل أي أن المنتج يتنبأ بما سيكون عليه الطلب مستقبلا فإذا أخطأ التقدير فلن هذا يسبب له خسائر كبيرة .

أما من وجهة النظر الاجتماعية فلأن التخصص يؤدي إلى تلون التفكير وصيرورة الفرد حبيس دائرة ضيقة تفرضها عليه ظروف مهنته ، كما أنه يؤدي إلى وجود طوائف حرفية متعددة تمارس ضغوطا مختلفة لتحقيق مصالحها الذاتية التي قد تتعارض مع المصلحة العامة ويؤدي أيضا إلى انحباس الأفراد في أعمال روتينية متكررة مما قد يقضي على ملكاتهم ومواهبهم وقدراتهم الطبيعية هذه المظاهر الضارة لتقسيم العمل يجب أن تكون واضحة وأن نعمل على تلفيفها أو التخفيف منها حتى يوثق النتائج الحسنة المترتبة عليه ، ويكون ذلك مثلا بالحد من تقلبات السوق والعناية بتدريب العمال على مهن وأعمال جديدة وتطوير معارفهم في المهن التي يشتغلون فيها ورفع مستواهم باستمرار وتنويع اهتماماتهم والعناية بطرق قضاء أوقات فراغهم إلخ :

نصل أخيرا إلى الاعتبارات التي تمحّد أهمية تقسيم العمل . قالوا قبح أنه في دولة متقدمة يكون أكثر أهمية منه في دولة متخلفة كما أنه

في المدينة يكون أكثر تقدماً منه في القرية . والمعيار هنا هو مدى تنوع الأنشطة والمبادلات أى أساساً حجم السوق ، فكلما كان السوق كبيراً تقدم تقسيم العمل . ولا يقصد بالسوق حجم الرقعة الجغرافية أو عدد الأفراد الموجودين فيه وإنما يقصد به حجم قوتهم الشرائية ؛ فكلما كانت كبيرة زاد حجم السوق وتقدم تقسيم العمل ، ويتوقف حجم القوة الشرائية على مقدار اللحوول الذي يتوقف بدوره على حجم الإنتاج . ويصدق هذا على حجم المشروع فكلما كان كبيراً زاد تقسيم العمل فيه ، ومن ناحية أخرى تتفاوت السلع من حيث صلاحيتها لتقسيم العمل فبعضها ، كالسلع الزراعية لا يسمح بدرجة كبيرة من تقسيم العمل لأن هذا من منظور الموسمية الأعمال الزراعية ، بقاء جزء كبير من الأيدي العاملة عاصته جريماً كبيراً من السنة ، وذلك على عكس السلع الصناعية التي لا ترتبط بمواسم معينة ومن ثم يمكن أن يصل تقسيم العمل فيها إلى درجة كبيرة جداً دون بطالة . ويتوقف تقسيم العمل أيضاً على درجة التراكم الرأسمالي ، فكلما زاد حجم رؤوس الأموال أمكن أن يكون الإنتاج آلياً ، والآلية تساعد على زيادة عدد الأعمال والتخصص كما أنها تساعد على زيادة الإنتاجية وكل هذا يسمح بدرجة متقدمة من تقسيم العمل .

ثانياً : آلية العمل : هناك صلة قوية بين تقسيم العمل وآليته . فتنقسم الآلية تساعد على تقدم تقسيم العمل ، وكما أن تقسيم العمل يؤدي إلى الآلية كما أوضحناه ومن ناحية أخرى تساهم الآلية في زيادة إنتاجية العمل وزيادة كبيرة بما تؤدي إليه من دقة متناهية وبما تمثله من طاقة . فالآلة تنتج سلعاً متماثلة كما أن أجزاءها يجب أن تكون متوافقة تماماً حتى يسهل تركيبها وعملها وإصلاح أجزائها سلمية محل التالف منها

. والآلة تمكن الإنسان من التحكم في قوى الطبيعة المولدة للطاقة كمساقط المياه والذرة . وهذه الطاقة تفوق في قوتها طيات الإنسان والحيوان وتمكنه من الحصول على سلعة ما كان يستطيع أن يحصل عليها بقوته وحدها .

، ويباب على الآلة أحياناً أنها تؤدي إلى بطلان الآلة العائمة التي تحل محلها . ولكن يلاحظ أنه ، في الأجل القصير ، تخلق الآلة فرص عمالة جديدة مما تستلزمه من تشغيلها وصيانتها وتطويرها . وفي الأجل الطويل تؤدي الآلة إلى تخفيض نفقة الإنتاج وبالتالي انخفاض الأثمان ورفع القوة الشرائية للبيحول مما يزيد من الطلب ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة .

ولكن المضار الحقيقية للآلة تتمثل في ضوابطها ومخاطرها . فما تؤدي إليه من إصابات ، كذلك لاإنسانيتها ، فالتعامل مع الآلة يحتاج طويلاً كل يوم يشغل الهمم ويؤدي إلى خلق روح الابتكار والتجديد ولهذا يجب العمل على تلاقى هذه المظاهر الضارة للآلة بمواضع الرقابة والتجديد وكذلك بإجراءات الأمن الصناعي إلخ .

وأياً ما كان الأمر فهناك عوامل معينة تحكم في استخدام الآلة هي العلاقة بين ثمن الآلة وأجور العمال ، وطبيعة السلعة ، وظروف إنتاجها والطلب عليها . فكلما انخفض ثمن الآلة بالنسبة لأجور العمال كان في هذا دافعاً لاستخدامها ومن ناحية ثانية هناك بعض السلع والخدمات التي تتطلب مهارات شخصية ويلبى فلا يستقيم إنتاجها مع الآلة كالقنون وبعض الأعمال الحرفية ، وبالعكس توجد سلع أخرى تتطلب آلة متقدمة بالنسبة لغيرها كما هو أمر السيارات بالنسبة لعب الكرتون مثلاً . ومن ناحية ثالثة إذا كان إنتاج السلعة موسمياً أو يتم على نطاق صغير وكان الطلب عليها ضئيلاً فإن الآلة

تفقد من قيمتها بالنسبة له . فكون الإنتاج موسمياً معناه بقاء الآلة بلا استخدام فترات طويلة ، وكونه صغيراً يؤدي أيضاً إلى عدم الاستفادة من الآلة استفادة كاملة ، ومثال ذلك الإنتاج الزراعي فكلما كان صغيراً ومستقلاً كانت الآلة مكلفة بالنسبة له ، ولهذا تعمل النول المختلفة على التجميع الزراعي للاستفادة من الآلية ومن مزايا الإنتاج الكبير . وأخيراً إذا كان الطلب على السلعة كبيراً كان إنتاجها كبيراً وأمكن استخدام الآلية فيه والعكس بالعكس .

ثالثاً : تنظيم العمل : للعمل مظاهر متعددة فنية وإدارية ونفسية واجتماعية إلخ . هذه المظاهر تثير مشاكل لا شك أنها تؤثر على الكفاءة الإنتاجية للعمل ، ولهذا يجب تنظيمها على أسس علمية بما يكفل زيادة هذه الكفاءة إلى أقصى حد ممكن . فمن الناحية الفنية نجد أن تنظيم حركات العمل بما يكفل توفير أقصى قدر من السرعة وبالتالي اختصار الوقت والجهد من الأمور الضرورية ، ويدخل في هذا المجال تصميم المصنع لأوجهة العمل وترتيب الآلات ، والمعدات فيها وتدريب العمال وتحسين مستواهم المهني إلخ .

ومن الناحية الإدارية نجد أن وجود إدارة مسئولة وواعية أمر بالغ الأهمية في حياة المشروع ، فهذه الإدارة هي التي تهتم على جميع نواحي حياة المشروع وفي نجاحها ونجاحه وفشلها وفشله ، وقد رأينا في أكثر من مناسبة أن البعض يعتبر هذا النوع من العمل عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج لأهميته وخطورته وما يرتبط به من مسئوليات .

ونجد أهمية المظاهر الاجتماعية والنفسية للعمل في أنه إلى جانب كونه عنصراً من عناصر الإنتاج فهو الغاية من النشاط الاقتصادي كله ، ولهذا يجب توفير الظروف الملائمة لحسن أدائه وسرعة جوانبه الإنسانية

بتحسين ظروف العمل وتوفير الخدمات الضرورية ووسائل الترقية ووضع
كل شخص في المكان الذي يلائم قدراته واستطاعته وتوفير الحوافز المادية
المعنوية وإشراك العمال في حياة المشروع إلخ. (١)

(١) من أوائل من اهتموا بتنظيم العمل على أسس علمية مهتمس أمريكي اسمه
F. Taylor وينسب إليه عادة هذا الاتجاه تحت عنوان التيلوريزم أو نظام تيلور. وقد ظهر
مؤلفه في هذا الخصوص سنة ١٩١١ تحت عنوان Principles of Scientific
Management.

الفصل الثاني

رأس المال

مقدمة : مدلول رأس المال وأهميته :

تتوقف الرفاهية الاقتصادية لأي مجتمع على كمية السلع والخدمات التي ينتجها سنويا ، فكلما كانت هذه الكمية كبيرة ، وكان توزيعها على أفراد المجتمع عادلا كان مستوى معيشتهم مرتفعا . وتتوقف كمية الناتج السنوي إلى حد كبير على كمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، ولكنها أ تـتوقف أيضا على كمية رؤوس الأموال المتوفرة والتي تتمثل في الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج . فكمية رأس المال في مجتمع معين تعتبر عاملا على جانب كبير من الأهمية في تحديد كمية الناتج السنوي إذ أنها تحدد قدرته الإنتاجية إلى جانب ما يتمتع به من موارد طبيعية ومهارات إنسانية .

وقد قدمنا أن رأس المال هو مجموعة السلع والتسهيلات التي صنعها الإنسان والتي تساعده في الإنتاج . فأول صفة يتصف بها رأس المال أنه من صنع الإنسان ، وبهذا لا تدخل هبات الطبيعة في تحديد المقصود به .

وتدق التفرقة أحيانا بين ما يعتبر من هبات الطبيعة وما يعتبر من صنع الإنسان مثال ذلك الأرض الزراعية هل تعتبر من هبات الطبيعة أم من صنع الإنسان ؟ الحقيقة أن الأرض بمعنى المجال والتكوين الأصلي للتربة من هبات الطبيعة ، ولكنها لا تتحول إلى أرض زراعية إلا بمجهود متصل من الإنسان لتحويلها وتجهيلها وتسميدها وتزويدها بوسائل الري والصرف إلخ ، وبغير هذا لا تعتبر أرضا زراعية ومن ثم فهي تدخل في تحديد المقصود

برأس المال . والأمر بالمثل فيما يتعلق ، بالمعادن (الحديد النحاس ..)
والبترول فهي هبات طبيعية ولكنها عديمة النفع بدون عمل الإنسان .

١ الصفة الثانية لرأس المال أنه يساعد الإنسان في الإنتاج . وقد يبدو
لأول وهله أن كل السلع المتاحة في لحظة معينة تعتبر من رأس المال لأنها
تساعد الانسان في الإنتاج ولهذا يجب التمييز بين أنواع السلع المختلفة
لتحديد ما يدخل منها في تعريف رأس المال

- فهناك السلع الإنتاجية وهي السلع التي لا تصلح لاستهلاك الإنسان
مباشرة ولكنها تساهم في إنتاج سلع أخرى تصلح لهذا الاستهلاك ، كآلات
المختلفة والسكك الحديدية والطرق والموانئ والكبارى والمواد الأولية
ومحطات المياه والكهرباء والسلع الاستهلاكية غير قامة الصنع ، هذه السلع
لاخلاف في أنها تدخل في تعريف رأس المال .

- وهناك السلع الاستهلاكية المعمرة ، وهي سلع تشجع حاجة المستهلك
ولكنها لا تقضى بمجرد الاستعمال مرة واحدة إنما تستخدم مرات عديدة
خلال فترة قد تطول أو تقصر ، وأوضح أمثلة هذه السلع المباني السكنية
والسيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتلفزيون هذه السلع تساعد الإنسان
على تحسين مستوى معيشته وبالتالي قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى
وهي بهذا المعنى تدخل في تحديد المقصود برأس المال .

- وهناك أخيراً السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، وهي سلع تصلح
مباشرة لإشباع الحاجات الإنسانية ولكنها تهلك بمجرد استعمالها مرة واحدة
وأوضح أمثلتها المواد الغذائية والمشروبات والروائح . بالنسبة لهذه الفئة
من السلع يفرق بين ما هو معد للاستهلاك في الفترة الجارية فلا يدخل في
تحديد رأس المال وما هو مخزون ولا يستهلك إلا في فترات تالية فيعد من
قبيل رأس المال .

هذه هي السلع التي تدخل في تحديد رأس المال ، وقد افترضنا فيما

سبق أنه يساعد على زيادة الإنتاجية ، فما هو السبب في ذلك ؟
للإجابة على هذا السؤال لا بد من تصور حال الإنسان في المرحلة البدائية
فقد كان يستخدم قوته العضلية المجردة في الحصول من الطبيعة على احتياجاته
الغذائية من غذاء وكساء ووقاء ، غير أنه سرعان ما اكتشف أن مجهوده
العضلي ليس أفضل الطرق لتسوية الأرض أو للصيد أو للقتل ، فأصطنع
لنفسه أدوات بسيطة تساعده مثل السهم أو الرمح أو القوس وما إلى ذلك.
واضح أن إنتاج هذه الأدوات الرأسمالية يقتضى وقتاً وجهداً ، فبعد أن
كان وقت الإنسان وجهده مخصصان لإشباع حاجاته الاستهلاكية فقط ، أصبح
مضطراً لأن يخصص جزء من وقته وموارده لإنتاج هذه الأدوات ، واقرن
ذلك بطبيعة الحال بتخص إنتاجه الجارى من السلع الاستهلاكية ، ولكنه قبل
أن يمل هذه الصحبة المؤقتة مقابل الزيادة المنتظرة في إنتاجه الجارى منها بعد
إتمام إنتاج الأداة الرأسمالية واستخدامها . هذه هي الصورة الغطرية أو الأولية
للتراكم الرأسمالى ، الذى ما لبث أن اتخذ صورة أكثر تقدماً .

فالواقع أن الجمع بين إنتاج السلع الاستهلاكية والأدوات الرأسمالية ليس
هو الوضع المثالى لزيادة الكفاءة الإنتاجية ، فبدأ تقسيم العمل بين المزارع
الذى يخصص وقته للزراعة فقط وبين صانع الأدوات الرأسمالية الذى يخصص
وقته وجهده لهذا العمل ، وبهذا زادت كمية القمح ، مثلاً ، التى يمكن إنتاجها
بالنسبة للوضع السابق الذى كان كلاهما يشتغل فيه بإنتاج القمح والأدوات
الرأسمالية معاً . ولم تقف السلسلة الإنتاجية عند هذا الحد فقد أضيفت لها
حلقات أخرى فصانع القوس أو المهرات فى حاجة إلى أخشاب ومعادن وبالتالي
وجد متخصصون فى قطع الأخشاب واستخراج المعادن وصقلها ، إلخ .

فبعد أن كان إنتاج القمح يستلزم القيام بعملية إنتاجية أساسها المجهود
العضلي وتقرى الطبيعة أصبح يتمثل فى سلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية
غير المباشرة التى تساهم جميعها فى زيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة ،
وهذا هو المقصود اقتصادياً بأن رأس المال يعنى العملية الإنتاجية أو يؤدى

إلى دائرة الإنتاج ، فكلما زادت العملية الإنتاجية عمقاً أو دائرية بزيادة حلقات السلسلة بين المنتج الأصلي والمستهلك النهائي كان ذلك أدعى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للحلقة الأخيرة التي تعمل في إنتاج السلع الاستهلاكية .

هذا هو المقصود برأس المال وهذه هي : نتته ، وسنتناول على التوالي دراسة طبيعة التكوين الرأسمالي وحدوده ثم التكوين "أسالي في البلدان المتخلفة وأخيراً أنواع رأس المال والعوامل التي تحدد كفاءته الإنتاجية .

المبحث الأول

طبيعة التكوين الرأسمالي وحدوده (١)

إذا كان التكوين الرأسمالي أساساً هاماً من أسس تنمية الطاقة الإنتاجية للمجتمع فما الذي يمنعه من زيادة أصوله الرأسمالية إلى ما لا نهاية ؟ واضح أن التكوين الرأسمالي يتم على حساب الاستهلاك الجاري ، فإذا كان مستوى هذا الأخير يكفي بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية للسكان فإن التكوين الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الجاري دون مستوى الحد الأدنى الضروري له ، ولهذا تكون قدرة المجتمع على التكوين الرأسمالي محدودة أو معدومة ، وبالعكس إذا زاد الإنتاج عن مستوى الاستهلاك الجاري فإنه يكون هناك فائض يمكن توجيهه للتكوين الرأسمالي .

فكلما زاد المجتمع ثراء من حيث مستوى استهلاكه الجاري زادت قدرته على التكوين الرأسمالي . والمجتمع في هذا لا يختلف عن الأفراد

(١) انظر ، Rosa Luxemburg, The accumulation of capital, London 1963, L.M. Lachmann, Capital and its Structure, London, 1956, Capital Formation and Economic Growth, Princeton, 1955, Heller, Boddy and Nelson (ed.) Savings in the Modern Economy, Minnesota Press, 1952.

المكونين له . فالشخص محدود الدخل يخصص دخله كله أو معظمه لإشباع حاجاته الجارية. يعكس الشخص مرتفع الدخل الذى يستطيع أن يحقق فائضاً على حاجاته الجارية يخصصه لزيادة أصوله الرأسمالية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التكوين الرأسمالى ، وليسكن مثلاً إنشاء طريق فى سنة من السنوات ، يستلزم اشتغال أعداد كبيرة من العمال والمهندسين وتخصيص كمية ضخمة من المواد والمعدات والآلات لهذا الغرض . خلال فترة الإنشاء لا يضيف هؤلاء العمال والمهندسين شيئاً إلى الإنتاج الجارى من السلع الاستهلاكية ومع ذلك لابد من توفير ما يحتاجون إليه منها ، بعبارة أخرى تتضمن فترة الإنشاء توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لجزء من القوة العاملة التى لا تضيف شيئاً إلى الإنتاج الجارى من هذه السلع ومن الواضح أنه كلما زاد عدد العاملين فى التكوين الرأسمالى كلما زاد هذا العبء . والأمر بالمثل فيما يتعلق بالموارد المادية المستخدمة فى التكوين الرأسمالى ، فهى إما أن تكون موارد محلية كان من الممكن أن تخصص لإنتاج سلع استهلاكية أو أن تكون مستوردة ، فالسلع التى تصدر فى مقابلها كان من الممكن استخدامها لأغراض الاستهلاك الجارى .

فالتكوين الرأسمالى يتضمن دائماً التضحية بالاستهلاك الجارى . والواقع أن أى مجتمع يستطيع أن يتحمل قدرأ معينا من هذا التكهين خلال كل فترة إنتاجية فمن المعتاد أن يوجد فائض يزيد على حاجات الاستهلاك الجارى سواء كان هذا الفائض كبيراً أم ضئيلاً ولا يستثنى من ذلك إلا المجتمعات الضاربة فى التخلف التى يكفى إنتاجها الجارى بالكاد للوفاء بحاجاتها الاستهلاكية الجارية دون أن يكون هناك أى فائض يمكن أن يخصص للتكوين الرأسمالى ، أما أى مجتمع أحرز قدرأ من التقدم ومن تقسيم العمل فيمكنه تحقيق مثل هذا الفائض ، ولكن قدرة أى مجتمع على التكوين الرأسمالى لا يجوز أن تفسر بحاجاته الجوهرية ولا أدى ذلك إلى المجاعة أو التقشف الذى يجاوز

طاقة الفرد العادى ، ويعتبر هذا هو الحد الحقيقى لقدرة أى مجتمع على التكوين الرأسمالى فى خلال فترة معينة .

وقد افترضنا فيما تقدم مجتمعاً بلا نقود ، ولكن حيث توجد النقود فإن الصلة بين التكوين الرأسمالى ومستوى الاستهلاك الحارى تصبح أقل وضوحاً فالشخص الذى يعمل فى إنشاء طريق مثلاً لا يجول بخاطرهِ أنه يمثل عبئاً على الاستهلاك الحارى أثناء فترة الإنشاء فهو يؤدى عملاً منتجاً يتقاضى عنه أجراً نقدياً ينفقه كغيرهِ على السلع الاستهلاكية ، فكيف يتم التكوين الرأسمالى فى مجتمع يقوم على أساس تقسيم العمل واستخدام النقود ؟ الواقع أن الأمر لا يخرج فى جوهرهِ عما تقدم . فكل فرد يحصل على دخل من عمل يقوم به وقد لا يكتفى هذا الدخل إلا للوفاء بحاجاته الضرورية ، ولكنه قد يكون مرتفعاً بحيث يتمكن من ادخار جزء منه ولكن لما كان الدخل الذى يحصل عليه الفرد مقابل إنتاج معين ، فإن الإدخار لا يخرج عن كونه امتناعاً عن استهلاك كل ما أنتجه المدخر . وبهذا يكون مجموع مدخرات الأفراد خلال فترة إنتاجية معينة مساوياً للجزء من الإنتاج الحارى الذى امتنع هؤلاء الأفراد عن استهلاكه .

هذا الإنتاج الحارى الذى يقابل مدخرات الأفراد خلال فترة معينة يمكن استخدامه فى التكوين الرأسمالى خلال نفس الفترة ، لكن يلاحظ أن ادخار بعض الأفراد قد يتلشى إزاء إتفاق أشخاص آخرين أكثر من دخولهم ، ويسمى إتفاق الشخص أكثر من دخله بالادخار السلبى ؛ فقد يحدث أن ما يدره (أ) يقرضه (ب) لتغطية استهلاكه الحارى فيكون صافى ادخار الشخصين صفراً ، ومن ثم فصافى الإدخار فى المجتمع هو فائض الإدخار على الادخار السلبى .

المبحث الثاني

التكوين الرأسمالى فى البلاد المتخلفة (١)

البلاد المتخلفة تعاني من انخفاض مستوى الدخل القومى فيها ، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى انخفاض إنتاجية العمل ، وبالتالى فزيادة الدخل تستلزم رفع إنتاجية العمل ، وبما لاشك فيه أن من أهم الوسائل فى هذا الخصوص زيادة كمية رؤوس الأموال التى تتعاون مع العمل فى الإنتاج وبصفة خاصة رأس المال الاجتماعى الثابت كالمطرق والموانئ والقنوات والسكك الحديدية وشبكات المياه والكهرباء إلخ.. أو ما يسمى بالهيكل المادى أو الأساسى للإنتاج بالإضافة إلى رأس المال الخاص من آلات ، ومعدات ومباني إلخ ..

وسنبحث على التوالى معدل الاستثمار المطلوب للتهوض بالبلاد المتخلفة ودور كل من الادخار الإجبارى والبطالة المقننة فى التكوين الرأسمالى فى هذه البلاد .

أولاً : معدل الاستثمار الضرورى للبلاد المتخلفة :

فى حين تتطلب زيادة حجم رؤوس الأموال فى العادة استثمار نحو ٢٠٪ من الدخل القومى نجد أن غالبية السكان فى البلاد المتخلفة يعيشون عند حد الكفاف أو قريباً منه بحيث أنهم لا يستطيعون ادخار شيء من دخولهم أما من يستطيعون الادخار ويلدخرون فعلاً فهم القلة ، ولهذا نجد أن معدل الادخار لا يتجاوز عادة ٥ أو ٦٪ من الدخل القومى ونادراً ما يبلغ ٧٪ ، وهذه هى إحدى المشكلات الأساسية التى تواجهها البلاد المتخلفة وهى الفارق الضخم بين معدل الاستثمار الضرورى كحد أدنى (٢٠٪ من الدخل القومى) ومعدل الادخار الفعلى (٦٪ من هذا الدخل) :

أنظر بصفة خاصة :

R. Nurse, Problems of Capital Formation in underdeveloped Countries, Oxford, 1959.

ومن ناحية أخرى نجد أن معدل الاستثمار يتوقف على عدة عوامل . فهو يتوقف على درجة التطور الاقتصادي . فحاجات التكوين الرأسمالى فى الكونغو أو اليمن مثلا تختلف عنها فى دولة قطعت شوطاً غير ضئيل فى التطور الاقتصادى كمصر أو البرازيل مثلاً . فالدول الأولى لازالت فى حاجة ماسة إلى أوليات رأس المال الاجتماعى الثابت فى حين أن الدول الأخيرة مزودة بغير لا بأس به من هذه الأوليات . كذلك يتوقف معدل الاستثمار على العلاقة بين معدل نمو السكان ونسبة الريادة المنشودة سنوياً فى دخل الفرد ، فلا شك أن معدل الاستثمار المطلوب يكون أكبر عندما تكون الزيادة فى السكان أسرع . فإذا زاد السكان بنسبة ٢.٥ ٪ سنوياً مثلاً ، فمن الواضح أنه لابد من زيادة الدخل القومى بنفس النسبة للإبقاء على متوسط الدخل الفردى على ما هو عليه على الأقل .

ولكن إذا أردنا زيادة دخل الفرد ، وهذا هو جوهر التنمية ، فإنه يجب زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان . فلوفرضنا أن الزيادة أو التخطيط الاقتصادى يستهدف زيادة الدخل القومى بنسبة ٥ ٪ سنوياً ، فما هو معدل التكوين الرأسمالى اللازم لتحقيق هذه الزيادة ؟ يتوقف هذا المعدل على ما يسمى بمعامل الاستثمار ، وهو النسبة بين الزيادة فى رأس المال والزيادة فى الدخل المترتبة عليه فإذا فرضنا أن زيادة رأس المال بمقدار ١٠٠٠ جنيه تؤدي إلى زيادة سنوية فى الدخل مقدارها ٢٥٠ جنيه فإن معامل الاستثمار يكون ٤ ، وإذا كانت زيادة رأس المال هذه تؤدي إلى زيادة الدخل بـ $\frac{1}{3}$ ٣٣ جنيه فإن معامل الاستثمار يكون ٣ ، أى أن معامل الاستثمار = $\frac{\text{الزيادة فى رأس المال}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$. فلو كان الدخل القومى ١٠٠٠ مليون جنيه سنوياً

فإن زيادته بـ ٥ ٪ تعنى زيادته ٥٠ مليون جنيه ، فما هى الزيادة فى رأس المال الضرورية لتحقيق هذه الزيادة فى الدخل ؟ إذا كان معامل الاستثمار ٤ فإن التكوين الرأسمالى يجب أن يكون ٢٠٠ مليون جنيه ، هذا المبلغ يمثل

٢٠٪ من الدخل القومي ، أى أن زيادة الدخل بنسبة ٥٪ تستلزم استثمار نسبة ٢٠٪ . فالاحصول على معدل الاستثمار المطلوب أو معدل التكوين الرأسمالى يضرب معامل الاستثمار فى نسبة الزيادة المنشودة فى الدخل القومى .

ثانياً : الادخار الإجبارى :

قلنا أن هناك فرقاً ضخماً بين معدل الاستثمار المطلوب فى البلاد المتخلفة ، ومعدل الادخار الاختيارى الفعلى فيها . لسد هذه الثغرة تلجأ الدول المتخلفة إلى الاقتراض من المنظمات الدولية : كالبانك الدولى للإنشاء والتعمير ، أو من الدول الأجنبية المتقدمة التى تتمتع بفائض فى مدخراتها ، ويصدق هذا بداهة على الهبات والمعونات الأجنبية . لكن هذه القروض والمعونات تكتنفها بعض الصعوبات . فغالباً ما تقترن بالتدخل السياسى وأهم من هذا اقتصادياً نادراً ما تبلغ فى مقدارها وتنفقها بانتظام المستوى اللازم لسد الثغرة بين الادخار والاستثمار ، فوق ما تمثله من أعباء ضخمة عند سدادها وسداد فوائدها .

لهذه الأسباب تلجأ الدول المتخلفة فى مرحلة التنمية إلى الادخار الإجبارى الذى يتمثل فى إجبار الأفراد والمشروعات على تقييد استهلاكهم من السلع والخدمات واستخدام الجزء من الموارد الذى اضطروا للامتناع عن استهلاكه فى التكوين الرأسمالى فلو فرضنا أن شخصاً دخله ٥٠٠ جنيه شهرياً وأنه يستعمل هذا المبلغ بأكمله فى إشباع حاجاته فعنى هذا أنه يستهلك قدرأ من السلع والخدمات قيمته ٥٠٠ جنيه . والسؤال الآن هو كيف يمكن إجبار هذا الشخص على أن يستهلك قدر أقل من السلع والخدمات حتى يمكن استخدام الفرق فى التكوين الرأسمالى ؟ إذا صرفنا النظر عن زيادة الإنتاجية فى قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية فإنه يمكن تحقيق هذا الهدف إحدى وسيلتين : -

- الوسيلة الأولى هى تخفيض الدخل النقدى مع بقاء أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية كما هى . فهذا الإجراء يودى إلى تخفيض الدخل الحقيقى للأفراد والمشروعات . فإذا انخفض الدخل النقدى فى المثال السابق

من ٥٠ إلى ٤٠ جنيه ولم يقرن هذا بانخفاض أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية فإن ذلك يعنى انخفاض ما يستهلكه صاحب الدخل من سلع وخدمات ، وبالتالي يمكن تخصيص ما امتنع مجبراً عن استهلاكه للتكوين الرأسمالى . ويتم تخفيض الدخل النقدى عن طريق الضرائب المباشرة التى تقتطع نسبة معينة من الدخل النقدى والمفروض طبعاً أن تستخدم حصيلة الضرائب المباشرة هذه فى التكوين الرأسمالى أما إذا أستخدمت فى منح إعانات استهلاكية أو فى الإنفاق الحكومى الحارى فلها لا تودى إلا إلى تخفيض استهلاك بعض الأشخاص لزيادة استهلاك البعض الآخر .

الوسيلة الثانية هى رفع أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية مع بقاء الدخل النقدية على ما هى عليه ، وهنا أيضاً ينخفض الدخل الحقيقى ويتم هذا بفرض ضرائب غير مباشرة تؤدى إلى ارتفاع الأثمان ، وتكون هذه الوسيلة فعالة فى تحديد الاستهلاك بقدر عدم مرونة الطلب على السلع التى تفرض عليها الضرائب غير المباشرة . وهناك طريقة أخرى لرفع الأثمان لتحديد الاستهلاك هى التضخم النقدى ، ويتم بإصدار عملة جديدة لا يقابلها إنتاج وتستخدم القوة الشرائية التى تحصل عليها الدولة بهذه الكيفية فى تحويل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار . فالتضخم النقدى يؤدى إلى ارتفاع الأثمان من ناحيتين : الأولى نقص المعروض من السلع والخدمات نتيجة سحب الدولة لجزء منها بقوتها الشرائية الجديدة ، والثانية زيادة طلبها التى ترتب على زيادة التداول من العملة .

وواضح أن الدولة تستطيع أن تجمع بين الطرق المختلفة المتقدمة ولاتعصر على إحداها لزيادة مقدار الادخار الإجبارى . ولكن يلاحظ أن لهذا الأخير حدوداً لا ينبغى أن يتجاوزها وإلا انقلب إلى الضد وأصبح عقبة فى طريق

التنمية .

فالغلاة فى الضرائب المباشرة خصوصاً التصاعدية تؤدى إلى إضعاف الحوافز الإنتاجية والمبادرات الفردية . فإذا كان الهدف النهائى من التنمية

هو زيادة الإنتاج فيجب الحذر عند اللجوء إلى الضرائب المباشرة التي تحد من الحوافز والمبادرات وتؤدي إلى نقص الإنتاج ، ويلاحظ أن مبدأ اللجوء إلى الضرائب المباشرة لتمويل التنمية مسلم به ولكن ما يجب تحاشيه أ هو المغالاة فيها .

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فلا اعتراض على فرضها على السلع الكمالية حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعارها والحد من إنتاجها واستهلاكها فضلاً عن ذلك من توزيع عادل لعبء هذه الضرائب لأن من يستهلك السلع الكمالية يكون عادة من أصحاب الدخل المرتفعة . ولكن الواقع أن حصيلة الضرائب غير المباشرة على الكماليات لا تكفي لأغراض التنمية ومن ثم تضطر الدولة إلى فرضها على الضروريات أيضاً لأنها واسعة الانتشار والطلب عليها قليل أو معدوم المرونة وبالتالي يقع عبء هذه الضرائب على الجميع بما في ذلك الفئات الأقل تحملاً لها وهي الفئات محدودة الدخل .

على أن عيوب الادخار الجبري عن طريق الضرائب بنوعها أقل خطورة من عيوب التمويل التضخمي . فهو مستر ولذا كثيراً ما يقرى السلطات السياسية التي تفضله على الضرائب وما تثيره من صعوبات . ولكن الواقع أن مخاطر التضخم لا حصر لها وقد تؤدي في النهاية إلى أن يصبح إحدى عقبات التنمية . فهو يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية للدخول النقدي وفي هذا عبء شديد على أصحاب الدخل الثابت الذين لا يدخولهم مع ارتفاع الأثمان، ويتبع عن هذا انتشار الظلم الاجتماعي وإشاعة السخط والشك في نزاهة الحاكمين . ويؤدي التضخم أيضاً إلى إضعاف الحوافز على الادخار الاختياري فليس هناك ما يدفع صاحب دخل إلى ادخار جزء منه إذا كانت قيمة النقود تنكسر باستمرار . يضاف إلى ما تقدم أن الارتفاع المستمر في الأثمان يؤدي إلى نقص الصادرات وعجز ميزان المدفوعات كما تنخفض قيمة العملة مما يضعف الثقة في الاقتصاد القومي ويؤثر في التعامل معه وفي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليه . كما يؤثر التضخم على مستوى الأرباح الحقيقي

في أوجه النشاط المختلفة مما يضعف الحوافز والمبادرات وينفع برؤوس الأموال الخاصة إلى وجوه لا تتفق مع متطلبات التنمية كالمضاربات والاستثمارات العقارية . وبلا حظ أن التضخم الأصلي قد يصبح بلا ضابط فيؤدي إلى سلسلة متتابعة من التصاعد المسحور في الأثمان نتيجة العوامل السابق ذكرها ومن ثم يصبح من المستحيل التحكم فيه .

والخلاصة أنه ليس من السهل سد الثغرة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في البلدان المختلفة ، ويمكن للسياسة أو التخطيط الاقتصادى أن يأخذ بالوسائل المتقدمة كلها أو بعضها على أن يكون متنبهاً لعيوبها وحدودها وأن يعمل على تعبئة المدخرات الاختيارية بنظام مصرفى سليم واسع الانتشار وأن يشجع رؤوس الأموال الأجنبية الحكومية والخاصة على التدفق إلى الداخل عن طريق نظام للحوافز والإعفاءات والامتيازات لا يضر بالمصالح القومية .

ثالثاً : البطالة المقنعة والتكوين الرأسمالى :

افترضنا فيما تقدم أن موارد الثروة كلها في حالة تشغيل كامل سواء فيما يتعلق بالاستهلاك الجارى أو التكوين الرأسمالى بحيث أن زيادة الموارد المستخدمة في التكوين الرأسمالى تؤدي حتماً إلى نقص الموارد المخصصة للاستهلاك الجارى . هذه النتيجة لا تتحقق بطبيعة الحال إذا كانت بعض الموارد معطلة ، إذ يمكن استخدامها في التكوين الرأسمالى دون أن ينخفض الاستهلاك الجارى .

لايعتينا هنا البطالة السافرة لموارد الثروة ، فهي تقع في فترات الانكماش في الاقتصاديات المتقدمة ، بمعنى أن يوجد غلد من العمال وقدر من الموارد في حالة بطالة بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه ، فهذه البطالة تزول بزوال الانكماش ، كما أن هناك وسائل معينة للتخلص منها . وإنما (م : مبادئ الاقتصاد)

الذى بعيننا هو ما اصطلاح على تسميته بالبطالة المقنعة ، والمقصود بها أن جزءاً من القوة العاملة تكدح طوال اليوم دون أن تضيف شيئاً للنتاج القومى أو لا تضيف شيئاً يعتد به . هذه البطالة واسعة الانتشار فى القطاع الزراعى فى البلاد كثيفة السكان وكذلك فى قطاع الخدمات والمؤسسات الحكومية . فغالباً ما يعمل عدد كبير من الأفراد فى قطعة أرض أو فى مهنة أو فى جهة حكومية فى حين أن عدداً أقل بكثير كان من الممكن أن يكفى لأداء نفس العمل ، ويقوم هذا العدد الكبير بأعمال غير ضرورية لانعدام أعمال أخرى يمكن أن يقوم بها . فهؤلاء يعتبرون فى حالة بطالة مقنعة ووجه التسمية واضح فهى كالبطالة السافرة من حيث أن الشخص لا يضيف شيئاً إلى الناتج القومى ، وهى مقنعة من حيث أن الذى يعانيها ليس عاطلاً عن العمل بل قد يكون عمله أكثر مشقة وإرهاقاً من أى عمل منتج آخر .

وواضح أنه مادام الأشخاص الذين يوجدون فى حالة بطالة مقنعة لا يضيفون شيئاً إلى الناتج القومى فإن سحبهم من المهن التى يقومون بها لا يترتب عليه أى انخفاض فى ناتج السلع والخدمات ، ومن ثم يمكن توجيههم إلى بناء الطاقة الرأسمالية (طرق . موانئ .) دون أن يقرن ذلك بأى ضغط على مستوى الاستهلاك الحارى أو بأى زيادة فى الأثمان . ولهذا تعتبر البطالة المقنعة نوعاً من الادخار المحتمل أو الحكيم وتريد أهيئتها كلما كانت كبيرة . فيمكن إذا استخدامها فى سد الثغرة بين معدل الإدخار ومعدل الاستثمار فى البلاد المتخلفة ، ولكن هذا الاستخدام ترد عليه بعض القيود .

فن الواضح أنه لا يمكن استخدام هذه الأيدي العاملة وحدها بل لابد من تزويدها بالمعدات والآلات والمواد الضرورية للتكوين الرأسمالى ، فالبطالة المقنعة لا تنفى عن ضرورة تكوين ادخار اختياري إجباري أو كلاهما . ومن ناحية أخرى عند تشغيل هذه الأيدي العاملة فى مشروعات بناء الطاقة

الرأسمالية فإنها تحصل غالباً على دخل أعلى من هبطها السابق مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى استهلاكها وهذا يمثل عبئاً إضافياً على الاستهلاك الجارى فإن لم يزد حجم السلع والخدمات الاستهلاكية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأثمان ، والحلاصة أن البطالة المقنعة تعتبر مصدراً يمكن الاعتماد عليه لأغراض التكوين الرأسمالى دون نفقة كبيرة ، ولكنه يجب أن يقرن بادخار كافى وأن تؤخذ فى الاعتبار آثاره التضخمية المحتملة .

المبحث الثالث

أنواع رأس المال والعوامل التى تحدد كفاءته الانتاجية

هناك عدة أنواع من رأس المال كما أن هناك عوامل معينة تحدد كفاءته الإنتاجية وستناقش هذين الموضوعين على التوالى ،
أولاً : أنواع رأس المال (١)

هناك عدة أنواع من رأس المال ندرس أهمها وهى تقسيمه إلى ثابت ومتداول ، من ناحية ، وقيمتى وعبئى من ناحية ثانية ، وأخيراً إلى اجتماعى وخاص .

١ - رأس المال الثابت والمتداول : هذا التقسيم يناظر تقسيم السلع إلى معمرة وغير معمرة ، فرأس المال الثابت يتمثل فى الآلات والمعدات والمباني التى تساهم فى العملية الإنتاجية مرات عديدة .
فالآلة لا تنفد بمجرد استعمالها مرة واحدة وإنما تمتد استخدامها خلال فترة تطول أو تقصر طبقاً لعمرها الإنتاجى الفنى . أما رأس المال المتداول فهو يتمثل فى المواد الأولية أو السلع غير تامة الصنع التى تدخل فى العملية الإنتاجية بالنسبة لمشروع معين مرة واحدة . ولهذا التفرقة أهميتها من عدة نواحي :

فلها أهميتها فيما يتعلق بتحديد ما يخص الوحدة المنتجة من نفقة الإنتاج

فلو فرضنا أن مصنعاً ينتج مليون متر نسيج سنوياً فإن قيمة رأس المال المتداول تدخل بأكملها في نفقة إنتاج هذه الكمية ، بمعنى أن ثمن المواد الأولية والوقود والمواد غير تامة الصنع التي استخدمت في إنتاج هذه الكمية تعتبر جزءاً من نفقة الإنتاج بالنسبة للمشروع . ولكن رأس المال الثابت لا يدخل ثمنه كله في نفقة إنتاج هذه الكمية لأنه يساهم مدة طويلة في إنتاج كميات أخرى من المدسوجات ، فلا يدخل من قيمة رأس المال الثابت في نفقة إنتاج كمية معينة إلا ما يمثل الجزء الذي استهلك في سبيل إنتاج هذه الكمية . فلو فرضنا أن آلة معينة تستخدم خلال عشر سنوات فإن ثمنها يوزع على هذه المدة ولا يخص الكمية المنتجة خلال سنة معينة إلا عشر قيمتها وهذا هو ما يسمى مقابل إهلاك الأصول الرأسمالية الذي يدخل في نفقة الإنتاج الجارى في خلال فترة معينة (عادة سنة) ومن الواضح أن هذا المقابل يتوقف على العمر الفني لكل أصل من الأصول الرأسمالية . وللتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهميتها أيضاً فيما يتعلق بعدم

اليقين الذى يلزم استخدام رأس المال الثابت . فهذا الاستخدام يمتد عدة سنوات ولهذا فعل من يستخدمه ، لكى يقلر ما إذا كان استخدامه مجزياً أم لا ، أن يتوقع بدقة احتمالات المستقبل طوال مدة استخدامه ، وكلما طالت هذه المدة زاد احتمال الخطأ وعدم اليقين . حقيقة أن كل مشروع يتضمن قدراً من المخاطرة وعدم اليقين . - ولكن المهم في خصوص رأس المال الثابت هو طول المدة التي تنصب عليها توقعات المنظم ، ولهذا فإن الطلب على السلع الرأسمالية عرضة لتقلبات كبيرة تبعاً لتوقعات المنظمين وما إذا كانت متفائلة أم متشائمة بالنسبة لفرص نجاح الاستثمارات ، ولهذا أيضاً أهم الاقتصاديون بصفة خاصة بهذه الأخيرة باعتبارها من أهم أسباب التقلبات الاقتصادية . ويلاحظ في هذا الخصوص أن عمر السلعة الرأسمالية من الناحية الفنية قد لا يكون قد انتهى في الوقت الذى تكتشف فيه سلعة أخرى أكثر كفاءة منها في الإنتاج

فيضطر المشروع إلى الحصول على الآلة الجديدة بالرغم من عدم انتهاء العمر الفني الإنتاجي للآلة الأولى ، وإذا كان هذا هو منطق التطور والتجديد الفني إلا أنه يضيف إلى عنصر المخاطرة وعدم اليقين الملازم لرأس المال الثابت كما قدمنا .

ومن ناحية ثالثة ، نجد أن رأس المال الثابت يتخصص عادة في نوع معين من الإنتاج ويصعب تحويله إلى غيره بل ويصعب أيضا نقله من مكان إلى آخر في حين أن رأس المال المتداول يسهل تحويله من إنتاج إلى آخر ونقله من مكان إلى غيره .

وأخيراً نجد أن تحديد ما بعد من قبيل رأس المال الثابت والمتداول مهم في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع وللإقتصاد في مجموعة . فإذا زادت نسبة رأس المال الثابت إلى نسبة رأس المال المتداول ، فعني هذا وجود طاقات غير مستغلة ، أما إذا زاد رأس المال المتداول بالنسبة لرأس المال الثابت فعني هذا أن رأس المال المتداول غير ممكن استغلاله كله ، وهذا هو غالباً وضع البلاد المختلفة والآخذة في النمو ف لديها كميات كبيرة من المواد الأولية ولكن لا تتوفر لها الأصول الرأسمالية الضرورية لاستغلال هذه الموارد .

٢ - رأس المال المعني ورأس المال القبيى : رأينا أن رأس المال يقصد به مجموعة من السلع المادية ، ومع هذا ينصرف اصطلاح رأس المال في ذهن الشخص العادى إلى المبالغ التقديرية أو إلى الأسهم والسندات ، فما هو حكم هذا النوع من الأصول ؟

الواقع أن هذه الأوراق المالية ليست إلا صكوكا تثبت ملكية صاحبها أو حقه في مال عيني كمصنع أو آلة أو مواد أولية أو منزل ، فهى لا تمثل إضافة إلى رأس المال العيني كما سبق توضيحه ، ولكنها تبين ملكية الأشخاص له وحقوقهم فيه فإضافتها إلى رأس المال العيني تمثل ازدواجاً حسابياً . وأبسط مثال على ذلك صاحب منزل ، فله عاده سند يثبت ملكيته للمنزل ،

ومن غير المعقول اعتبار هذا السند رأس مال بالإضافة إلى المنزل . ولكن لا يكفي لتلاني الازدواج الحسابي الاقتصاد على الأسهم والسندات وإغفال الأموال العينية التي تمثلها لأن ما بهما في المجال الاقتصادي هو رأس المال باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج وما يساهم في الإنتاج هو رأس المال العيني وليس السهم . أو السند الذي يمثله ، هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من رؤوس الأموال العينية ليست لها أسهم أو سندات تمثلها .

ويصدق هذا أيضاً على النقود فهي لا تساهم بذاتها في الإنتاج وإنما الذي يساهم في الإنتاج هو ما يمكن أن تحصل عليه من مواد أولية وغيرها ، فهنا أيضاً يؤدي احتساب النقود ومقابلها من السلع العينية إلى ازدواج في الحساب .

والخلاصة أن رؤوس الأموال القيمة لا تساهم بذاتها في الإنتاج وإنما رؤوس الأموال العينية التي تمثلها الأولى ، ويؤدي احتساب رؤوس الأموال القيمة إلى ازدواج حسابي .

٣ - رأس المال الخاص ورأس المال الاجتماعي : رأينا فيما تقدم أن رأس المال يشتمل على طائفتين متميزتين : الأولى تشمل الطرق والكبارى والقنوات والمصارف والسدود والموانئ والسكك الحديدية وشبكات المياه والكهرباء والطاقة إلح ، والثانية الآلات والمعدات والمواد الأولية والسلع المصنوعة أو غير تامة الصنع ، وترجع ضرورة التفرقة بين هذين النوعين إلى عدة اعتبارات :

فمكونات الطاقة الأولى تعتبر من قبيل التسهيلات الإنتاجية التي يمتد أثر كل منها إلى العديد من الصناعات وإلى آلاف المنتجين في كل صناعة . فطريق مثلاً يخدم كل المنتجين الذين ينقلون عليه ، وكذلك الحال بالنسبة لسد فهو يخدم جميع المزارعين ويولد طاقة كهربائية تخدم جميع الصناعات ، ولهذا تسمى هذه الطاقة رأس المال الاجتماعي الثابت لأثرها على الاقتصاد بأكمله .

أما مكونات الطائفة الثانية فهي ليست من قبيل التسهيلات الإنتاجية التي تمتد إلى جميع قطاعات الاقتصاد وإنما يقتصر أثرها على القائم بإنتاجها أو عدد محدود من المنتجين ، ولهذا يطلق عليها رأس المال الخاص في الدول التي تقرر مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ٤

ويرتب على ما تقدم أن رأس المال الإجمالي لا يصلح بطبيعته لأن يكون محلاً للملكية الخاصة حتى في الدول المذكورة ، أي أن الملكية الفردية في مجاله تعجز عن أداء وظائفها بل تكون خطره ، فلكية مثل هذه التسهيلات الإنتاجية ملكية خاصة تضمنى سلطات ضخمة بتعارض استخدامها مع مصلحة الاقتصاد ككل كسلطات الاحتكارية والتمييز بين المستخدمين إلخ . وفوق هذا نجد أن ترك وجود مثل هذه التسهيلات تحت رحمة المبادرات الخاصة قد يؤدي إلى عدم وجودها أصلاً . فأصحاب رؤوس الأموال الخاصة يهدفون إلى الحصول على عائد لرؤوس أموالهم وقد يجد المالك أن العائد المتوقع غير كافٍ ولا يبرر الإستثمار فلا يقدم عليه ، ولهذا تتولى السلطات العامة في معظم الدول مسئولية إنشاء والحفاظ على وتزويد رأس المال الاجتماعي الثابت أو تأمين ما يقع منه تحت سيطرة الأفراد .

الخلاصة أن الملكية الخاصة لرأس المال الاجتماعي تثير إشكالات كثيرة تتعلق بتأمين الخدمة التي يؤديها كما أنه يقترن بوفورات أو مضار خارجية تعود على أو يجب أن يتحملها المجتمع بأكمله ولا يمكن تركها لكي تستفيد منها أو لتحملها الاستثمارات الخاصة التي تستند إلى منطق الربح وحده .

ثانياً : العوامل التي تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال :

رأينا أن التكوين الرأسمالي لا يتطلب دائماً التضحية بالاستهلاك الحار ، فقد يتم بواسطة معونات أجنبية أو باستخدام البطالة المقننة ويلاحظ أنه يوجد في الاقتصاد النقدي انفصال بين قرار الادخار وقرار الاستثمار ، بمعنى أن يدخر شخص ولكنه لا يستثمر بالضرورة ما ادخره ، فقد يكتنزه وقد يقرضه

أويودعه في بنك فيستثمره آخرون . ويلاحظ من ناحية أخرى أن التكوين الرأسمالي قد يتم في مشروع يكون مصيره الفشل أولاً يستخدم بكفاءة ، وفي هذه الأحوال لا يعتبر استثماراً منتجاً . كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على نوعيته أو جودته التي تتوقف على مدى دقته واتفاقه مع آخر التطورات العلمية والفنية وحدائمه .

كما أنها تتوقف على كيفية استخدامه إذ يجب أن يتم ذلك طبقاً للمواصفات الفنية وأن يراعى فيه التخصص . كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال على التوازن بين الكميات التي تستخدم منه في مراحل الإنتاج المختلفة . فالترابط بين قطاعات الاقتصاد وثيق ولا يمكن أن يتقدم أحدها جداً في حين يبقى الباقي في تخلف شديد . فالصناعة تعتمد على الزراعة وكلاهما يعتمد على الخدمات ولهذا يجب أن تتم الاستثمارات بشكل متوازن في جميع هذه القطاعات ، حتى ينمو الاقتصاد نمواً متوازناً .

ونفس الشيء يجب أن يراعى داخل أقسام المشروع الواحد . وتتوقف الكفاءة الإنتاجية لرأس المال أيضاً على مدى كفاءة الموارد الأخرى المستخدمة معه لنفس الأسباب السابق ذكرها ، فهذه الكفاءة لا يمكن النظر إليها استقلاً عن كفاءة العمال والإدارة ومدى مطابقة المواد الأولية للمواصفات المطلوبة إلخ .

الفصل الثالث

الأرض أو قوى الطبيعة

لا يقصد بالأرض في الاقتصاد مجرد التربة وإنما كل القوى التي وهبتها الطبيعة للإنسان كساقط المياه والموارد المعدنية إلخ وبشروط لكي تعتبر هذه القوى من الموارد الطبيعية أن تساهم أو أن يكون من الممكن أن تساهم في الإنتاج وأن يكون لها ثمن ، ولا يشترط أن يكون لهذا الأخير نقدياً وإنما يكفي أن يتمثل في نفقة البديل أى الاستخدامات الأخرى الممكنة والتي لم تتحقق بسبب تخصيص الموارد لاستخدام معين منها ، فلا يدخل في مدلول الأرض القوى التي لا تساهم في الإنتاج كالحشرات الضارة أو لا يكون لها ثمن لأنها موجودة بوفرة تفوق الحاجة إليها كالهواء وأشعة الشمس .

وبالرغم من أهمية الأرض القصوى في الإنتاج إلا أن أهميتها النسبية تنخفض بقدر ازدياد أهمية رأس المال مع تقدم التنمية الاقتصادية . فإذا كان دخل الأرض يزايد إلا أن دخل رأس المال يزايد بمعدل أسرع ويبدو هذا في المجتمعات المتقدمة في حجم الأصول الرأسمالية المتاحة وفي عدداً متزايداً من المزايا في الصناعة والخدمات بالنسبة لعدد العاملين في الزراعة والصناعات الاستخراجية على عكس الحال في المجتمعات المتخلفة حيث نجد أن الزراعة لا تزال تمثل النشاط الرئيسي ويعمل فيها عدد كبير من الأيدي العاملة . وقد انعكس هذا على الدراسات الاقتصادية فبعد أن كان موضوع الربيع العقاري من أهم موضوعاتها أصبح التراكم الرأسمالي والتنمية الاقتصادية يحتلان مكان الصدارة فيها . وسنتناول على التوالي الخصائص الأساسية للأرض ونتائجها الاقتصادية ثم العوامل المحددة لمساهمتها في الإنتاج .

المبحث الأول

خصائص الأرض ونتائجها الاقتصادية

هذه الخصائص هي الثبات النسبي لكمية الأرض ، وعدم وجود نفقة لها وأخيراً عدم تجانس وحداتها .

أولاً : الثبات النسبي لكمية الأرض .

الواقع أن ما يعد هبة من الطبيعة لا يمكن تغيير كميته ، فقد سبق أن أوضحنا أنه يمكن زيادة عنصر العمل أو عنصر رأس المال ، أما الأرض وقوى الطبيعة الأخرى كهبة فلا يمكن زيادة كميته .

ويلاحظ أن الظواهر الطبيعية التي تؤدي إلى الإنقاص من الشواطئ أو تكوين دلتا مثلاً تقتضي وقتاً طويلاً جداً وتعتبر هامشية بالنسبة لما هو موجود فعلاً . ولكن زيادة مساحة الأرض الزراعية أو إضافة مناجم أو آبار بترول جديدة تقتضي عملاً شاقاً واستثمارات ضخمة ولا تعتبر مجرد هبات طبيعة كما سبق أن أوضحنا فضلاً عن أن ذلك يعتبر استغلالاً أفضل أو إتاحة موارد للاستغلال وليس زيادة في كميته .

يترتب على هذه الحقيقة ، أي الثبات النسبي لكمية الأرض ، أن يتمتع من يملكها بوضع احتكاري يقوى كلما ازداد عدد السكان وازداد الطلب على الأرض ، لإقامة مباني ومصانع وإنتاج مواد غذائية أو معادن إلخ . ومعنى هذا أن صاحب الأرض يحصل على دخل متزايد دون أن يبذل أى مجهود إضافي وهذا هو المقصود بالريع العقاري قد يقال أن الموارد الأخرى كالعمل أو رأس المال يزيد الطلب عليها أيضاً وهي لهذا لا تختلف عن الأرض . ولكن الواقع غير ذلك فزيادة كمية رأس المال تقتضي استثمارات ضخمة ووقت طويل كما أن زيادة الطلب عليه تؤدي إلى دخول متحيزين جدد في الميدان الذي ارتفع الطلب عليه مما يؤدي إلى انخفاض الثمن فيه ، أما بالنسبة للأرض فإن مجرد لزيادة السكان يؤدي إلى ارتفاع ثمنها دون أى جهد يبذله صاحبها .

ثانياً : عدم وجود نفقة للأرض :

قلنا أن الأرض هبة طبيعية أى أنه لم يبذل لأعمل ولا رأس مال فى سبيل الحصول عليها ، وهى تختلف فى هذا عن العمل ورأس المال فكلاهما يتطلب نفقة فى سبيل الحصول عليهما ، فالإنسان له تكلفته ورأس المال يتطلب التضحية بالاستهلاك الجارى .

وينتج عن ذلك أن كمية الأرض المتاحة لمجتمع معين لا تتوقف على ما يكون هذا المجتمع مستعداً لدفعه فى مقابلها ، وهى فى ذلك عكس العمل ورأس المال أيضاً فالكمية المتاحة منها لمجتمع من المجتمعات تتوقف على ما يكون هذا المجتمع مستعداً لدفعه فى مقابلها ولا يمنع من ذلك أن هناك ثمن يدفعه البعض للحصول على الأرض ، فهذا الثمن يمثل ندرة الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج ولكن أحداً لم يبذل أى شيء فى سبيل الحصول عليها كما أن هذا الثمن ليس ضرورياً لوجودها . وينتج عن ذلك أيضاً أن كل ما تساهم به الأرض من إنتاج يعتبر زيادة فى الثروة دون تضحية ، وأن المجتمع يستمر فى استغلالها حتى ولو لم تحقق فائضاً يزيد عن قيمة ما بذل فيها من عمل أو استخدم من رأس مال .

وتختلف الأرض فى هذا عن رأس المال ، فإذا فرضنا أن آلة تمهلك بنفس المعدل سواء استخدمت فى الإنتاج أم لم تستخدم فإنه يكون مفيداً استخدامها حتى ولو لم تحقق فائضاً يزيد عن قيمة المواد والعمل اللازمين لتشغيلها ، وهى فى هذا لا تختلف عن الأرض ولكنها تختلف عنها فى أنه عندما يتبى عمر الآلة قلن نحل أخرى محلها ، أما الأرض فتستغل ولو لم تحقق فائضاً لأنه لا نفقة لها .

ثالثاً : عدم تجانس وحدات الأرض :

تختلف جودة الأرض كمورد اقتصادى من حيث الخصوبة والموقع فدلنا الانهار أو الوديان أكثر خصوبة من سفوح الجبال أو الصحارى ، كما أن أراضي البناء حيث ينتشر العمران تكون أكثر قيمة من الأراضي البعيدة

عن المجتمعات السكانية ، ويصدق نفس الشيء على المناجم وسائر الموارد الطبيعية فهي تختلف فيما بينها من حيث مستوى الجودة .

ويترتب على هذا أننا نستطيع أن نرتب وحدات الأرض ترتيباً تنازلياً من حيث ما تحققه من فائض بعد خصص نفقات العمل ورأس المال اللازمين لاستغلالها . وهكذا نجد أن بعض الأراضي تحقق فائضاً يزيد كثيراً عن هذه النفقات ثم يقل الفائض بحيث يتعادل معها ثم ينخفض عنها . ويطلق على الوحدة من الأرض التي تتعادل نفقات استغلالها مع ما تحققه من ناتج بالوحدة الحدية. أما الوحدات التي تحقق فائضاً يزيد على هذه الوحدة فتسمى الوحدات فوق الحدية، والوحدات التي تحقق فائضاً يقل عن نفقات استغلالها الوحدات تحت الحدية . ويستخدم هذا المعيار في تقرير أى الأراضي تستغل وهي الحدية وفوق الحدية كما يستخدم في توزيع الوحدات التي تقرر استخدامها بين أنواع الاستغلال الممكنة . فإذا فرضنا أرضاً يمكن زراعتها قمحاً أو قطناً فلا شك أن عائدها يختلف فإذا كان عائدها أكثر ارتفاعاً إذا زرعت قطناً خصصت له بينها تخصص وحدات أخرى لزراعة القمح لأن عائدها أعلى مما لو زرعت قطناً ، وأخيراً نجد أن مساحات أخرى يستوى أن تزرع قمحاً أو قطناً من حيث ما تحققه من عائد فتعتبر حدية بين زراعة القطن أو القمح .

وليست الوحدة الحدية شيئاً ثابتاً بل أنها تتغير تبعاً لتغير الأثمان ونفقة الإنتاج وما يترتب على ذلك من تغير في مقدار الفائض ، فارتفاع الأثمان أو انخفاض نفقة الإنتاج يؤدي إلى زيادة الفائض . ويمكن تطبيق فكرة الحدية على سائر عناصر الإنتاج فهي جميعها يمكن ترتيبها تنازلياً من حيث ما تحققه من فائض ولكن الأرض تختلف عنها من حيث أنه يمكن تحقيق التجانس المطلق بين وحدات رأس المال مثلاً وهو ما لا يمكن تحقيقه بالنسبة للأرض ، كما أن تحليل الوحدة الحدية

بالنسبة للعمل أو رأس المال يستلزم تحديد ثمن كل منهما وما إذا كانا سيضيفان للإنتاج أكثر من ثمنهما أما بالنسبة للأرض فإنه ليس لها نفقة وعلى ذلك فتحديد الوحدة الحدية منها لا يتطلب معرفة نفقاتها وإنما فقط معرفة نفقة العناصر الأخرى الضرورية لاستغلالها .

المبحث الثاني

العوامل المحددة لمساهمة الأرض في الإنتاج

تتوقف مساهمة أى عنصر من عناصر الإنتاج على كميته ومدى كفاءته الإنتاجية وقد أوضحنا أن كمية الأرض ثابتة نسبياً ولهذا تتوقف مساهمتها في الإنتاج على مدى كفاءتها الإنتاجية ، وتتوقف هذه الأخيرة على صفاتها الطبيعية وطريقة استغلالها .

فالعوامل الطبيعية تتوقف على درجة الخصوبة والخواص الكيماوية ومدى توافر المياه والموقع ، ويصدق نفس الشيء على المناخ وسائر الموارد الطبيعية . كذلك تتوقف الكفاءة الإنتاجية للأرض على مدى الجهد الذى يبذل فيها والعناية بها وحجم رؤوس الأموال المستثمر فيها ، ويلاحظ في هذا الخصوص أن هناك أسلوبين من أساليب الاستغلال الزراعى هما الاستخدام الكثيف أو الرأسى والاستخدام المتدب أو

الألفى ويعنى الأول استخدام وحدات كبيرة من العمل ورأس المال أو كلاهما على كمية ثابتة تقريباً من الأرض . ويتم هذا أساساً في البلاد التى توجد بها تربة في الأراضي بالنسبة لعدد السكان أو في البلاد المتقدمة حيث تتوافر رؤوس الأموال بالنسبة للأرض ، وواضح أن هذا الأسلوب يزيد من إنتاجية الأرض . أما الأسلوب المتدب فيقصد به أن يقوم عدد كبير من العمال باستغلال مساحات كبيرة من الأرض وبأدوات بسيطة .

أما إذا كانت هذه المساحات الشاسعة مستغلة بأيدي عاملة قليلة وبرؤوس أموال ضخمة فلا يكون استغلال الأرض ممتداً وإنما رأسياً كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا . وواضح أنه في حالة الاستخدام الممتد تضاف مساحات جديدة إلى المساحات المزروعة ومن الطبيعي أن تكون إنتاجية هذه الوحدات الإضافية أقل منها في حالة الاستخدام الكثيف .

الفصل الرابع

الجمع بين عناصر الإنتاج

يتطلب إنتاج أية سلعة من السلع تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج . فمن الصعب أن نتصور أن يتم إنتاج سلعة من السلع بعنصر واحد من عناصر الإنتاج ، - فلا يتصور أن تنتج الأرض وحدها قطنًا دون تدخل من العمل والآلات ، ولا يتصور أن تنتج الآلات وحدها منسوجات دون أن يشغلها عمال ودون أن تزود بالخدمات الضرورية كذلك ينشر أن يستطيع العمل الإنساني وحده إنتاج سلعة دون أن يستعين بمادة أولية أو بأداة من الأدوات . صحيح أن الأرض قد توفى بعض الممار بفضل الطبيعة وحدها كما هو الحان في الغابات الاستوائية . كما أن، الإنسان يستطيع أن يؤدي بعض الخدمات بمجهوده المجرد ، ولكن إذا أمعنا النظر في هذه الحالات القليلة لوجدنا أنه لا بد من تعاون عنصر آخر مهما كانت بساطته وتفاوته . فالثمار في الغابات الاستوائية لا قيمة لها ما لم يلتقطها إنسان ويهذبها ويعددها للاستهلاك أو ينقلها إلى أماكن استهلاكها كذلك ينشر أن يستطيع العمل أداء خدمة دون الاستعانة بألة أو أداة ودون إعداد وتدريب سابق .

والخلاصة أن إنتاج معظم السلع إن لم يكن كلها يتطلب تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج .

المبحث الأول

زيادة الناتج الكلى بزيادة كمية أحد العناصر

وقانون تناقص الفلة

أولاً : زيادة الناتج بزيادة كمية أحد العناصر : (١)

إذا فرضنا أن عنصرين يعملان في إنتاج سلعة ، وليكونا ٦ أفدنة وأربعة عمال وأنهم ينتجون ٢٠ قنطار من القطن ، من الواضح أنه يمكن زيادة إنتاج القطن بزيادة عدد العمال إلى ٥ مع الإبقاء على مساحة الأرض كما هي وفرض بقاء فن الإنتاج على ما هو عليه... بطبيعة الحال يمكن زيادة إنتاج القطن بزيادة عدد العمال ومساحة الأرض وتحسين وسائل الإنتاج باستخدام طرق أفضل في الزراعة والرى والصرف وانتقاء البذور والتسميد ومقاومة الآفات والمبيكة إلخ... ولكن الوضع الذى يهنا هو زيادة كمية أحد العنصرين مع بقاء كمية العنصر الآخر ثابتة وبقاء فن الإنتاج ثابتاً هو الآخر . في هذه الحالة لا تخرج النتيجة عن أحد فروض ثلاثة .

١- أن يزيد إنتاج القطن من ٢٠ إلى ٢٥ قنطار ، ومعنى هذا بقاء متوسط ما ينتجه العامل كما هو أى ٥ قنطار ، ويقال عندئذ أن هناك ثباتاً في الفلة أى أن زيادة عدد العمال تقترن بزيادة الناتج الكلى على نحو يبقى متوسط الفلة كما هو .

٢- الفرض الثانى أن يزيد الناتج الكلى للقطن من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ قنطار ، ولكن ٢٢٫٥ قنطار ، ومعنى هذا أن ينقص متوسط ما ينتجه العامل من ٥ إلى ١١/٢ قنطار وفي هذه الحالة نكون بلازاة تناقص الفلة أى أن زيادة عدد العمال تقترن بزيادة الناتج الكلى على نحو ينخفض معه متوسط ما ينتجه العامل .

٣- الفرض الأخير أن يزيد الناتج الكلى للقطن إلى أكثر من ٢٥ قنطار ولكن ٣٠ قنطار ومعنى هذا أن يزيد متوسط ما ينتجه العامل من ٥

(١) أنظر د. « سيد النجار » مباحث الاقتصاد ، المرجع المشار إليه ص ٩٨ - ١١٤

إلى ٦ قنطلر ، وفي هذا الفرض نكون بلزاء تزايد في الغلة أى أن زيادة عدد العمال اقترن بها زيادة الناتج الكلى على نحو يرفع متوسط ما ينتجه العامل . ويلاحظ أن الناتج الكلى في الفروض الثلاثة السابقة قد زاد ، ولكننا نهم أساساً بالناتج المتوسط أى متوسط الغلة فنجد أنه يثبت أو ينقص أو يزيد والأمر بالمثل فيما يتعلق بالناتج الحدى كما سنرى حالاً . والسؤال هو هل هناك اتجاه عام نحو ثبات الغلة أو تناقصها أو تزايدها إذا زادت كمية أحد العناصر وبقيت كمية سائر العناصر ثابتة وفي الإنتاج بلا تغيير . هذا السؤال كان من الأسئلة الهامة التى حاول علم الاقتصاد منذ نشأته الإجابة عليها وقد سخر التحليل الاقتصادى على أن قانون تناقص الغلة من الظواهر التى تحكم الإنتاج متى توافرت شروطه ، بمعنى أنه إذا زادت كمية أحد عناصر الإنتاج بالنسبة لسائر العناصر فى مشروع معين ولم يتغير فى الإنتاج فيه فلا بد أن تقرر هذه الزيادة إن عاجلاً أو آجلاً بتناقص الغلة . وقد كان الاتجاه فى مبدأ الأمر إلى اعتبار الزراعة هى المجال الوحيد لانطباق هذا القانون على أساس ثبات كمية الأرض وتزايد السكان باستمرار ولكن من المسلم به الآن أن هذا القانون ينطبق على جميع أنواع الإنتاج متى توافرت شروطه .

ثانياً : مضمون قانون تناقص الغلة .:

مقتضى هذا القانون أنه إذا كنا بصدد عنصرين من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة وكمية الثانى متغيرة ، وكان فى الإنتاج ثابتاً هو أيضاً ، فإن زيادة كمية العنصر المتغير بوحدة متعادلة يترتب عليها بعدد معين تناقص فى الناتج الحدى والمتوسط لهذا العنصر (١) . فلذا كان لدينا قطعة أرض مساحتها ١٠ أفنة واشتغل عامل واحد بزراعتها فقد يجد أن مجهوده وحده لا يكفى هذه المساحة الكبيرة فلا ينتج إلا عشرة أرباب من السمك فى السنة فلذا أضفنا إليه عامل ثان فلزمنا بمنتجات ٢٢ أردباً وهذا

(١) أنظر G. Stigler, The theory of price, The Macmillan Company ch. 7.

يكون العامل الثاني قد أضاف ١٧ أردباً . إذا زاد عدد العمال إلى ثلاثة فأنهم ينتجون ٣٧ أردباً ويكون العامل الثالث قد أضاف ١٥ أردباً ولكن إذا استمر عدد العمال في الزيادة مع الاحتفاظ بنفس المساحة من الأرض ولم يتغير فن الإنتاج فزناً لا بد أن ينصل إلى حد يبدأ فيه الناتج الحدي للعمل في التناقص ، كما يتناقص أيضاً تأليه المتوسط .

ويقصد بالناتج الحدي للعمل ، مثلاً ، مقدار الزيادة في الناتج الكلي على إثر زيادة عدد العمال عاملاً واحداً ، فالناتج الحدي لأربعة عمال هو الزيادة في الناتج الكلي إذا زاد عددهم إلى ٥ ، أو هو النقص في إنتاجهم الكلي إذا انخفض عددهم من ٤ إلى ٣ . والناتج الحدي لعشرة عمال هو الزيادة في ناتجهم الكلي إذا زاد عددهم إلى ١١ أو النقص في هذا الناتج إذا انخفض عددهم إلى ٩ ، وهكذا بالنسبة لأي عدد من العمال فالناتج الحدي للعمل هو الفرق بين الناتج الكلي لعدد معين من العمال والناتج الكلي لعدد تكتفي بمساحة مباشرة أو بطوره مباشرة ، أو هو الفرق بين الناتج الكلي لعدد من العمال والناتج الكلي لعدد من ١ + أو - ١ من العمال ، أما الناتج المتوسط فهو النسبة الناتج الكلي على عدد العمال . ففي المثال السابق الناتج المتوسط لعمال ١٧ أردباً و ١٢ ١/٢ وحدة ، وهكذا .

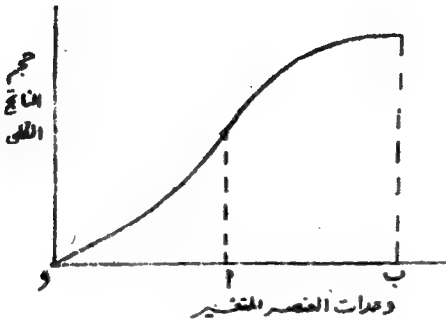
ويوضح الجدول التالي الأمر الذي ينتج عن زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية باقي العناصر ثابتة بلا تغيير ومع بقاء فن الإنتاج كما هو .

فالعمود الأول من الجدول التالي يبين كمية العنصر الثابت (الأرض في المثال السابق) وهي باستمرار ١٠ وحدات ، أما العمود الثاني فيبين كمية العنصر المتغير ونحن نبدأ بفرض استخدام وحدة واحدة تضاف إليها وحدة أخرى في كل خطوة ، وبين العمود الثالث الناتج الكلي وهو مجموع ما ينتجه العنصر المتغير بالتعاون مع العنصر الثابت في كل خطوة من الخطوات . وواضح أن الناتج الكلي يزيد باستمرار ، وإن كان من المتصور أن ينقص هو الآخر إذا زادت كمية وحدات العنصر المتغير زيادة كبيرة . وبين العمودان

الرابع والخامس **العنصران** ~~التي~~ **تتضمن** كل من الناتج الحدى والمتوسط. فنجد أن الناتج الحدى يمر بمراحل **ثلاثة** : في المرحلة الأولى - وهي في الجلول حتى الوحدة الخامسة من العنصر المتغير - **يزيد** الناتج الحدى ، وفي المرحلة الثانية **يثبت** -

وحدات العنصر المتغير	وحدات العنصر المتغير	الناتج الحدى	الناتج المتوسط
١	٧	٤	٥
١٠	١	١٠	١٠
٩١	٢	١٤	١٢
٩١	٣	١٧	١٣ ١/٢
١٠	٤	١٩	١٥
١٠	٥	٢٠	١٦
١١	٦	٢٠	١٦ ١/٢
١٠	٧	١٩	١٧
١٠	٨	١٧	١٧
١٠	٩	١٤	١٦ ١/٢
١٠	١٠	١٠	١٦
١٠	١١	٥	١٥

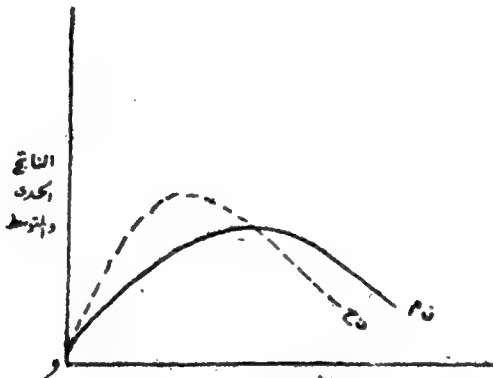
وهي تتحقق في الجلول عند الوحدة السادسة من العنصر المتغير - وفي المرحلة الثالثة والأخيرة (ابتداء من الوحدة السابعة في الجلول) يبدأ في التناقص .
والأمر بالمثل فيما يتعلق بالناتج المتوسط فهو يبدأ في التزايد (حتى الوحدة السابعة في الجلول) ثم يثبت (عند الوحدة الثامنة) ثم يتناقص (ابتداء من الوحدة التاسعة) . ويمكن تصوير العلاقة بين وحدات العنصر المتغير والناتج الكلى بالشكل الآتى :



وواضح من هذا الشكل أنه حتى العدد (و ا) من وحدات المتغير المتغير يزيد الناتج الكلي بمعدل سريع ولكن بعد النقطة (ا) فإنه يزيده بمعدل بطيء . لهذا زامت وحدات المتغير المتغير عن النقطة (ب) فإن الناتج الكلي يبدأ في التناقص .

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين عدد وحدات المتغير المتغير وكلا من الناتج الكلي والمتوسط .

نرى من هذا الشكل يمثل المنحنى (ن ا م) منحنى الناتج المتوسط ويمثل المنحنى (ن ح) منحنى الناتج الكلي ، وواضح من هذا الشكل ، كما هو واضح من الجدول السابق ، أن الناتج الكلي يبدأ في التناقص في مرحلة سابقة على الناتج المتوسط :



وحدات المتغير المتغير

ثالثاً : أسس قانون تناقص الغلة

وأين أن زيادة كمية أحد العناصر مع بقاء كمية باقي العناصر ثابتة كما وكيفاً يؤدى بعد حد معين إلى تناقص كلا من الناتج الحدى والمتوسط للمتغير ولكن تنطبق هذه النتيجة لابد من توافر الشروط الآتية : -

١ - أن يزيد المتغير المتغير بوحدة واحدة تماماً كما وكيفاً . فكمية يجب أن يزيد المتغير المتغير وهو في المثال السابق العمل ، عاملاً واحداً في كل خطوة ، فلا يجوز أن تبدأ بعمل ثم تضيف عاملين أو ثلاثة ، في الخطوة التالية ، بل يجب أن تكون الزيادة بكميات متساوية تماماً في كل خطوة . أما كيفاً فيجب أن يكون كل عامل مساوياً لآخر العمل تماماً في مهارته وكفاءته ، فالعامل العاشر في المثال السابق يساوى تماماً العامل الأول في مهارته وكفاءته . أما إذا زاد المتغير المتغير بوحدة غير متساوية كما وكيفاً فلا ينطبق تناقص الغلة .

٢ - ثبات كمية أحد العناصر أو بعضها . في المثال السابق افترضنا أن
مساحة الأرض التي يشتغل عليها العمال ثابتة (١٠ أفدنة) .. وأن العنصر المخفض
الوحيد هو العمل الذي زاد تدريجياً من عامل إلى عشرة . أما إذا زادت
مساحة الأرض في نفس الوقت الذي يزيد فيه العمال فإن تناقص الغلة
لا يتحقق .

٣ - ثبات المستوى الفني للإنتاج ، أي أننا افترضنا في المثال السابق أن
الطرق الفنية للإنتاج التي كان يستعملها العامل الأول هي بعينها الطرق التي
استخدمها العامل الثاني أو الخامس أو العاشر . أما إذا اقرنت زيادة عدد
العمال بتحسين طرق الإنتاج أي إذا استعان العامل الثالث أو السادس مثلا بنوع
جديد من السهاد أو ببلور أفضل أو بألات أجود من تلك التي كان يستعملها
العامل السابق عليه فإن تناقص الغلة لا يتحقق .

ويلاحظ أنه إذا اجتمعت هذه الشروط فإن تناقص الغلة لا يبدأ إلا بعد
حد معين ، وقد كان في مثالنا العامل السادس بالنسبة للنتائج المحيطة والعامل
الثامن بالنسبة للنتائج المتوسطة ، أما قبل هذا فإن زيادة العنصر المخفض كانت
مفترقة بتزايد أو ثبات الغلة . والواقع أنه من غير الممكن وضع فرض مطلق
للحد الذي يبدأ بعده تناقص الغلة ، فهو يتوقف على كمية العنصر الثابت
ووسائل الإنتاج المتبعة في المثال السابق إذا كانت مساحة الأرض محدودة
واحداً بدلاً من عشرة فقد يبدأ تناقص الغلة من العامل الثاني ، وبالعكس
إذا كانت متفان فقد لا يبدأ تناقص الغلة إلا من العامل العاشر أو بعد ذلك .
وبالمهم أنه كلما كانت كمية العنصر الثابت كبيرة كان ذلك أدنى لتأخر ظهور
تناقص الغلة . كذلك يتوقف الحد الذي يبدأ عنده تناقص الغلة على وسائل
الإنتاج ، فكلما كانت متطورة ومتقدمة كان ذلك داعياً لتأخر ظهور تناقص
الغلة بمعنى أنه لو كانت الأرض مجهزة تجهيزاً حسناً وتستغل باستخدام مواد

مرتفعة الجودة والآلات حديثة فإن ذلك يؤدي إلى تراخي ظهور تناقص الغلة .

رابعاً : تفسير قانون تناقص الغلة :

ترجع ظاهرة تناقص الغلة أساساً إلى انهيار فنى هو نقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذى تزيد كميته بالنسبة لساير العناصر وبالنسبة لنقطة إنتاجية ثابتة . فإنتاج القمح مثلاً يستلزم تعاون العمل والأرض ورأس المال . فإذا زادت كمية العمل وبقيت كمية ساير العناصر ثابتة فلا بد أن تنصل إلى حد تصبح فيه كمية العمل كبيرة جداً بالنسبة للأرض ولرأس المال . (١) هذه الكثرة فى عنصر العمل تؤدي إلى نقص كفاءته الإنتاجية ، ويظهر ذلك فى نقص ناتجه الحادى والمتوسط ، ويوضح المثال التالى نقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذى تزيد كميته بالنسبة لساير العناصر .

فمثل ~~أسفل~~ المثال نستطيع إنتاج ١٠٠ أردب قمح بواسطة ١٠ أفدنة و ٩ عمال . ولكن من الواضح أن هذه المجموعة ليست هي المجموعة الوحيدة التى يمكننا من إنتاج ١٠٠ أردب ، فمن الممكن أن نحصل على نفس الكمية من القمح بكمية أقل من الأرض بشرط أن يزيد عدد العمال الزيادة الكافية بتعويض النقص فى الأرض . وعلى هذا نستطيع أن نتيج ١٠٠ أردب من القمح بأى من المجموعات الآتية :

١٠ أفدنة	و ٩ عمال
أو ٩	و ١٠ عمال
أو ٨	و ١٢ عمال
أو ٧	و ١٥ عمال

(١) انظر Leftwich, The Price System and Resource Allocation
New York, Rinehart and Co., pp - 123 - 121.

لو ٦ المجموعة ٢٠ عالم
لو ٥ - ٣٠

ويلاحظ في هذه المجموعات أننا ننقص مساحة الأرض للمالكا واحداً في كل خطوة ونزيد عدد العمال بالقطر الذي يمكننا من الحصول على نفس الناتج أى ١٠٠ أردب قمح . ففي المجموعة الأولى أدى نقص مساحة الأرض فداناً واحداً إلى زيادة عدد العمال عاملاً واحداً ولكن في المجموعة الثانية ترتب على نقص مساحة الأرض فداناً واحداً ضرورة زيادة عدد العمل عاملين وهكذا ... فما معنى ذلك ؟ معنى ذلك أننا نستطيع أن نحل العمال محل الأرض في إنتاج القمح ، أى أن العمل بديل عن الأرض في إنتاج القمح ، ولكن هذا الإحلال يزداد صعوبة كلما زاد عدد العمال بالنسبة للأرض، وتبدو هذه الصعوبة بوضوح في تزايد عدد العمال اللازمين لتعويض نقص لا يتغير في مساحة الأرض وترجع هذه الصعوبة إلى تناقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذي نريد كبحه أى العمل في مثالنا . فالعمل بديل ناقص عن الأرض ، ويشهد نقصه كبديل كلما زادت كميته بالنسبة للأرض أى يشهد نقص كفاءته الإنتاجية ، وهذا ما يفسر تناقص الفلة . (١)

يمكن إذا القول أن تناقص الفلة مرجعه إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يعتبر بديلاً ناقصاً بالنسبة للعناصر الأخرى في إنتاج أية سلعة .

فالعمل بديل ناقص عن الأرض ورأس المال بديل ناقص عن العمل والأرض وهكذا . هذه الحقيقة هي التي تفسر تناقص الكفاءة الإنتاجية للعنصر الذي نريد كبحه بالنسبة للعناصر الأخرى . فلو كان كل عنصر بديلاً كاملاً عن عنصر آخر لما كان هناك تناقص في الفلة ولا استطعنا أن ننتج أية سلعة باستخدام عنصر واحد فقط ، وهذا مستحيل — هذه الحقيقة تفسر لنا أيضاً عمومية قانون تناقص الفلة فهو لا يقتصر على الزراعة كما كان

يصور ذلك الاقتصاديون التقليديون ولكنه ينطبق على أي نوع من أنواع الإنتاج على اجتمعت الشروط التي سبق أن أوضحناها .

خاصاً : أهمية قانون تناقص العلة :

تبدو أهمية هذا القانون في مجالات ثلاثة هي نظرية النفقة ونظرية القيمة ونظرية التوزيع ، ففي مجال نظرية النفقة نجد أن تناقص العلة يؤدي إلى زيادة النفقة أي أن زيادة كمية أحد العناصر المشتغلة بإنتاج سلعة معينة واقران هذه الزيادة بنقص ناتجها الحدي والمتوسط يؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج الحدية والمتوسطة .

فإذا قام ٤ عمال بإنتاج ٢٠ قطار قطن وكان أجر العامل خلال مدة الإنتاج ٣٦٠ جنيه فإن مجموع الأجور يكون $4 \times 360 = 1440$ جنيه ويكون متوسط نفقة إنتاج القطار من أجور العمال ٧٢ جنيه . إذا زاد عدد العمال إلى ٥ وزاد الناتج إلى ٢٢.٥ قطار فعلى هذا تناقص العلة حيث ينخفض متوسط إنتاج العامل من ٥ إلى ٤.٥ قطاراً ويؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة متوسط نفقة إنتاج القطن من أجور العمال ، فمجموع الأجور يصبح ١٨٠٠ جنيه (5×360) ومتوسط نفقة إنتاج القطن من هذه الأجور ٨٠ جنيه $\left(\frac{1800}{22.5} \right)$ ، أي أن متوسط النفقة قد زاد بسبب

تناقص العلة من ٧٢ جنيه إلى ٨٠ جنيه . فنلاحظ العلة يؤدي إلى زيادة النفقة ، وبالمثل فإن تزايد العلة يؤدي إلى تناقص النفقة وثبات العلة إلى ثبات النفقة .

وإذا كان تناقص العلة يؤدي إلى زيادة النفقة فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى أن يكون لتناقص النفقة تأثير على قيمة السلعة وبالمثل ثباتها لأن نفقة الإنتاج من أهم العوامل التي تحكم القيمة والخص ، بحيث أنه

لوزادت نفقة الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الثمن والعكس :

وينتج عن ذلك أنه لو كان إنتاج السلعة ينخفض لقانون تناقص الغلة فإن زيادة الكمية المنتجة منها تؤدي إلى زيادة ثمن الوحدة منها بسبب زيادة نفقة إنتاجها وهذا هو في الواقع السبب الأساسي في اهتمام الاقتصاديين التقليديين بتناقص الغلة ، فخفض الزراعة لهذا القانون يعني أنه متى زاد السكان وزاد الطلب على إنتاج المواد الغذائية فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع ثمنها وفي هذا ضرر بالغ بأصحاب الدخول المحدودة والثابتة أي أساساً العمال .

وأخيراً نجد أن قانون تناقص الغلة يؤثر أيضاً على نظرية التوزيع وهي النظرية التي تهتم ببيان القوى التي تؤثر على تحديد أنصبة عناصر الإنتاج المختلفة من الناتج الكلي أي النظرية التي تبين العوامل التي تحكم تحديد مستوى الأجور والربح والفوائد والأرباح فنصيب كل عنصر يتوقف على فائدة العنصر ، فإذا كان الناتج الحدي للعمل مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور ، أما إذا زاد عدد العمال بسبب زيادة السكان والقرن ذلك ينخفض الناتج الحدي للعمل فإن هذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور وهكذا بالنسبة لمعظم عناصر الإنتاج .

فقانون تناقص الغلة يؤثر تأثيراً كبيراً على نفقة إنتاج السلعة وبالتالي على قيمتها وأخيراً على نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج الكلي . ولقد كان هذا القانون أساس النزعة التشاركية التي ميزت كتابات الجزء الأكبر من الاقتصاديين التقليديين كمالكس كما سبق أن أشرنا بحيث أنه أصبح هناك اتجاه تشاركي في الاقتصاد أساسه هذا القانون . فالمكان يترابون باستمرار في حين أن مساحة الأرض ثابتة وبالتالي تنخفض الكفاءة الإنتاجية للعمال وترتفع ثمن المواد الغذائية وتنخفض حصة العمال

في الناتج القومي بالنسبة لأصحاب الأراضي ورؤس الأموال ... إلخ هذه
الاضاع التي تؤدي إلى مضر اجتماعية كبيرة وإلى الخروب ... وقد سبق
أن ناقشنا نظرية مالتس وبيننا الظروف التي يمكن أن تنطبق فيها وأنها
لا تصلح لأن تكون نظرية عامة للسكان. والأمر بالمثل فيما يتعلق بهذا
الاتجاه العشوائي ، فهو لا يصلح لأن يكون اتجاهًا عامًا في تحليل الظواهر
الاقتصادية .

الباب الثالث

الدخل القومي والتنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا الباب دراسة الدخل القومي والمشاكل التي تلبرها طريقة حسابه والعوامل التي تحدد مستواه وتوزيعه على أفراد المجتمع ثم كيف يمكن تنمية في البلاد المنطقة والنمو الأجله في النمو .

الفصل الأول

الدخل القومي والناتج القومي

سبق أن أوضحنا أن من أهم العوامل التي تحكم الرفاهية الاقتصادية لمجتمع معين كمية ما ينتجه هذا المجتمع من سلع وخدمات وكيفية توزيعها على أعضائه ويستوى أن تكون هذه السلع استهلاكية أو إنتاجية لكلها تساهم في إشباع حاجات أعضاء المجتمع . ومن الضروري إذاً أن نحصل على بهان لكمية الناتج خلال فترة معينة ، وهذا هو ما نرجعه فكرة الناتج القومي أو الدخل القومي إلى تحقيقه . فهدفنا قياس مجهود المجتمع الإنتاجي خلال مدة معينة جرى العرف على أن تكون سنة لأن معظم الأنشطة الاقتصادية ثم في خلال سنة .

والواقع أنه يمكن أن ننظر إلى المجهود الإنتاجي لمجتمع معين من زوايا متعددة . فمن الممكن أن ننظر إليه من زاوية قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال سنة معينة . فتضاف قيمة المنتجات الزراعية إلى قيمة المنتجات الصناعية إلى قيمة الخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة موضح البحث ويطلق اصطلاح الناتج القومي على مجموع قيم السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة معينة . وتسمى هذه الطريقة حساب الناتج القومي على أساس آثمان السوق باعتبارها تياراً من الإنتاج . ومن الممكن أيضاً أن ننظر إلى المجهود الإنتاجي لمجتمع معين من زاوية مجموع الدخل التي تم اكتسابها خلال سنة وذلك بإضافة الأجر إلى الأرباح إلى القوائد إلى الربيع أو إيرادات الملاك الزراعية والمبينة وبهذا نحصل على الدخل القومي خلال سنة . فالدخل القومي يتكون من مجموع الدخل التي ساهمت في خلق الناتج القومي ، وتسمى هذه الطريقة حساب الدخل القومي على أساسه آثمان عناصر الإنتاج .

وواضح أن الدخل القومي والناجح القومي خلال سنة معينة متساويان بالضرورة . فالدخل الذي يحصل عليه شخص إنما يحصل عليه لقاء عمل يؤديه أو مال يملكه أو كلاهما . فإذا كان لقاء عمله كأجير أو كرجل عمل فإن قيمة عمله تدخل في قيمة السلعة أو الخدمة التي أنتجها أو قدمها . وإذا كان لقاء مال فإن خدمة هذا المال تدخل أيضاً في قيمة السلعة التي ساهم في إنتاجها ، وبالتالي فإن مجموع الدخول التي تتكون خلال سنة يساوي بالضرورة قيمة السلع والخدمات التي تنتج في نفس السنة .

ويمكن أن تثبت هذا التساوي المحتمى بطريقة أخرى . فقيمة السلعة أو الخدمة يمكن تحليلها إلى مجموعة من الدخول فهي تذهب إلى العامل في صورة أجور وإلى صاحب رأس المال في صورة فائدة أرباح وإلى المنظم في صورة ربح ، وبالتالي فإن مجموع الدخول لابد أن يساوي قيمة السلعة أو الخدمة أي أنه مجموع الدخول الموزعة تساوي قيمة ما ينتج من سلع وخدمات . ومن الممكن أيضاً أن ننظر إلى المجهود الإنتاجي من زاوية الإنفاق . فن الواضح أن الدخل الذي يحصل عليه شخص يعتبر نقطة بالنسبة لشخص آخر هو من دفع هذا الدخل ، وبالتالي إذا حسرنا مجموع ما أنفق خلال سنة فإننا نحصل على مجموع الدخول الموزعة أو قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال نفس السنة .

ويطلق اصطلاح الإنفاق القومي على حساب المجهود الإنتاجي على أساس مجموع الإنفاق (١) .

والواقع أن النظر إلى الدخل على أنه تيار من السلع والخدمات أو الدخول أو الإنفاق هو الذي يميزه عن فكرة الثروة القومية أو رأس المال القومي . فـ رأس المال القومي يعني مجموع الأصول الموجودة في دولة معينة في لحظة معينة أي مجموع الأراضي الزراعية والمباني والمصانع والآلات والمساكن

(١) ألفه Charles L. Shultze, National Income Analysis , 2nd ed., Prentice-Hall, New Jersey, 1967, P . 28

الحسبانية والموائء والطرق إلخ الأصول الرأسمالية الموجودة في هذه المحطة.
أما الدخل القومي فهو مجموع الخدمات التي تساهم هذه الأصول في تأديتها. خلال فترة معينة أو تيار السلع والخدمات التي يساهم رأس المال القومي في إنتاجه في خلال هذه الفترة وبالتالي فإن تقدم برأس المال لا يتم إلا في لحظة معينة (١٩٧٦/١/١) أما الدخل القومي فإنه لا يقدر إلا في خلال فترة معينة (من ١٩٧٦/١/١ إلى ٧٦/١٢/٣١ مثلا)

وسندرس فيما يلي فكرة الناتج القومي والمشاكل التي تثار بمناسبة حمايه وفكرة الحسابات القومية والعوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي وتوزيعه على أعضاء المجتمع .

المبحث الأول

الناتج القومي

قدما أن الناتج القومي عبارة عن قيمة السلع والخدمات خلال سنة على أساس ثمن السوق. ومن الممكن أن تقسم هذه السلع والخدمات تصنيفات مختلفة ، والأمر مرجعه مدى ملائمة التقسيم وما جرى عليه العمل في كل بلد من البلاد ، فلا فرق بين تقسيم وآخر طالما أنه يشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي . ففي مصر مثلا يقسم الناتج القومي طبقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي ، فيتم تقدير ناتج قطاع الزراعة ، وناتج الصناعة والكهرباء ، وناتج التشييد والبناء إلخ القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد المصري. ويلام هذا التقسيم متطلبات التخطيط . فالخطة الاقتصادية تستهدف نسبة الناتج القومي بنسبة معينة خلال مدة محددة ، وبالتالي يتعين تحقيق هذه النسبة ، على الأقل في كل قطاع من القطاعات في نهاية المدة المحددة ولكن بلاهاً أخرى تقسم الناتج القومي على أساس طبيعة السلع المنتجة ، وبالتالي فهو يشمل السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وأخيراً الخدمات الحكومية .

وتشمل السلع الاستهلاكية كل السلع المعدة للاستهلاك سواء كانت معدة

أم لا ، وسواء كانت سلعة مادية أو خدمات ولا يستثنى من السلع المعمرة إلا منازل السكن لأنها تستعمل فترة طويلة نسبياً ومن ثم تلحق بالسلع الرأسمالية .

وتشمل هذه الأخيرة السلع التي يتم إنتاجها خلال المدة موضع الاهتمام ولا تكون معدة للاستهلاك المباشر ، فهي تشمل المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع والآلات والخزونات من السلع الاستهلاكية وكذلك منازل السكن . ويلاحظ أن الناتج البحارى من السلع الرأسمالية هو الذى يدخل فقط في حساب الناتج القومى في السنة موضع الاهتمام ، أما ما يتم إنتاجه منها في سنوات سابقة فهو يدخل في مفهوم رأس المال القوى ولا يدخل من قيمتها في حساب الناتج القومى إلا ما تؤديه من خدمات للإنتاج البحارى خلال السنة المعنية . فالغزل الذى يتم بناؤه سنة ١٩٧٦ تدخل قيمته كاملة في الناتج القومى لهذه السنة أما المنازل التي تم بناؤها في سنوات سابقة فتحسب فقط قيمتها الإجمالية المدفوعة سنة ١٩٧٦ في الناتج القومى لهذه السنة . (١)

وفيما يتعلق بالخدمات الحكومية نجد أن الدولة ومرافقها يؤدون العديد من الخدمات التي لا يمكن تجاهلها عند حساب قيمة الناتج القومى . . والأمر واضح تماماً فيما يتعلق بناتج القطاع العام فهو ينتج سلماً وخدمات كالقطاع الخاص تماماً ويتم حساب قيمتها في الناتج القومى . ولكن هناك نوع من الخدمات الحكومية لا يمكن إدخاله في ناتج القطاع العام بهذا المعنى ويقصد به خدمات الأمن والمطافئ أو الصحة والتعليم والعدالة إلخ . فهذه الخدمات لا شك أنها تساهم في الناتج القومى ووجه الصعوبة في خصوصها لا يرجع إلى مبدئاً احتسابها وإنما إلى طريقة أو أسلوب تقويمها ، فهي تقدم للمواطنين أحياناً دون ثمن مباشر (الأمن ، الصحة ، المطافئ مثلاً) يمكن أن نقدر على أساسه وفي الأحوال التي يؤدى عنها ثمن نجد أنه يقل كثيراً عن قيمتها

(الصليم ، العملة إلخ) ولهذا يتم احتسابها غالباً على أنها نفقتها أى على أساس تكلفتها بالنسبة للدولة وتمثل فيها تدفقه بخصوصها من أجور ومربحات ومقرراتها من سلع وخدمات أخرى ضرورية لهذه المرافق (١) . ويلامم تقسيم الناتج القومي على هذا النحو الدول التي تهتم أساساً بمستوى التشغيل لهذا التقييم يجعل من الممكن اكتشاف العوامل التي تؤثر على مستوى التشغيل بالزيادة أو النقص وبالتالي وضع السياسة الاقتصادية الكفيلة بمنع وقوع البطالة أو الحد من انتشارها .

هذا ويشير حساب قيمة الناتج القومي ببعض المشاكل التي نبحثها فيما يلي :
فولاً : الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي (٢) :

رأينا أن الناتج القومي يتم حسابه على أساس قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة ، ومن ثم فمن الضروري جداً تلافى الازدواج الحسابي أى حساب نفس القيمة أكثر من مرة . فالسلعة تمر بمراحل متعددة من وقت إنتاجها كمادة أولية حتى تصبح صالحة للاستهلاك النهائي ويجب بدءاً للحصول على صورة صادقة للمجهود الإنتاجي أن نتفادى حساب نفس الشيء أكثر من مرة . ويوضح المثال التالي هذه الحقيقة فإذا استغلطنا قطعاً قيمته ١٠٠٠ جنيه في صناعة غزل قيمته ١٢٠٠ جنيه استخدم بدوره في صناعة منسوجات قيمتها ١٥٠٠ جنيه استغلمت في صناعة ملابس جاهزة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه فمن الخطأ أن نحسب قيمة الناتج بإضافة هذه المبالغ إلى بعضها ومجموعها ٥٧٠٠ جنيه لأن ذلك يتضمن حساب قيمة القطن ٤ مرات وقيمة الغزل ٣ مرات وقيمة النسيج مرتان . ويمكن تفادى هذا الخطأ بأسلوب من اثنين : الأول الاقتصاد على حساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وبهذا نحصل على الناتج الصافي وهو في مثالنا ١٠٠٠ جنيه قطن و ٢٠٠ غزل

(١) أنظر W.I. Abraham, National Income and Economic Accounting. Prentice - Hall International. London. pp. 28-30.

(٢) أنظر J. Marczewski. Comptabilité Nationale. Paris. Dalloz 1967. p. 252 Samuelson. Economics 8th ed. p. 174.

و ٣٠٠ جنيه نسيج و ٥٠٠ جنيه ملابس جاهزة وهذا يكون مجموع القيمة المضافة ٢٠٠٠ جنيه . الاسلوب الثاني ، والذي يؤدى إلى نفس النتيجة ، هو الاقتصاد على حساب قيمة السلعة في مرحلتها النهائية دون حساب قيمتها في المراحل السابقة ، وهي في مثالنا ملابس جاهزة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن إنتاج السلع والخدمات خلال سنة معينة يتضمن استهلاك جزء معين من رأس المال القوى . فمن الواضح أن هذا الإنتاج يستنزف جزءاً من عمر الآلات والمباني والطرق . . . إلخ . أجزاء الجهاز الإنتاجي ، وبالتالي فحساب القيمة النهائية للسلع والخدمات دون أن نأخذ في الاعتبار استنزاف جزء من الجهاز الإنتاجي يعطى صورة غير دقيقة للمجهود الإيجابي في فترة معينة ، بعبارة أخرى لا يكون جزء من السلع والخدمات المنتجة في سنة مخصصاً للاستهلاك الجارى وإنما يخصص ليحل محل ما استهلك من الجهاز الإنتاجي ، ومن ثم يتعين خصم هذا الجزء المخصص لإبقاء الجهاز الإنتاجي على الحالة التي كان عليها في بداية السنة ، وهذا هو المقصود بخصم نسبة معينة من الإنتاج الجارى لإهلاك الأصول الرأسمالية للحصول على صورة صادقة للإنتاج القوى الصافي

والخلاصة أنه ، للحصول على قيمة الناتج القوى الصافي من السلع والخدمات التي تم إنتاجها في سنة معينة يجب مراعاة ثلاثي الأزواج ١-٢ من ناحية وخصم مقابل إهلاك الأصول الرأسمالية من ناحية أخرى.

ثانياً : الضرائب غير المباشرة والإعانات : (١)

يتضمن حساب الناتج القوى على أساس أثمان السوق عقشار الضرائب غير المباشرة هذه الضرائب تفرض على إنتاج السلع والخدمات ليسهل تحميلها

(١) أنظر موليكتا المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المال ، نجمة مصر ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٣١ ، وما بعدها وأنظر مارشفسكى المرجع السابق ص ٢٠٩ .

ولكن يكون مقصوداً أن يتحملها المستهلك بإدماجها في ثمنها عند بيعها إليه ، وتزول حصيلة إلى الدولة ، ومعنى هذا أنها لا تمثل مساهمة أحد عناصر الإنتاج وليست دخلاً لأحد هذه العناصر ، ولهذا يجب خصم قيمتها من الناتج القوي مقدراً على أساس أثمان السوق ليطابق تقديره على أساس أثمان عناصر الإنتاج وهو ما يعطى صورة دقيقة عن المجهود الانتاجي مقدراً على أساس فكرة القيمة المضافة . هذا فضلاً عن أن في احتساب قيمة الضرائب غير المباشرة نوعاً من الأزواج الحسابي فهي تساهم في تمويل نفقات الدولة وتدخل بالتالي في تقدير ناتج القطاع العام أو الخدمات الحكومية أو كلاهما .

وعلى العكس من ذلك الإعانات التي تمنح لسعة أو خدمة فهي تؤدي إلى نقص ثمنها دون ما تكلفه فعلاً من عناصر إنتاج ، ولهذا فإدراجها في السوق يتضمن تقديرأ يقل عن الحقيقة ولهذا يجب أن تضاف قيمة الإعانات إلى الناتج القوي بأثمان السوق لنحصل عليه بأثمان عناصر الإنتاج . وإخلاصه أنه يجب خصم الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات للناتج القوي مقدراً بأثمان السوق ليطابق تقويمه طبقاً لأثمان عناصر الإنتاج .

ثالثاً : الصادرات والواردات :

تدخل كل دولة في علاقات اقتصادية مع غيرها من الدول تتمثل في تصدير أو استيراد السلع والخدمات المختلفة ، فما هو حكم الصادرات والواردات في حساب الناتج القوي؟ من الواضح أن الصادرات جزئاً لا ينتج من الناتج القوي ، فهذا الأخير يشمل كل السلع والخدمات سواء كانت معدة للتصدير أو للاستهلاك المحلي ، ولهذا تحسب قيمتها في قيمة الناتج المذكور . وعكس ذلك الواردات من البلاد الأجنبية فهي جزء من الناتج القوي لهذه البلاد ، ولهذا لا تدخل في حساب قيمة الناتج القوي للدولة المستوردة . ويترب على ذلك أنه عند احتساب قيمة السلعة النهائية يجب أن نخضع من هذه القيمة المواد الأولية والخدمات المستوردة ، فإذا كان الخبز مثلاً مصنوعاً من دقيق مستورد يتعين خصم قيمة هذا الدقيق عند حساب قيمة الخبز كجزء من الناتج القوي

وتأخذ الدخول التي يحصل عليها المواطنون عملياً من الخارج عن استثمارات لهم مثلاً وكذلك التحويلات التي تأتي من الخارج بحكم الصادرات فهي جزء من الناتج القوي المحنى ، أو بالعكس يخرج من هذا الناتج ما يدفعه المواطنون عملياً للخارج في شكل دخول (أرباح أو فوائد عن استثمارات أجنبية في الداخل مثلاً) وسائر التحويلات من الداخل إلى الخارج فهي تكون جزءاً من الناتج القوي للبلاد التي تدفع لها .

رابعاً : القيمة التقديرية والقيمة الحقيقية :

قدّمنا أن الناتج القوي يتكون من السلع والخدمات التي تنتج في سنة ، وواضح أن هذه السلع والخدمات غير متجانسة ولا يمكن إضافتها بعضها إلى بعض للحصول على قيمة الناتج القوي ، فلا يمكن أن نضيف القطن إلى القمح إلى خدمات الطبيب لنحصل على قيمة الناتج القوي ، ولهذا تستخدم القيمة التقديرية للسلع والخدمات .

فالناتج القومي لبلد من البلاد يتكون من كمية القطن المنتجة في سنة مضروبة في ثمنها + كمية القمح × ثمنها + خدمات الطبيب × ثمنها إلخ وبذلك نحصل على قيمة الناتج القوي بالأسعار الجارية . ولكن حساب قيمة الناتج على هذا النحو يثير إشكالا في حالة تغير المستوى العام للأثمان من سنة إلى أخرى وهو ما يحدث غالباً . فإذا أنتجنا سنة ١٩٧٦ م كمية من السلع والخدمات مساوية تماماً للكمية التي أنتجناها سنة ١٩٧٥ م وكان لها نفس المستوى من الجودة فمن الواجب منطقياً أن يكون ناتج سنة ١٩٧٦ م معادلاً تماماً لناتج سنة ١٩٧٥ م دون زيادة أو نقص ، ومع هذا فإذا كان المستوى العام للأثمان سنة ١٩٧٦ أعلى من مستواه سنة ١٩٧٥ م فلنأخذ نجد أن الناتج القومي بالأثمان الجارية سنة ١٩٧٦ م أعلى منه سنة ١٩٧٥ م . هذه النتيجة من الواضح أنها نتيجة غير مقبولة لأن الزيادة في قيمة الناتج لا تعكس زيادة حقيقية فيه وإنما تعكس مجرد الارتفاع في الأثمان ، ولهذا فالمحصول على فكرة دقيقة عن التغير الحقيقي في الناتج القومي يجب استبعاد كل أثر لتغير

الأثمان ، ويوضح المثال الآتي كيفية استبعاد أثر تغير الأثمان مع افتراض نفس كمية الناتج ونفس مستوى الجودة :

نفترض أن الناتج القومي سنة ١٩٧٥ م بالأسعار الجارية أى أسعار سنة ١٩٧٥ م يساوى ١٠٠٠ مليون جنيه ، وأن الناتج القومي سنة ١٩٧٦ م بالأسعار الجارية أى أسعار سنة ١٩٧٦ م ، ١٢٠٠ مليون جنيه .

إذا عرفنا مدى التغير فى المستوى العام للأثمان من ١٩٧٥ م إلى ١٩٧٦ م فإننا نستطيع أن نحدد التغير الحقيقى فى الناتج القومى .. فلو فرضنا أن المستوى المذكور ارتفع سنة ١٩٧٦ م بمقدار ٢٠٪ بالنسبة لسنة ١٩٧٥ م فعنى هذا أن السلعة التى كان ثمنها ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٥ م أصبح ثمنها ١٢٠٠ جنيه سنة ١٩٧٦ م . ولاستبعاد أثر تغير الأثمان هذا أماننا أسلوب من اثنين : الأول أن نقوم كميات سنة ١٩٧٦ م بالأثمان التى كانت سائدة سنة ١٩٧٥ م وفى هذه الحالة نحصل على قيمة الناتج القومى سنة ١٩٧٦ م بأسعار سنة ١٩٧٥ م أى أننا نتخذ أسعار سنة ١٩٧٥ م أساساً لتقويم الناتج القومى فى سنة أخرى ومقتضى ذلك أن السادة التى أصبح ثمنها ١٢٠٠ جنيه سنة ١٩٧٦ م كان ثمنها ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٥ م أى أن ما قيمته ١٢٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٦ م كانت قيمته من سنة ١٩٧٥ م

$$= \frac{1000 \times 1200}{1200} = 1000 \text{ مليون جنيه}$$

∴ الناتج القومى سنة ١٩٧٦ م ليمتد الحقيقة ١٠٠٠ مليون جنيه أى أنه لم يظهر من ١٩٧٥ م إلى ١٩٧٦ م وهو ما يتفق مع ما افترضناه من أن كميته ووجوهه لم يتغيرا وإنما الذى تغير فقط هو المستوى العام للأثمان .

الأسلوب الثانى لاستبعاد أثر تغير الأثمان عكسى ومؤداه أن نقوم كميات سنة ١٩٧٥ م بالأسعار السائدة سنة ١٩٧٦ م وفى هذه الحالة نحصل على الناتج القومى سنة ١٩٧٥ م بأسعار سنة ١٩٧٦ م أى نتخذ هذه السنة الأخيرة أساساً لتقويم ناتج ١٩٧٥ م ومؤدى ذلك أن :

السادة التى كان ثمنها ١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٥ م أصبح ثمنها ١٢٠٠ جنيه سنة ١٩٧٦ م .

٢. الناتج الذى كانت قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ م أصبحت قيمته من سنة ١٩٧٦ م

$$\text{م} = \frac{١٢٠٠ \times ١٠٠٠}{١٠٠٠} = ١٢٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

أى أن الناتج القومى سنة ١٩٧٥ م على أساس أثمان ١٩٧٦ م يساوى ١٢٠٠ مليون جنيه أى يساوى نفس قيمته سنة ١٩٧٦ م وهو ما يتفق مع ما افترضناه من أن الكمية والجودة لم يتغيرا وإنما مستوى الأثمان فقط.

والخلاصة أنه لكى يستبعد أثر تغير الأثمان تقوم الكليات التى تنتج فى سنوات مختلفة على أساس الأثمان الجارية فى سنة معينة تتخذ سنة أساس ، وبذلك نتخلص من التقلبات التى تطرأ على مستوى الأثمان ونصل إلى القيمة الحقيقية للإنتاج.

خامساً : الأرقام القياسية للأثمان :

واضح مما سبق أنه من المهم جداً معرفة نوع التغير الذى طرأ على المستوى العام للأثمان وهل ارتفع أم انخفض أم ظل كما هو ، وما هو مدى التغير إذا كان هناك تغير ... والواقع أنه يمكن التوصل إلى هذا عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار ، والفكرة الأساسية لهذه الأرقام هى اتخاذ سنة معينة ، تعتبر ظروفها عادية أساساً للقياس ، ومعنى هذا أن الأثمان السائدة فى هذه السنة تساوى ١٠٠ ثم نسب أثمان السنوات الأخرى إلى سنة الأساس . مثال ذلك اتخاذ سنة ١٩٣٩ السابقة على الحرب العالمية الثانية أساساً ثم تنسب إليها أثمان السنوات الأخرى طبقاً لطوائف السلع المختلفة : المواد الغذائية ١٩٥٢ م - ٣٠٠ ، وسنة ١٩٦٠ م - ٦٠٠ ، وسنة ١٩٧٥ م - ٩٠٠ ، السلع الإنتاجية سنة ١٩٥٢ م - ٤٠٠ سنة ١٩٦٠ م - ٧٠٠ ، ١٩٧٥ م - ٨٠٠ ، وواضح أن ثمن المواد الغذائية متلاكان سنة ١٩٥٢ م ثلاث أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٣٩ م وهكذا .

وتوجد أنواع متعددة من الأرقام القياسية :

للجملة ، للتجزئة ، لنفقات المعيشة ، للأجور ، للإنتاج الصناعى ، للإنتاج الزراعى ، للإنتاج الحدى إلخ ... وكلها توضح مدى تغير الأثمان فى المجال الذى تعنى به . ويعتبر وضع الأرقام القياسية من أعقد المشكلات الإحصائية ، فالإقتصاد القومى يحتوى على آلاف السلع والخدمات ، ومن الواضح أن سلوك كل منها ، من حيث ما يطرأ على ثمنها من تغيرات ليس متماثلاً ، فبعضها يرتفع ثمنه والبعض الآخر ينخفض ثمنه ، وفى الحالتين لا يكون الارتفاع أو الانخفاض بنفس النسبة لكل السلع والخدمات .

ومن ناحية ثانية ، نجد أن السلع تتفاوت فى أهميتها ، فارتفاع ثمن سلعة أساسية فى الإنتاج (الصلب ، الكهرباء ...) أو ضرورية فى الاستهلاك (الخبز ، اللبن ...) ليس له نفس وزن ارتفاع ثمن سلعة كمالية ، ولهذا تتوقف دقة الرقم القياسى على عدد السلع التى يتناولها وعلى الوزن النسبى الذى يعطى لكل سلعة . فإذا كانت السلع التى ينصب عليها رقم قياسى معين غير ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجموع السلع المتداولة أو إذا كان الوزن الذى يعطى لكل منها أقل أو أكبر مما ينبغى ، فإن الرقم القياسى قد يبالغ أو على العكس يقلل من أهميته الانخفاض أو الارتفاع فى الأسعار .

ولهذا يجب أن يتناول الرقم القياسى مجموعة من السلع تمثل تمثيلاً دقيقاً السلع المتداولة ، وأن يعطى لكل سلعة وزنها الحقيقى والأمثل فى التعبير الصادق عن التغير فى مستوى الأثمان . وهناك صعوبة أخرى فى وضع الرقم القياسى هى تعدد أثمان نفس السلعة فى الأماكن المختلفة لاستهلاكها بالإضافة إلى التمييز بين المستخدمين (صناعة ، أفراد) فى الثمن وكذلك الأخذ بنظام التسعير فى كثير من الدول مما يؤدى إلى وجود ثمنين لنفس السلعة أحدهما السعر الإسمي والآخر ثمن السوق الحر (السوداء) ، وغالباً ما يكون الأخير هو المعمول به فعلاً والذي يعبر عن الندرة النسبية للسلعة بطريقة أدق ، فإذا اقتصر الرقم القياسى

على السعر الرسمي ولم يأخذ في الاعتبار السعر الفعلي فإنه يفقد قيمته كمؤشر دقيق للتغير في الأثمان . وهناك مشا كل أخرى تثور بمناسبة وضع رقم قياسي منها مثلاً أن مجموعة السلع المتداولة في سنة الأساس ليست هي بعينها نفس المجموعة في سنة سابقة أو لاحقة . فبعض السلع الذي كان موجوداً في سنة الأساس قد يختفي في سنة لاحقة نتيجة للتغير في الأذواق ، كما أنه قد توجد سلع جديدة لم تكن موجودة في سنة الأساس نتيجة للتقدم الفني والاكتشافات والابتكارات ، كما أن جودة السلعة قد تتقدم كثيراً مع احتفاظها بإسمها الذي عرفت به سنة الأساس ، ويعني علم الإحصاء بمحاولة حل المشاكل المتقدمة وأمثالها والتي تثور بمناسبة وضع الأرقام القياسية للاقتصاد معين أو للاقتصاد العالمي .

المبحث الثاني

الدخل القومي

بحثنا فيما سبق المجهود الإنتاجي خلال سنة على أساس قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال هذه السنة . وقد أوضحنا أنه يمكن النظر إليه أيضاً على أساس مجموع الدخول التي تم اكتسابها خلال نفس المدة . وليس هناك فرق بين هذين الأسلوبين إلا في طريقة الحساب ، أما المحسوب فهو شيء واحد ، ومن هنا التساوي الضروري بين المجهود الإنتاجي باعتباره قيمة السلع والخدمات وباعتباره مجموع الدخول . فقيمة السلعة تتحدد بما بذل فيها من عناصر إنتاج أي أجور العمال وفواتر أرض المال وريع الأراضي والمباني وأرباح المظلمين . قد توجد فوارق بين التقديرين ولكنها لا ترجع إلى فارق بين الناتج القومي والدخل القومي ، فهما شيء واحد ، وإنما ترجع إلى عدم دقة الإحصاءات المتعلقة بالدخول أو بقيم السلع والخدمات أو بهما معا .

وبوضوح المثال التالي التطابق بين فكرتي الدخل القومي والناتج القومي :
نفترض أن مصنعا للملابس ينتج ما قيمة ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً ، هذه القيمة

يمكن تحليلها على النحو الآتي : ٢٠٠٠ أجور ، ٢٠٠٠ فوائد ، ٢٠٠٠ مواد أولية ، ٢٠٠٠ إيجار مباني ، ٢٠٠٠ ربح . واضح أن الأجور والفوائد والأرباح والإيجار تمثل دخولا لعناصر الإنتاج ولا يبقى سوى مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه ثمن المواد الأولية . هذه المواد عبارة عن ناتج مصنع في مرحلة سابقة ، وبالتالي يمكن تحليله بنفس الطريقة السابقة إلى ٤٠٠ أجور ، ٤٠٠ فوائد ، ٤٠٠ مواد أولية ، ٤٠٠ أرباح ، ٤٠٠ إيجار ، وكل هذه دخول ماعدا ثمن المواد الأولية وهو هنا أيضا ناتج مصنع في مرحلة سابقة ويمكن تحليله أيضا .، وهذا نجد أن قيمة النتائج النهائية يمكن تحليلها إلى مجموعة من الدخول . هذا المثال يوضح تطابق فكرة الناتج والدخل القوميين ، ويمكن بالتالي معرفة نسبة كل فئة من الدخول إلى المجموع الكلي ، ولهذا أهميته من وجهة نظر توزيع الدخل القوي على فئات المجتمع المختلفة ولعرفة العبء الضريبي الذي تتحمله كل فئة من فئات الدخول : إلخ .

وواضح أن الفرض فيما سبق أن الشخص يحصل على دخله لقاء عمل يقوم به أو خدمة يؤديها رأس مال مملوكة ، أي أن هذا هو أساس التساوي بين الناتج القوي والدخل القوي . ولكن هناك بعض أنواع الدخول لا تمثل عملا أو إنتاجا من جانب من يحصل عليها ، وأمثلة الإعانات التي تمنحها الدولة في حالة العجز أو الشيخوخة أو المرض أو تعدد أفراد الأسرة أو البطالة إلخ . وكذلك المصروف الذي يعطيه الأب لابنه والهبات بين الأقارب . هذه الدخول تسمى بالبنود التحويلية لأنها تقتصر على تحويل الدخل من شخص أدى عملا إلى شخص لم يؤدي عملا ولم يقدم خدمة يستحق عليها دخلا .

ومن الواضح أن قيمة هذه الدخول التحويلية لا تحسب في قيمة الدخل القوي لأنها لم تنتج عن نشاط إنتاجي .

وعلى العكس مما تقدم توجد حالات يؤدي فيها عمل أو خدمة دون أن

يتم دفع دخل من شخص إلى آخر (١) . مثال ذلك شخص يقيم في منزل يملكه فهو لا يدفع إيجاراً رغم أن خدمة المنزل خدمة حقيقية وتعتبر جزءاً من الناتج القوي ، ولتصورنا أن هذا الشخص أجر منزله لشخص آخر فإنه يحصل على إيجار لاشك في احتسابه ضمن الدخل القوي . والأمر بالمثل فيما يتعلق باستهلاك مزارع لجزء من محصوله أو لأداء الزوجه أعمالاً منزلية لا تتقاضى عنها أجراً . في كل هذه الحالات ليست هناك مدفوعات من شخص إلى شخص آخر ، ومع هذا فنحن بصدد خدمات حقيقية لاشك في أنها تكون جزءاً من الناتج القوي ، ولها نفس قيمة هذه الخدمات بطريقة حكمية أي على أساس ثمن المثل وتحتسب في الدخل القوي على هذا الأساس . ولها النوع من الدخول أهمية كبيرة في البلاد المتخلفة لأن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتم على أساس اكتفائي دون أن يتم تداوله في السوق .

المبحث الثالث

الحسابات القومية (٢)

وضحنا فيما سبق كيفية حساب المجهود الإنتاجي للمجتمع في خلال فترة معينة (سنة) ، على أنه على الرغم من الأهمية القصوى لحساب الناتج القوي أو الدخل القوي إلا أن هذا ليس كل شيء . فقتصاد أي بلد جهاز معقد جداً يحتوي على ملايين الأفراد الذين يسمون وراء أرواقهم في مهن متعددة ويشمل ملايين الصفقات والعلاقات التي تتعلق بإنتاج السلع وتقديم الخدمات وآلاف المشروعات التي تتعامل فيما بينها ومع الأفراد والسلطات العامة . ولتسهيل هذا كله تتداول القود بين أيدي كثيرة ، ويتم إنتاج وتداول كميات

(١) أنظر إبراهيم . الدخل القوي ، المرجع السابق ص ٢٢

(٢) أنظر بصفة خاصة جان مارشفسكي : الحسابات القومية ، المرجع السابق

وكذلك .

هائلة من المواد الأولية التي تتحرك في خط سير طويل من وقت إنتاجها كمادة أولية حتى تصل إلى المستهلك النهائي في شكل سلعة تامة الصنع .

فإن جانب ضرورة معرفة الجهاز الإنتاجي في أبعاده الخارجية التي يجبر عنها الناتج أو الدخل القوي ، يجب أن نعرف دقائق هذا الجهاز نفسه ، وهذا هو موضوع الحسابات القومية ، ونقطة البداية فيها تقسيم كل وجوه النشاط الاقتصادي إلى قطاعات وبيان الدخول التي تكونت في كل قطاع وطريقة التصرف فيها ، وبهذا يمكن حصر المصادر التي تأتي منها دخول كل قطاع وطريقة تسربها إلى القطاعات الأخرى أي التدفقات أو العلاقات المتبادلة بين المشروعات والأفراد والسلطات العامة . وتختلف تقسيمات النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى طبقاً لمدى توافر البيانات عن القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد والأهداف المتنوعة التي يرمى إليها التقسيم أي الأغراض المختلفة التي يمكن أن تستخدم فيها الحسابات القومية . والغالب أن تميز هذه الحسابات بين قطاعات ثلاثة رئيسية :

١ - القطاع الإنتاجي : ويشمل كل العمليات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات سواء كان القائم بها فرداً أم مشروعاً ، ... ، كان المشروع عاماً أم خاصاً ، وسواء كانت السلعة المنتجة لاستهلاكية أم إنتاجية ، ويوضع لهذا القطاع حساب خاص يبين في جانب موارده وفي الجانب الآخر استخدامات هذه الموارد

١ - حساب القطاع الإنتاجي

الاستخدامات	الموارد
(هـ) مدفوعات للأفراد في صورة أجور وأرباح وفوائد وإيجارات (ويع)	(أ) نفقات الأفراد على السلع والخدمات الاستهلاكية
(و) أرباح محتجزة في المشروعات ومقابل إهلاكات	(ب) نفقات المشروعات على السلع الرأسمالية والمخزون .
(ز) الضرائب المباشرة على أرباح المشروعات والضرائب المفروضة على السلع	(ج) نفقات الحكومة على السلع والخدمات .
	(د) قيمة الصادرات والتحويلات الدورية من الخارج مطروحاً منها قيمة الواردات والتحويلات الدورية إلى الخارج

٢ - القطاع الاستهلاكي : أو قطاع الأفراد بوصفهم مستهلكين ، ويوضع له حساب خاص يبين مواردهم وكيفية استخدامهم لهذه الموارد على النحو الآتي :

٢ - حساب القطاع الاستهلاكي

الاستخدامات	الموارد
(أ) الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات (البند أ) من القطاع الإنتاجي .	- دخول الأفراد من القطاع الإنتاجي (البند هـ في القطاع الإنتاجي)
(ب) الضرائب المباشرة على دخول الأفراد .	
(ج) مبيعات الأفراد .	

٣ - حساب القطاع الحكومي

الاستخدامات	الموارد
(ج) نفقات الحكومة على السلع والخدمات (١/ج)	(أ) الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المشروعات (١/ز)
(د) اعتمادات التكوين الرأسمالي في القطاع العام	(ب) الضرائب المباشرة على دخول الأفراد (٢/ب)

ويوضح التقسيم السابق الصلة بين القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد ، وكيفية حصوله على موارده واستخدامه لها ، ويتجلى هذا في كون بعض البنود موارد لقطاع واستخدامات لقطاع آخر. ويمكن بداية عمل تقسيمات فرعية أو تحتية لكل بند يبين تفصيلاً كل دقائق الجهاز الإنتاجي. وقد سبق أن بينا الأهمية القصوى للتكوين الرأسمالي ، ولهذا عادة ما يكون له حساب مستقل تتكون موارده من : (أ) مخصصات الأفراد (البند ٢/ج) ، ب - الأرباح المحتجزة ومقابل الإهلاكات (١/و) ج - اعتمادات التكوين الرأسمالي في المشروعات العامة (٣/د) . أما استخدامات هذا الحساب فتتمثل في نفقات المشروعات على السلع الرأسمالية والمخزون (١/ب)

إلى جانب هذا التقسيم للحسابات القومية ، يوجد تقسيم آخر هام هو حسابات المستخدم/ المنتج : فإذا كان التقسيم السابق يركز على تكون الدخول واستخداماتها فإن تقسيم المستخدم/ المنتج يركز على العلاقات المتبادلة بين المشروعات . فبالنسبة مثلاً لصناعة السيارات نجد أنها تستخدم عمالاً ومواد أولية متنوعة تحصل عليها من صناعة الحديد والصلب والكهرباء والبلاستيك والزجاج والكاوتش إلخ وهي تفترض من البنوك أو من الحكومة . فتوضع قيمة كل مستخدم من هذه الاستخدامات في عمود لصناعة السيارات .

وواضح أن صناعة السيارات تبيع منتجاتها للأفراد وللحكومة وللصناعات الأخرى وتصدر جزءاً منه . فتوضع قيمة المنتج في صف أفقي يحنو على مبيعات صناعة السيارات للقطاعات الأخرى ، وبهذا نحصل على بيان مبسط للعلاقات المتبادلة بين صناعة السيارات وسائر أجزاء الاقتصاد القوي ، ويتم عمل ذلك بالنسبة لكل صناعة من الصناعات ، فتقسم المستخدم/ المنتج بقسم الاقتصاد إلى قطاعات وقد يضم كل قطاع مجموعة من المشروعات التي تستقل بإنتاج سلعة من السلع بحيث أن تقسيم القطاعات يطابق تقسيم الاقتصاد إلى صناعات مع تعريف هذه الأخيرة تعريفاً واسعاً بحيث تشمل الزراعة والخدمات ويضاف إليها قطاع الأفراد وقطاع الحكومة وقطاع التكوين الرأسمالي وقطاع التجارة الخارجية . وتفرغ بيانات العلاقات المتبادلة بين القطاعات في جداول تبين أعمدها الرأسية استخدامات كل قطاع من القطاعات ، وصغوفها الأفقية مبيعات كل قطاع لسائر القطاعات وبهذا تنضج شبكة العلاقات المتبادلة بين القطاعات بصورة مبسطة .

وبالإضافة إلى حساب القطاعات وحساب المستخدم المنتج يوجد حساب آخر في إطار الحسابات القومية هو حساب التدفقات النقدية ، وموضوعه تيار الإنفاق النقدي وحركة الأرصدة النقدية والائتمان في الاقتصاد . وهي تقسم الاقتصاد أيضاً إلى قطاعات متعددة ، ولكنها تهتم بالمؤسسات النقدية المالية كالبنوك وشركات التأمين والأفراد والحكومة ، والعلاقات المالية والنقدية بين هذه القطاعات ، في حين تهتم الحسابات الأخرى بالعلاقات الإنتاجية بين القطاعات في صورتها الكمية العينية ولا تقتصر حسابات التدفقات النقدية على العمليات الجارية خلال سنة معينة ولكنها تناول أيضاً حركة الأرصدة النقدية ومركز الدائنية والمديونية لكل قطاع بصرف النظر عن المناسبة التي تمت فيها هذه الحركة وتفرغ هذه العمليات في جداول تبين الموارد النقدية لكل قطاع وكيفية استخدامها لها (مركز الدائنية والمديونية لكل قطاع) .

وواضح أن الحسابات القومية بأنواعها ليست أداة فقط لمعرفة العلاقات المتبادلة بين القطاعات أو الدخول والتصرف فيها ولكنها تتخذ أساساً لصياغة السياسة الاقتصادية بأجلها المختلفة وكذلك في التخطيط الاقتصادي وتحقق الأهداف المتنوعة التي تسعى إليها الدولة الحديثة .

المبحث الرابع

العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي

درسنا فيما سبق طرق حساب الدخل القومي ، وحيثما الآن أن ندرس العوامل التي تحدد مستوى هذا الدخل ، هذه العوامل هي الاستهلاك والادخار والاستثمار (١) وسندرسها على التوالى ؟

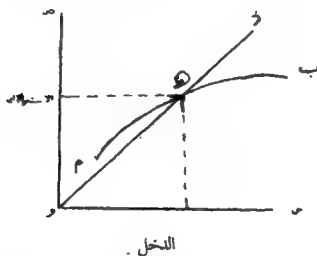
أولاً : الاستهلاك ، يمكن تقسيم الاستهلاك إلى استهلاك عام (الدولة والقطاع العام) واستهلاك خاص (الأفراد والمشروعات الخاصة) ويتم الاستهلاك العام في إطار الموازنة السنوية للدولة ووحدات القطاع العام التي توزع مواردها بين استهلاك واستثمار .

أما الاستهلاك الخاص فإنه يتأثر بعدة عوامل أهمها مقدار الدخل الحقيقي والمخدرات السابقة وأخيراً سعر الفائدة على المخدرات .. ولكن يلاحظ أن المخدرات السابقة لا تكون دائماً متاحة بسهولة للإنتاج الجاري بالنسبة لمحدودي الدخل أما أصحاب الدخول المرتفعة فإن ارتفاع دخولهم يغنيهم عن الاتجاه إلى مخدراتهم السابقة . وفيما يتعلق بسعر الفائدة على المخدرات ليس من المقطوع به ماذا كان يزيد أو ينحصر من الاستهلاك . فالسعر المرتفع يفرى البعض على الادخار للاستفادة منه ولكن السعر المرتفع قد يجعل مقدار الادخار أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لو كان هذا السعر منخفضاً ، فإذا رغب شخص

(١) انظر G. Sin Kin, Introduction to Macroeconomic Theory, 3d, ed., Irwin Homewood, Illinois 1970, pp. 20-44.

في توفير مبلغ ١٠٥ جنيه وكان سعر الفائدة ٥٪ فإنه يضطر لإدخار ١٠٠ جنيه ، أما إذا كان سعر الفائدة ١٠٪ فإنه لا يحتاج إلا لإدخار مبلغ ٩٥ جنيه فقط فسعر الفائدة قد يزيد من الإدخار ويقلل من الاستهلاك أو العكس .

ولهذا فاهم عامل يؤثر على الاستهلاك هو مقدار الدخل الحقيقي . فبالغم من اختلاف الأفراد في كيفية تصرفهم في دخولهم إلا أن استقرار مجموع تصرفات المستهلكين يدل على أن كل زيادة في الدخل تقترن بزيادة في الاستهلاك ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون بمقدار أقل من الزيادة في الدخل وذلك لسببين : الأول هو قابلية الحاجات الإنسانية للتشبع ، والثاني الحاجة للإدخار لتحقيق مستوى معيشي أفضل في المستقبل . وقد سبق أن أوضحنا أن الإدخار عبوة من امتناع عن الاستهلاك ، وبالتالي فإن مجموع المدخرات يكمل مجموع الاستهلاك ليتكون منهما الدخل القومي .. وتسمى زيادة الاستهلاك بنسبة أقل من زيادة الدخل دالة الاستهلاك ، وتسمى العلاقة بين الدخل والاستهلاك الميل للاستهلاك ، ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانياً على النحو التالي :



فيقاس الدخل على المحور السيني والاستهلاك على المحور الصادي ويمثل المحور ود زاوية مقدارها ٤٥ درجة مع كل من المحورين السابقين ، ومن

خصائص هذا الخط ، كما هو معروف أن أى نقطة عليه تبعاً متساوياً عن كل من المحورين الرأسى والأفقى ، ويمثل المنحنى أب منحنى الاستهلاك لوجدة الاستهلاك عند النقطة هـ يتساوى كل من الدخل والاستهلاك ، أما على يـ سـها فيكون الاستهلاك أكبر من الدخل (ادخار سلبى) ، وعلى يـ عـها يكون المنحنى أكبر من الاستهلاك ويمثل الفرق بينها مقدار الادخار . وتسمى العلاقة بين مقدار الاستهلاك ومقدار الدخل الميل المتوسط للاستهلاك ، فإذا كان مقدار الدخل ٦٠٠ جنيه ومقدار الاستهلاك ٥٠٠ جنيه فإن الميل المتوسط

للاستهلاك يكون $\frac{٥٠٠}{٦٠٠}$ لهذا الميل الحدى للاستهلاك فهو العلاقة بين الزيادة

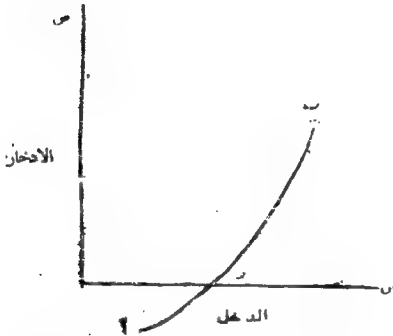
فى الاستهلاك بالنسبة للزيادة فى الدخل أى $\frac{\text{الزيادة فى الاستهلاك}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$ ، فإذا زاد الدخل من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه فزاد الاستهلاك من ٥٨٥ إلى

٦٦٠ جنيه فإن الميل الحدى للاستهلاك يكون $\frac{٧٥}{١٠٠}$ ويتضح من هنا أنه مادام الاستهلاك يزيد بمقدار أقل من زيادة الدخل فإن كلاً من الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك يكونان أقل من الواحد الصحيح .

ثانياً : الادخار : حيث أن الدخل يقسم بين ادخار واستهلاك فن الواضح أن هناك علاقة بين الدخل والادخار لأن مجموع الاستهلاك والادخار يساوى الدخل كما سبق أن بينا . على أنه إذا كان كلاً من الاستهلاك والادخار يزيدان بزيادة الدخل إلا أن الادخار لنفس الأسباب ، يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل وتسمى هذه الظاهرة قوة الادخار ، وتسمى العلاقة بين الدخل والادخار بالميل للادخار ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً على النحو التالى :

فيقاس الدخل على المحور الأفقى والادخار على المحور الرأسى . وواضح أنه دون النقطة هـ يكون الإدخار سلبياً وصغراً عند هذه النقطة ثم يصبح موجباً فوقها . وتؤثر نفس العوامل التى تؤثر على الاستهلاك على الادخار وإن

كان ذلك في اتجاه عكسي . فالدخل الحقيقي هو أهم عامل يحدد الادخار ، كذلك المدخرات السابقة وسعر الفائدة ، فإذا كان هذا الأخير يقلل من الاستهلاك فمعنى هذا أنه يزيد من الادخار ، وهكذا . . .



وكما هو الحال بالنسبة للاستهلاك نجد أن الميل المتوسط للادخار هو العلاقة

بين مقدار الادخار ومقدار الدخل أى $\frac{\text{مقدار الادخار}}{\text{مقدار الدخل}}$ ، فإذا كان الدخل

٦٠٠ جنيه أنفق منها ٥٨٥ جنيه فإن الميل المتوسط للادخار يكون $\frac{15}{600}$

فإذا ارتفع الدخل من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه انفق منها ٦٦٠ فإن الميل الحدى

للادخار عبارة عن $\frac{\text{مقدار الزيادة في الادخار}}{\text{مقدار الزيادة في الدخل}}$ أى $\frac{25}{100}$ ، ونلاحظ

أن حاصل جمع الميل المتوسط أو الحدى للادخار والميل المتوسط أو الحدى للاستهلاك يساوى بالضرورة واحداً صحيحاً .

هذا ويلاحظ أن التحليل السابق يفترض عدم حدوث تغيير أساسى في هيكل الاستهلاك أى أن الميل للاستهلاك وللادخار لم يتغيرا بحيث يظل توزيع الدخل بين استهلاك وادخار على ما هو عليه. أما إذا حدث مثل هذا التغير نتيجة زيادة جوهرية فى الدخل أو نتيجة ارتفاع ضخم فى الأثمان أو فى معدل نمو السكان أو فى كيفية توزيع الدخل القوي على الفئات المكونة للمجتمع أو نتيجة حرب أو أزمة خادة أو تدخلت الحكومة بقصد الحد من الاستهلاك فإن من شأن هذه العوامل كلها أو بعضها أن يتغير كلا من الميل الحسى والمتوسط للادخار والاستهلاك ، ومودى هذا انتقال دالة الاستهلاك والادخار نحو اليمين أو اليسار طبقاً لنوع التغير ومداه .

ثالثاً : الاستثمار : سبق أن أوضحنا المقصود بالاستثمار من دراسة التكوين الرأسمالى أى الإضافة الصافية لرأس المال القوي فى خلد فترة معينة. ويلاحظ لاختلاف هذا المعنى عن المعنى الشائع للاستثمار . فتكوين شركة ابتداء بعد استثماراً أما تداول أسهمها أو حصصها فلا يعد استثماراً جديداً وإنما مجرد نقل ملكية السهم أو الحصة من شخص إلى آخر دون أن يزيد الاستثمار . وقد قلنا أن الادخار امتناع عن الاستهلاك ، فإلى العلاقة بين الادخار والاستثمار ؟ بعبارة أخرى هل يتحول كل ادخار إلى استثمار أم أن هناك فرق بينهما ؟ الواقع أنه إذا تم الادخار بواسطة شخص قام باستثماره فإن الادخار يتحول مباشرة إلى استثمار ، مثال ذلك أن يمتنع مزارع عن استهلاك قدر من محصوله يشق بقيمته ترعة أو مصرفاً أو يشترى آلة لخمنه أرضه ، فهو هنا قد أدخر واستثمر فى نفس الوقت أى أضاف إلى الطاقة الإنتاجية لأرضه ، فيجب أن تتوفر الفرصة الاستثمارية حتى يتحول الادخار إلى استثمار . ولكن قد يحدث أن يفصل قررو الادخار عن قرار الاستثمار ، أى أن يكون الباعث على الادخار مستقلاً عن الباعث على الاستثمار أى عن وجود أو عدم وجود فرصة استثمارية . فالأفراد قد يدخرون لتأمين مستقبل أولادهم أو لشراء سلعة استهلاكية إلخ . . وإذا كنا بصدد مشروع فقديكون الادخار لتكوين

احتياطي ... إلخ في هذه الحالات لا يتحول الادخار بالضرورة إلى استثمار . . كذلك إذا مول الاستثمار بقروض أجنبية فلإننا نكون بصدد استثمار بدون ادخار محلي ..

وتتضمن دراسة الاستثمار تحديد المقصود بالباعث عليه والمقصود ، بالكفاءة الحديثة لرأس المال وأخيراً دراسة الآثار غير المباشرة للاستثمار أو ما يعرف بالمضاعف .

١ - الباعث على الاستثمار : الواقع أن الباعث على الاستثمار هو الرغبة في الحصول على ربح . وتتوقف فرص الحصول على ربح على وجود اكتشافات جديدة أو أساليب فنية جديدة أو اكتشاف موارد جديدة . . إلخ أى أنها تتوقف على عوامل لا يمكن التنبؤ بها مقدماً كما أنها لا توجد دائماً وبشكل منتظم . بعبارة أخرى يتحمل المستثمر قلداً من المخاطرة عندما يقوم باستثماره ، وقد سبق أن أوضحنا ذلك عند دراسة الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول فلنأخذ طول الفترة التي يستخدم فيها النوع الأول تتضمن قلداً من علم اليقين والمخاطرة بالنسبة للمستثمر ، ولهذا تتوقف الاستثمارات على توقعات المنظمين فيما يتعلق بفرص الحصول على ربح وما إذا كانت متفائلة أم متشائمة ، ولهذا يعتبر الاستثمار من أهم أسباب التقلبات الاقتصادية (١) فعلى أى أساس يتخذ المنظم قراره بالاستثمار ، الواقع أن هذا الأساس ، كما هو الحال بالنسبة لأى قرار اقتصادى ، هو المقارنة بين النفقة والعائد ، وتمثل نفقة الاستثمار في سعر الفائدة الذى يتحمله المستثمر على رأس المال أما عائد الاستثمار فيتمثل فيما يسمى بالكفاءة الحديثة لرأس المال . فما هو للمقصود بهذه الكفاءة ؟ بعبارة أخرى متى يكون الاستثمار فى سلع رأسمالية مربحاً ؟

إذا فرضنا أن مشروعاً معيناً يستطيع شراء سلعة رأسمالية ثمنها ٨٠٠٠ جنيه وعائلتها السنوى الصافى فى المستقبل ، أى بعد دفع كل النفقات ،

(١) انظر M. J. Bailey, 'National Income and The Price Level' Study in Macrotheory' Mc Graw - Hill, London, 1962 ch. IX

١٠٠٠٠ جنيه ، وإذا فرضنا أن هذا المشروع يستطيع أن يقرض (أو أن يقرض) بسعر الفائدة السائد في السوق ، وأن هذا السعر هو 10% ، أفى هذه الحالة يكون أمام هذا المشروع أحد طين لاستثمار أمواله : الأول أن يشتري السلعة الرأسمالية وأن يكسب منها ، ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً أو أن يقرض ثمنها (٨٠٠٠ جنيه) بسعر الفائدة 10% ويحصل على ٨٠٠ جنيه سنوياً . من الواضح أنه من الأفضل للمشروع الإستثمار الرأسمالى لأن عائده أعلى .

إذا بصفة عامة إذا رمزنا ب (س) لتيار للدخل السنوى الصافى للسلعة الرأسمالية وب (ص) لثمنها وب (هـ) لسعر الفائدة ، الذى يجر بدلة عن نفقة الاختيار بالنسبة لرأس المال ، فإن السلعة الرأسمالية تشتري إذا كلفت .

س < ص هـ

حيث أن س هـ هي عائد السلعة الرأسمالية فى حين أن ص هـ تمثل ما كان يمكن كسبه باستثمار ثمن هذه السلعة بسعر الفائدة السائد فى السوق . بعبارة أخرى يكون من المربح شراء السلعة الرأسمالية طالما أن عائدها السنوى يزيد على عائد ثمنها . إذا استثمر على أفضل وجه ممكن آخر ، أى بسعر الفائدة فى السوق .

وبطريقة جبرية بسيطة يمكن أن نضع المعادلة السابقة فى صورتين أخريتين تعبر كلاهما عن القاعدة التى تحددها متى يكون الاستثمار الرأسمالى مفيداً ..

المصورة الأولى هى قصة طرفى المعادلة على (هـ) وبذلك نحصل على

المعادلة الآتية : $S = H$ ، فالجانب الأيمن للمعادلة ليس إلا القيمة الحالية لتيار

الدخل المتولد من الآلة .. فن المفيد شراء الآلة عندما تزيد القيمة الحالية لعائدها الصافى فى المستقبل على ثمنها .

: الصورة الثانية هي قسمة طرفي المعادلة على (ص) ، وبهذا تصبح المعادلة الأصلية على الوجه الآتي : $\frac{ص}{ص}$ ، فالجانب الأيمن للمعادلة ليس إلا الدخل السنوي الصافي للآلة كجزء من ثمنها ، ويسمى هذا معدل عائد رأس المال ، فن ألفت شراء الآلة ظالماً أن عائدتها كجزء من ثمنها يزيد على سعر الفائدة وقت شرائها .

والقاعدة العامة فيما تقدم أن سعر الفائدة في جميع الحالات السابقة يجب أن يعبر بدقة عن نفقة الاختيار الحقيقية لرأس مال المشروع ، فإذا كان على المشروع أن يقرراً إذا كان من صالحه استثمار أصوله في آلة معينة ، فيجب عليه أن يقارن بين الآلة وأفضل استخدام آخر لأصوله . وعلى هذا الأساس فإن القواعد التي تحكم هذه القرارات تنطبق أيضاً على القرار المتعلق باستخدام أصول المشروع الخاصة والقرارات المتعلقة بالإقراض .

٢ - الكفاءة الحدية لرأس المال على مستوى الاقتصاد ككل . (١)

انصب التحليل السابق على سلعة رأسمالية واحدة (آلة مثلاً) ، أما بالنسبة للاقتصاد ككل فإنه يترتب على تزايد تراكم رأس المال بالنسبة لمعرفة فنية ثابتة وحجم سكاني ثابت تعميق رأس المال مما يؤدي إلى انطباق قانون تناقص الميزة وانخفاض العائد الحدي لرأس المال . ولمعرفة لماذا يجب أن يحدث هذا لابد من التفرقة بين مشروع فردي والاقتصاد ككل .

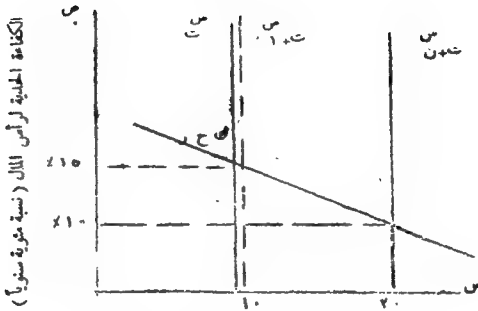
فعندما يريد مشروع معين أن يتوسع في إنتاجه ، فإنه يستطيع شراء قطعة أرض أخرى وأن يبني عليها مصنعاً آخر مماثلاً للمصنع الذي يملكه وأن

(١) J. Lindauer, *Macroeconomics*, 2nd ed., J. Wiley and Sons, New York, pp. 102 - 105.

يستأجر عمالاً جملحاً لتشغيله . بهذه الطريقة يضاعف المشروع ما يملكه فعلاً فكل عامل في المصنع الجديد سيكون له نفس القدر من رأس المال الذي كان لأي عامل في المصنع القديم ، ويظل متوسط نصيب العامل من الناتج الكلي ومن رأس المال كما هو ، ويطلق على هذا توسعة رأس المال : ولكن العمال الجدد في المشروع لابد أن يسحبوا من الأعمال التي كانوا يقومون بها ، فما يستطيع مشروع فردى أن يفعله لا يستطيع الاقتصاد ككل أن يفعله في حالة التشغيل الكامل .

ففي هذه الحالة إذا زاد حجم رأس المال وظل حجم السكان ثابتاً فإن متوسط نصيب العامل من رأس المال لابد وأن يزيد ويغنى هذا استخدام طرق كثيفة رأس المال في الإنتاج وهذا هو المقصود بتعميق رأس المال كما قلنا . وطالما أن رأس المال منتج فإن الناتج يزيد ولكن رأس المال يخضع كغيره من عناصر الإنتاج لقانون تناقص الفله . فقدر الناتج بالنسبة لوحدة من رأس المال لابد أن ينخفض بعد حد معين لأن كل وحدة من رأس المال يتناقص نصيبها من وحدات العمل والأرض التي تعمل معها . وهكذا كلما زاد استخدام الطرق كثيفة رأس المال فإن ناتجه الحدي ينخفض ، فالمنحنى الذي يبين الكفاءة الحدية لرأس المال في هذه الظروف يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين . كما هو موضح في الشكل التالي :

تتقاس الكفاءة الحدية لرأس المال على المحور الصادي وحجم رأس المال على المحور السيني ، وتمثل الكفاءة الحدية لرأس المال ، كما قد منا ، العائد الصافي لوحدة من رأس المال بعد خصم جميع التكاليف وتنخفض هذه الكفاءة بفعل قانون تناقص الفلة في ظل فن إنتاجي وحجم سكاني ثابتين . فإذا كان رصيد رأس المال (س ت) في السنة (ت) فإن سعر القابلة في حالة التوازن يكون ١٥/٠ . لأنه إذا انخفض سعر الفائدة عن هذا الحد فإن أى



حجم الأصول الرأسمالية في المجتمع (بالمليون)

شخص يكون من مصلحته الاقتراض لكي يستثمر ويكسب الفرق . إذا ،
فرضنا أن وصيد رأس المال زاد من (س ت) إلى (س ت + ١) في
خلال سنة واحدة فإن هذا لا يؤثر كثيراً على سعر الفائدة لمرونة الكفاءة
الحدية لرأس المال ، أما إذا استمر حجم رأس المال في الزيادة بالنسبة لقن
إنتاجي وحجم سكاني ثابتين فإن الكفاءة الحدية لرأس المال تنخفض ، فإذا
زاد مثلاً إلى (س ت + ١) فإن الكفاءة الحدية وبالتالي سعر الفائدة في حالة
التوازن ينخفضان إلى ١٠٪ مثلاً إذا زاد وصيد المجتمع من رأس المال من
١٠ مليون إلى ٢٠ مليون كما هو موضح في الشكل السابق .

ولكن هل تقتصر آثار الاستثمار على آثاره المباشرة أم أن

يتعدى ذلك ؟

٣ - آثار المضاعف التي ترتب على الاستثمار : (١)

إذا فرضنا أن الدولة قررت إنشاء مستشفى تكاليفه ١٠ مليون جنيه فإن

W. L. Smith, Macroeconomics, Irwin,

(١) أنظر

Illinois, 1970, pp. 126-133.

هذا المبالغ يوزع على العاملين في المشروع أى أنه يتحول إلى أجور للعاملين وأرباح للمنظم وفوائد لرأس المال وريع للأرض التى تستخدم فى إنشاء المستشفى . تتكون إذا مجموعة من الدخول ، فما هو مصير هذه الدخول ؟
الواقع أن من يحصلون عليها سينفقون جزءاً منها ويدخرون الجزء الآخر ، وواضح أن الجزء الأول هو الأكبر . ويتم هذا طبقاً للميل الحدى للاستهلاك فإذا كان هذا الأخير ٨ فعنى هذا أن ٨ مليون جنيه ستنفق على سلع وخدمات فى حين يدخر ٢ مليون . واضح أن المبلغ الذى سينفق يمثل دخولا لمتجى السلع والخدمات التى سينفق عليها ، وسيقوم هؤلاء المتجبن بإتفاق جزء كبير من الدخول التى يحصلون عليها فإذا كان ميلهم الحدى للاستهلاك هو نفسه بالنسبة للمجموعة الأولى فعنى هذا أنهم سينفقون ٦٤ مليون جنيه ويدخرون ١٦ مليون ، وهنا أيضاً تكون الـ ٦٤ مليون دخولا جديدة لأصحاب السلع والخدمات التى تنفق عليها ينفقون أربعة أخماسها ويدخرون خمسها وهكذا . . . يتبع عن الإنفاق البلى موجات متتالية ومتناقصة من الدخول وفى كل مرحلة يتم توزيع الموجة الجديدة من الدخل بين الاستهلاك والإدخار طبقاً للميل الحدى للاستهلاك . والسؤال الآن هو كيف يتم حساب مجموع هذه الموجات ؟ إذا فرضنا أن الزيادة الأولية كانت (١) فيمكن حساب مجموع هذه الموجات طبقاً للمعادلة التالية :

$$1 + س + ٢س + ٣س + \dots + س ن ، وتكون س أقل من الواحد الصحيح ، بعبارة أخرى يمكن حساب التغير فى الدخل بضرب قيمة التغير$$

فى الإنفاق \times ١ - الميل الحدى للاستهلاك

لأن قيمة المضاعف = $\frac{\text{التغير فى الدخل}}{\text{التغير فى الإنفاق}}$

١ - الميل الحدى للاستهلاك

١ - الميل الحدى للإدخار

$$0 = \frac{1}{1/5}$$

أى أن قيمة المضاعف تساوى مقلوب الميل الحدى للدخار فإذا كان هذا الأخير $= \frac{1}{5}$ فإن المضاعف $= 5$ ، أى أن مجموعة الدخل التى تتكون ابتداء من إنفاق مبدئى قلوه جفيه مثلاً هو خمسة جفيمهات.

ويلاحظ أن تحليل الميل الحدى للدخار للجماعة صعب جداً؛ ويتوقف أساساً على كيفية توزيع الدخل القومى على فئات المجتمع المختلفة وميول كل فئة الحدية للدخار والاستهلاك فهو لا يخطط بمتوسط هذه الميول.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن هناك حدوداً معينة لتطبيق نظرية المضاعف بلونها لا يتبع أثره. هذه الحدود تتج عن عدم استقرار المضاعف من ناحية وعن تحركات الأثمان من ناحية ثانية وهى كل الاقتصاد أخيراً. فعدم استقرار العادات الاستهلاكية للفئات الاجتماعية المختلفة يؤدى إلى عدم استقرار المضاعف. فهذه العادات لا تتوقف فقط على مستوى الدخل ولكنها تتأثر بعوامل أخرى كتوقعات الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمستوى الإنفاق العام مثلاً أو أى أحداث يمكن أن تؤثر على مستوى الاستهلاك كحرب أو أزمة. وبالمثل إذا استخدم المستهلكون من الدخل الجديدة هذه الدخول أو جزءاً منها فى الإكتناز أو فى سداد ديون سابقة فإن آثار المضاعف لا تتحقق.

أما فيما يتعلق بحركات الأثمان فإن التحليل السابق يفترض أنه من الممكن زيادة العرض فى كل مرحلة من مراحل تكون الدخل لمواجهة الزيادة فى الطلب أى أنه توجد فى جميع فروع الإنتاج التى تتجه إليها الزيادة فى الطلب طاقات إنتاجية غير مستغلة واحتياطى غير مستخدم من عناصر الإنتاج.

فالمضاعف لا يحدث أثره إلا فى حالة التشغيل التام أو فى حالة التشغيل الكامل فإنه لا يؤدى إلا إلى ارتفاع الأثمان مما يؤثر على الاستهلاك.

ولهذا لا تنتج آثاره كاملة لأن هذه الآثار تمتصها الزيادة في الائتمان .

ولنفس الأسباب المتقدمه لا تتحقق آثار المضاعف إلا إذا طبق على اقتصاد يمكن أن تؤدي الزيادة في الطلب فيه إلى زيادة في الإنتاج ، أى أنه لا يمكن تطبيقه على اقتصاد لا يستجيب فيه العرض للزيادة في الطلب لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي أى لعدم وجود الجهاز الإنتاجي الكافى أو لعدم استجابته النشاط الإنتاجي للحوافز النقدية أو لهذه الأسباب مجتمعة ، ولهذا فصلاحية المضاعف للدول المتخلفة محدودة إلا فيما تؤدي إليه من ارتفاع الائتمان وما يترتب على هذا من تقييد الاستهلاك .

رأينا حتى الآن العناصر المكونة للناتج القومى وكيفية صياغة الحسابات القومية والعوامل التى تحدد مستوى الدخل القومى وقد سبق أن أوضحنا أن مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يتوقف على حجم ما ينتجه من سلع وخدمات فى فترة معينة ، وسنلخص ، فيما يلى كيفية توزيع الدخل القومى ، أى المقصود بتوزيع الدخل على أفراد المجتمع وكيفية قياس مدى المساواة فى هذا التوزيع وذلك لأن الرفاهية الاقتصادية لا تتوقف فقط على حجم السلع والخدمات المنتجة ولكن أيضاً على مدى المساواة فى توزيعها فكلما كان هذا التوزيع عادلاً زاد مستوى الرفاهية الاقتصادية والعكس بالعكس .

المبحث الخامس

التوزيع الشخوى للدخل القومى

هناك معنيين لتحديد المقصود بتوزيع الدخل القومى . الأول هو التوزيع الوظيفى ويقصد به تحليل نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج فى الدخل القومى ، ويتوقف نصيب كل عنصر على كميته وما يلبغ من ثمن لقاء

خدماته في العملية الإنتاجية ، فنصيب العمل مثلاً يتوقف على عدد العمال ومقدار ما يدفع لهم من أجور (١) .

التعريف الثاني لتوزيع الدخل هو ما يطلق عليه التوزيع الشخصي ، يقصد به تحديد نصيب كل فرد من الدخل القومي ، وهنا نجد أن هذا التحديد لا ينشأ فقط من العمل الذي يقوم به كل فرد وإنما أيضاً مما قد يملكه من أرض ورأس مال في النظم الاقتصادية التي تقرر هذه الملكية ، فإذا كان دخل شخص ١٠٠ جنيه شهرياً فقد يحصل عليها من عمله وقد يحصل على جزء منها من عمله وجزء آخر من منزل يملكه ويؤجره أو أرض له يستثمرها . وهنا أيضاً نجد أن نصيب الفرد من الدخل القومي يتوقف على كمية ما يملكه من عناصر الإنتاج وما يدفع من ثمن مقابل خدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية ، وواضح أن العلاقة هنا طردية أيضاً كما هو الحال بالنسبة للتوزيع الوظيفي ، فكلما زادت كمية مورد وارتفع ثمنه زاد نصيبه في الدخل القومي ، وكلما زادت كمية الموارد التي يملكها فرد وارتفع ثمنها زاد نصيبه من الدخل القومي . وستدرس فيما يلي التوزيع الشخصي ومدى المساواة في هذا التوزيع وكيفية

قياسها .

والواقع أن هذا الموضوع في غاية الأهمية ، فله جوانب سياسية واجتماعية ولكن له أيضاً آثار اقتصادية هامة جداً تتجلى في أن كيفية توزيع الدخل القومي على الفئات الاجتماعية المختلفة ، وميول هذه الفئات الاستهلاكية هي التي تحدد قدرة المجتمع ككل على الادخار وبالتالي على الاستثمار . كما أن مستوى الأجور في كل مهنة هو الذي يحدد مدى إقبال عنصر العمل عليها . وقد قلنا أن الدخل الشخصي يتوقف على العمل الذي يقوم به الشخص وما

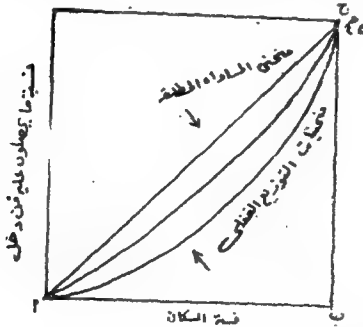
(١) يلاحظ أن نظرية التوزيع الوظيفي تركز اهتمامها على ثمن مساهمة كل عنصر في خلق الناتج القومي ، أما الكمية التي يساهم بها كل عنصر فتم تجاهلها فروع أخرى من النظرية الاقتصادية هي نظريات التشغيل والنمو والتنمية .

ملكه من عناصر إنتاج ، ولذلك فإن نظام الملكية يعتبر من أهم العوامل التي تحدد نصيب الأفراد فإذا تركزت الملكية (أو إذا كانت هناك طبقة في التعليم) فإن درجة المساواة تقل إلى حد كبير ، ولذلك فكل إجراء من شأنه تحقيق المساواة في الملكية بوضع حدا أقصى لها (الإصلاح الزراعى بالنسبة للملكية الزراعية) أو جعلها للمجتمع (وكذلك مجانبه التعليم) يودى إلى درجة أعلى من المساواة في توزيع الدخل . ولكن لا يجب أن يفهم من هذا أن الملكية هي العامل الوحيد فلاشك أن العمل هو المصنر الأساسى للدخل بالنسبة لعدد كبير من الأفراد ، فإذا زاد ثمن العمل أى حجم الأجور بالنسبة لثمن الأرض أو رأس المال فلا جدال فى أن هذا يودى إلى قدر أكبر من المساواة فى توزيع الدخل القومى بعبارة أخرى تساهم ملكية الموارد التي للفرد والعمل الذى يقوم به فى تحديد نصيبه من الدخل القومى ، ويتوقف هذا على الأثمان النسبية للموارد التي يملكها والعمل الذى يقوم به ، والأمر مرجعه فى النهاية ، فى تحديد الأهمية النسبية لمكونات الدخل إلى العلاقة بين ثمن العمل و ثمن غيره من الموارد التي يملكها الفرد .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن تحقيق المساواة المطلقة فى توزيع الدخل القومى أمر مستحيل ، بل أن آثاره ضاره جداً على إنتاجية الأفراد . فلو فرضنا أن المساواة المطلقة فى ملكية الأرض ورأس المال قد تحققت سواء بتوزيعهما بالتساوى التام على جميع أفراد المجتمع أو بنقل مائتيهما إلى المجتمع فإن العمل يظل سبباً أساسياً للتفاوت فى مستوى الدخل . فالعمل ليس من نوع واحد ولتوفير الحوافز الضرورية ورفع المستوى المهني والثقافي للعاملين لابد أن يكون هناك تفاوت فى الدخل ، فلا يعقل أن يتساوى أجر المهندس وأجر العامل اليدوى والعامل الفني وإلما أنفق أى شخص أى جهد أوقت فى سبيل تحسين مستواه المهني والثقافي ، فتوفير الحوافز الإنتاجية يتطلب دون أدنى شك قدراً معيناً من التفاوت فى الدخل .

إذا انتهينا إلى هذه النتيجة يصبح السؤال هو كيف يمكن أن نقيس مدى

المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد ؟ الواقع أن ذلك يتم بما : - خدام ما يسمى بمنحنى لورنر نسبة إلى إسم العالم الذي صاغه (١) ، والفكرة الأساسية لهذا المنحنى هي المقارنة بين نسبة معينة من مجموع السكان ونسبة ما تحصل عليه من الدخل القوي . فإذا فرضنا أن ٥٪ من السكان يحصلون على ٥٪ من الدخل ثم نظرنا إلى مجموعة أخرى تمثل ١٠٪ من السكان فوجدنا أنها تحصل على ١٠٪ من الدخل وهكذا . . . أي أن نسبة معينة من السكان تحصل على نسبة مماثلة من الدخل فإننا نكون بإزاء تساوي مطلق في توزيع الدخل . ومن الممكن أن نتصور عكس هذا الفرض تماماً بمعنى أن كل السكان لا يحصلون على شيء من الدخل القوي الذي يحصل عليه بأكمله شخص واحد فقط . هذين الفرضين يمثلان للوضعين المتطرفين في توزيع الدخل أي التساوي المطلق والتفاوت المطلق . والواقع طبعاً غير ذلك إذ يتم التوزيع الفعلي بين هذين الوضعين المتطرفين ، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً على النحو التالي :



M. C. Lorenz, , Methods of Measuring the (١)
Concentration of Wealth The American Statistical Association
vol. ٩. ١٩٠٥ pp. ٢٠٥ - ٢١٩.

فيتم قياس نسبة السكان على المحور الأفقى ونسبة ما يحصلون عليه من الدخل على المحور الرأسى . ويمثل المنحنى (أ ج) زاوية مقدارها ٤٥ درجة مع المحورين الأفقى والرأسى أى أن كل نقطة عليه تبعد بعداً متساوياً عن هذين المحورين فهو إذاً منحنى التساوى المطلق . أما منحنى التفاوت المطلق فهو المنحنى (أ ب ج) والحقيقة تتوسط هذين الغرضين المتطرفين كما قلنا ، وهى موضحة فى الشكل بمنحنيات التوزيع الفعلى . ويلاحظ أنه كلما اقترب منحنى التوزيع الفعلى من المنحنى (أ ج) قلت درجة عدم المساواة وكلما ابتعد عنه زادت درجة عدم المساواة .

ويستخدم منحنى لورنز ليس فقط فى قياس مدى المساواة فى توزيع الدخل وإنما فى مجالات أخرى أيضاً . فهو يستخدم فى مقارنة درجة التساوى فى بلاد مختلفة فى نفس الوقت أو فى نفس المدة فى فترتين مختلفتين ويمكن كذلك استخدامه فى قياس تأثير الإجراءات المختلفة التى تتخذ فى إطار السياسة الاقتصادية أو التخطيط الاقتصادى على المساواة فى توزيع الدخل كغرض ضرائب تصاعدية على الدخل وعلى رأس المال أو رفع أجور العمال ، أو إشراكهم الأرباح أو تخفيض أثمان السلع الضرورية لرفع القوة الشرائية لمحدودى الدخل إلخ ويتم ذلك بمقارنة منحنى لورنز قبل تنفيذ مثل هذه الإجراءات وعمل منحنى آخر للتوزيع بعد تنفيذها .

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

ينقسم العالم حالياً إلى مجموعتين من الدول : الدول المتقدمة التي يتمتع الأفراد فيها بمستوى معيشي مرتفع ومستوى ثقافي واجتماعي متقدم ، والدول النامية أو المتخلفة التي ينخفض فيها المستوى المعيشي والثقافي للأفراد . وليس لهذا التقسيم علاقة بالنظام السياسي أو الاجتماعي ، فالدول الأولى تضم نظاماً اشتراكية ورأسمالية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) وكذلك الثانية (ساحل العاج والجزائر) كما أن درجات التقدم أو التخلف تختلف . والواقع أن هذا التوزيع على مشاكل لا حصر لها كما أنه يهدد السلم العالمي لما يمكن أن يقع من صدامات مستعينة هاتين المجموعتين من الدول ، ومن هنا اهتمام المنظمات الدولية والمنظمات في كلا المجموعتين به ، وزاد من هذا الاهتمام حصول عدد كبير من الدول المتخلفة على استقلالها وتحررها من الاستعمار الذي كان ولا يزال يحاول استغلالها اقتصادياً وما يساهم في تفاقم هذا الوضع أن القدرة على النمو أكبر في الدول الغنية ، لارتفاع الدخل فيها وقدرتها على الادخار والاستثمار . منها في الدول الفقيرة ، فعدلات النمو في الأولى تتراوح بين ٩.٧٪ في حين لا تتجاوز ٥.٠٪ في الثانية .. ويزيد من حدة هذا الموقف أن الدول الغنية حاولت لزيادة نفوذها السياسي وضمان أسواق واسعة لمنتجاتها ، أن تجذب الدول المتخلفة إلى دائرة نفوذها وأن ت فرض عليها اتباع نموذج التنمية الذي سارت عليه والذي يلائم مصالحها ، ووقعت دول نامية كثيرة في هذا الفخ وطبقت سياسات مستوردة لا تتفق مع أوضاعها ولا مع مصالحها . على أن تردد أبناء الدول الفقيرة على الدول الغنية جعلهم يدركون مدى الهوة التي تفصل بينهم وبين أبناء الدول المتقدمة ومساعد في إحصائهم بمشكلة التخلف الرهيبة ، والإحساس بمشكلة هو الخطوة الأولى نحو حلها ، فما هي أبعاد مشكلة التخلف وما هي الوسائل التي يمكن اتباعها لحل هذه المشكلة ؟

المبحث الأول

خصائص التخلف الاقتصادي وعقبه

نقطة البدء في هذه الخصائص هي انخفاض الناتج القوي أى الدخل القومي في الدول المتخلفة وبالتالي انخفاض نصيب كل فرد منه ، ويرتبط على هذا انخفاض قوتهم الشرائية وقدرتهم على الادخار ، وعدم القدرة على التوسع في الاستهلاك الضروري لزيادة الطاقة الإنتاجية ، كما يحول دون ذلك أيضاً عدم وجود الطلب الكافي نتيجة انخفاض الدخل . وقد سبق أن أوضحنا صعوبات التكوين الرأسمالي في البلاد المتخلفة ورأينا معدل الاستهلاك الضروري المنخفض ولأن ما يتم تكوينه ضئيل بكثير من هذا الحد ، وواضح أننا هنا يلزم ما اصطلاح على تسميته في علم الاقتصاد بالحد : فرصة للفقر .

إذا قربت على انخفاض الدخل والاستهلاك عدم القدرة على التوسع في التعليم العام والضيقة وانتشار الأمية وانصاف المسلمين على نطاق واسع وعدم توافر التكنولوجيات الفنية التي لا غنى عنها كالمهندسين بكافة أنواعهم والأطباء والمهندسين بمختلف تخصصاتهم والمحاسبين والإداريين الخ . ويرتدى هذا إلى تخلف وسائل الإنتاج وعدم قدرة هذه الكوادر على استيعاب التطور التكنولوجي المتسارع والإسراف والتبذير في استخدام القدر المحدود المتاح من رأس المال وارتفاع نفقة الإنتاج ، فإذا كمل بصيغة إنتاج وطني مماثل لإنتاجهم لم دولة عظيمة أوجدنا أن جروح المنتجات الوطنية أقل بكثير في حين أن نفقة إنتاجها أكبر بكثير ، على الأقل في المراحل الأولى للتجربة ، ولهذا يستحيل طلب أن تنافس منتجات الدول المتقدمة سواء علياً أو تخارجياً . وأكثر من هذا نأفرا ما توجد مثل هذه الصناعات ، فأصحاب رؤوس الأموال ينجحون إلى أنواع الاستهلاك المضمونة السهلة التي تضمن لهم عائدا مرتفعا دون جهد يذكر كالتجارة أو المضاربات العقارية على الأراضي والمنازل التي يرتفع ريعها نتيجة الزيادة السكانية والعمالية . فهم لا ينجحون إلى أنواع الاستهلاك التي تتطلب نفرا من المخاطرة وتتطلب وقتا كما هو الحال في

القول المشبه ، وإنما يقتصر على أنواع الاستثمار السهلة المضمونة وينتج عن ذلك أن تبقى موارد الدول المتخلفة دون استغلال بل وأكثر من هذا فإن التجار والمستوردين يحاربون التصنيع لأنه يقضى على أرباحهم ، يضاف إلى هذا كله عدم الاستقرار السياسى فى كثير من الدول المتخلفة ، وواضح ضرورة هذا الاستقرار لأمكان إتباع سياسة تنمية متصلة ومتجانسة ، فالصراع على السلطة يؤدي إلى عدم الاستقرار والسبب الرئيسى فى هذا الصراع هو الرغبة فى الاستئثار بالقلوب الأعظم من الدخل القومى المنخفض كما قلنا ولهذا لا يبقى إلا صراع ضئيل للغاية العظمى من السكان وترداد حلقة الصراع .

وواضح أن حلقة الفقر التى تكلمنا عنها تكتمل . فنقطة البدء فيها انخفاض الدخل وبالتالي عدم القدرة على التكوين الرأسمالى لضعف القوة الشرائية وعدم توافر الحد الأدنى من الخدمات والتعليم الضرورى لضمان قوة عاملة صحية وقادرة ، وبالتالي تختلف أساليب الإنتاج وعدم وجود الابتكار والتجديد وعدم توافر الاستقرار السياسى وكل هذه العوامل تساهم ببلورها فى انخفاض الدخل إذ لا يمكن زيادته فى ظلها . وبالتالي يصبح أهم هدف هو كسر هذه الحلقة والعمل على زيادة الدخل ، وقد سبق أن أوضحنا كيف يمكن رفع قدرة المجتمع المتخلف على زيادة التكوين الرأسمالى عن طريق الادخار الإجبارى واستخدام البطالة المقننة ، كما أوضحنا الحلول التى تفرض نفسها على هذه السياسة والتى يجب أن تكون واضحة لتلافي آثارها الفاسدة . ولا يقتصر الأمر على الأوضاع الداخلية للدولة المتخلفة . فكل دولة تدخل فى علاقات مع غيرها من الدول . وما هيئنا هنا هو العلاقات التى توجد بين المصنوعتين التى تكلمنا عنها أى الدول ، المتقدمة والدول المتخلفة .

فالدول المتخلفة توجد فى حالة تبعية اقتصادية للخارج ، وينتجى هذا عن أكثر من مجال . فهى كثيراً ما تعتمد فى الحصول على ما يلزمها من النقد الأجنبى الضرورى لشراء السلع الصناعية من الدول المتقدمة ، على تصدير هذه عهود جداً من المواد الأولية الزراعية أو الاستخراجية إلى هذه الدول .

كما أن ارتباط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة استعمارياً جعل الدول المتخلفة ترتبط بالدول المتقدمة في أنظمة نفدها وائتمائها . ولهذين السببين فكل تغير في أثمان المواد الأولية أو في نظم النقد في الدول المتقدمة ينعكس أثره ينتهي القسوة على اقتصاد الدول المتخلفة . فأى انكماش اقتصادى في الدول المتقدمة، يؤدي إلى انخفاض ما تستورده من مواد أولية وبالتالي انخفاض حصيلة الدول المصدرة لهذه المواد من النقد الأجنبي ولما كان مستوى الاستهلاك فيها منخفضاً فإنها لا تستطيع تخفيض وارداتها من السلع الاستهلاكية وبهذا تضطر إلى تخفيض وارداتها من السلع الرأسمالية : ومن ناحية أخرى فقد أدى استغلال الدول النامية، ورغبتها في استغلال مواردها بنفسها إلى أن حاولت الدول المتقدمة ونجحت في إيجاد بدائل لما كانت تستولى عليه من الدول المتخلفة ، وأوضح أمثلة لذلك الألياف الصناعية التي حلت إلى حد كبير محل الألياف الطبيعية؛ كالقطن والصوف في صناعة المنسوجات والمطاط الصناعى الذى حل محل المطاط الطبيعى ، والمحاولات التي تبذل حالياً لإيجاد بديل من الطاقة النووية بالنسبة للبرول كصناعات أسامى للطاقة . يضاف إلى ذلك أن الكفاءة الإنتاجية في الدول المتقدمة في تقدم مستمر ، ولهذا تستخدم المواد الأولية بفعالية أكبر أى أنها تحتاج إلى قدر أقل منها للحصول على نفس الناتج . ومن ناحية أخرى سبق أن ذكرنا أن جودة المنتجات في الدول النامية أقل من مثيلاتها في الدول المتقدمة الصناعية وبالتالي لا تستطيع منافسة هذه الأخيرة ويتطلب هذا الوضع حماية جمركية من الدول الناشئة لمنتجاتها الوطنية ، ولكن كلامنا هنا ينصب على قدرتها على تصدير هذه المنتجات إلى الخارج للحصول على النقد الأجنبي ، وهذا يتطلب من الدول المتقدمة أن تمنح منتجات للدول المتخلفة بعض المزايا كتخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على هذه السلع عند وصولها إلى الدول المتقدمة أو تخليد حصص من الناتج القومى للدول المتخلفة يصير للدول المتقدمة ولكن هذه المزايا يقاومها رجال الصناعة

في الدول الأخيرة ، كما أنها تثير مشاكل عملية كثيرة يحاول هؤلاء مضاعفتها للحد من أثرها عند ما توجد .

هذه هي الصورة سواء في داخل الدولة المتخلفة أو في علاقتها بالدول المتقدمة ، فإما هي وسائل العلاج الممكنة ؟ هذه الوسائل يطلق عليها سياسات التنمية وسندرسها في المبحث الثاني من هذا الفصل .

المبحث الثاني

سياسات التنمية

قدما أن الاختناق الأساسي في الدول المتخلفة هو انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القدرة على التكوين الرأسمالي ، واتجاه التفرغ الضئيل منه إلى استثمارات سهلة ومضمونة ولكنها لا تفيد كثيرًا لعملية التنمية . وقد سبق أن أوضحنا عند دراسة التكوين الرأسمالي أن زيادة في الدخل القوي مقدارها ٥% تتطلب استثماراً قدره ١٤% من الدخل القوي إذا كان معامل الاستثمار ٢٠ و ٣% من هذا الدخل إذا كان المعامل ٤ ، وأن ما يتم استثماره فعلاً يقل كثيراً عن هذه النسبة . ولهذا يجب أن تنصب سياسة التنمية على تعويض هذا النقص . وقلنا أن هذا التعويض يتم بالعمل على زيادة المدخرات الاختيارية أو الإجبارية بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورفع أثمان السلع أو هذه الوسائل مجتمعة كل ذلك للحد من الاستهلاك وإمكان تكوين فائض يستخدم في التكوين الرأسمالي وقلنا أيضاً أنه يمكن التوسع في الإصدار النقدي وأنه يترتب عليه ارتفاع الأثمان والحد من الاستهلاك . وبيننا حدود هذه الوسائل كلها فالمغالة في الضرائب تحد من إمكانيات الادخار ؛ وكذلك رفع الأثمان عن طريق الضرائب غير المباشرة أو الإصدار النقدي يترتب عليه تخفيض القوة الشرائية فإذا انخفضت دون حد معين فإن هذا يؤدي إلى نقص الطلب على منتجات الصناعة مما يحول دون توسعها . كذلك إذا استخدمت حصيلة الضرائب أو الفائض الناتج عن الإصدار أو رفع الأثمان لآفي أغراض التنمية وإعما في الإتفاق الحكومي الاستهلاكي فإننا لا نحقق الهدف المنشود وهو التنمية

وإنما تقتصر على تحويل الإئتمان الاستهلاكي من مجموعة إلى أخرى .

هذا عن المصادر الداخلية الممكنة لتمويل التنمية وحلها ، وبإضافة إليها القروض والمساعدات الخارجية . وقد تكلمنا عنها أيضاً عند الحديث عن التكوين الرأسمالي وعن الاستثمار فقلنا أن الاستثمار يمكن أن يتم بلا تدخل داخلي إذا تم تحويله عن طريق قروض ومساعدات أجنبية . ولكن يلاحظ أن حجم هذه القروض والمساعدات غالباً ما يكون محدوداً أنه لا يمكن الاعتماد عليه بصفة رئيسية لتحويل التنمية ، كما أنه يمثل عبئاً متصلاً عند سداد القرض وفوائده ضلوعاً يمكن أن تربط به من شروط سياسية أو عسكرية تتنافى مع استقلال الدول النامية ومتطلبات تنميتها .

ولهذا فالمصدر الأساسي لتمويل التنمية يجب أن يكون المجهود الذاتي

للدول المتخلفة ، والذي أوضحنا وسائله المختلفة .

وأياً كانت وسيلة التمويل فإن التساؤل يثور عن النموذج الذي يجب اتباعه حتى تنجح عملية التنمية وهل هو النموذج الرأسمالي أم النموذج الاشتراكي . سبق أن تعرضنا لهذا الموضوع عند دراسة المشكلة الاقتصادية وكيفية حل النظم الاقتصادية المختلفة لهذه المشكلة . ونضيف هنا أن لكل دولة مشاكلها الذاتية المتميزة عن مشاكل سائر الدول وأن محاولة كل معسكر جذب الدول النامية إليه في اتباع نموذج قد قرب عليها نتائج صارة بهذه الدول ، ولهذا حاولت أن تجد لها طريقاً ثالثاً يمثل في مراعاة الاعتبارات المحلية ومحاولة الأخذ بالنواحي الإيجابية لكل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي ولهذا وجدت تجارب كال تجربة البوغندية في التسيير الذاتي للمشروعات والتجربة الصينية وغيرها . فالدول النامية يجب عليها أن تدرس تجارب الدول الأخرى لاتخاذها بما يحذاقها ولكن لتستعين بالوسائل والمناهج التي نجحت في مثل ظروفها ، فلم يعد التخطيط مثلاً قاصراً على الدول الاشتراكية بل يؤخذ به على نطاق واسع في الدول الرأسمالية كذلك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فهو ضخم في

كلا المسكرين والفرق بينهما في الدرجة وليس في الطبيعة ، كذلك ضرورة وجود قدر من الاستغلال الذاتي للشروعات والامركزية الإعلولة الاقتصادية لتلافى أخطاء التخطيط المركزي الجامد كل هذه وسائل يؤتمتد بها على نطاق متزايد في الاقتصاديات الاشتراكية .

ولكن نتجج السياسة الاقتصادية المناهضة للدول النامية لابد أن يعدل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بما يضع حداً للإجحاف بحق الدول النامية .

فهذه الأخيرة يجب أن تنوع إنتاجها حتى لا تعتمد على سلعة واحدة لوطد محدود من السلع في صادراتها وما يتخرج من هزات تؤثر على اقتصادها تأثيراً شاملاً .

كما يجب أن تنظم جارة المواد الأولية بما يضع حداً لتكتل الدول الصناعية المتقدمة وفرضها السياسة التي تلائم مصالحها في الوقت الذي تزيد فيه باستيراد أمن السلع الصناعية التي تلجأها الدول الصناعية المتقدمة لتخفيض أمن المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة المقص أي الساع الهوة بين طين النوعين من الأمن بما يضر باستمرار بمصالح الدول النامية ، ولن يتأتى هذا إلا عن طريق التنسيق بين سياسات الدول الأخيرة وتكوينها اتحادات اقتصادية تستطيع الوقوف فوجه الهيكللات الاقتصادية في الدول المتقدمة ولعل من أهم الأمثلة الماصرة لهذا والتي يجب أن توجد بالنسبة لمصادر السلع والمواد الأولية للدول النامية ، هو منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) (١) .

(١) أنظر دياً مقالاً بالتمنية الاقتصادية طرفة أسطفانا المذكور فيه زكي خالفي م الكتاب الأول مسند الدراسات والبحوث العربية ١٩٦٦ ، والمكتب الثاني دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٧ .

الباب الرابع

الأثمان

مقدمة :

موضوع نظرية الثمن وأهميتها :

الثمن هو مبلغ من النقود يدفع في سبيل الحصول على سلعة معينة . ويعبر
ثمن السلعة عن قيمة مبادلتها بالنسبة للسلع الأخرى . فإذا كان ثمن قنطار
القطن ١٥٠ جنيه و ثمن أردب القمح ٥٠ جنيه فمضى ذلك أن قيمة مبادلة القطن
بالنسبة للقمح هي :

$$١ \text{ قنطار قطن} = ٣ \text{ أردب قمح}$$

$$\text{أردب قمح} = \frac{١}{٣} \text{ قنطار قطن}$$

وإذا كان ثمن الدراجة ٣٠٠ جنيه فإن قيمة مبادلتها بالقطن والقمح تكون
١ دراجة = ٢ قنطار قطن = ٦ أردب قمح .

فثمن السلعة معبراً عنه بالنقود ، ليس إلا تعبيراً عن قيمة مبادلة هذه
السلعة بالسلع الأخرى .

وفي المجموعات البالية ، حيث لم يكن للنقود كوسيط للمبادلة وجود
وحيث كانت المبادلات تتم عن طريق المقايضة ، كانت الأثمان عبارة
عن قيم المبادلة بين السلع المختلفة بمعنى أن قنطار القطن كان يبادل بثلاثة
أردب قمح .

وقد أدت عيوب المقايضة إلى ظهور النقود كمقياس مشترك للقيم وأصبح
لكل سلعة ثمن نقدي يعبر عن قيمة مبادلتها بالنسبة للسلع الأخرى . هذا

التعبير النقدي عن قيمة السلع لا ينفي أن موضوع نظرية الثمن هو دراسة قيمة مبادلة للسلع بالنسبة للسلع الأخرى ، أى أن موضوع نظرية الثمن هو الإجابة على السؤال الآتى : لماذا تساوى السيارة ، مثلا ، أربعين دراجة والدراجة قطارين من القطن وهكذا ؟ ومعنى هذا أن نظرية الثمن تعنى بثمن السلعة فى علاقته بأثمان السلع الأخرى أى المستوى النسبى للأثمان المختلفة . ولكن نظرية الثمن لا تعنى بثمن السلعة فى ذاته فهذا هو موضوع نظرية النقود التى تحاول تفسير قيمة النقود أو تفسير المستوى المطلق للأثمان . فإذا كان ثمن قطار القطن يساوى مثلا ١٥٠ جنيه وأردب القمح خمسون جنيهه وإذا سددت أن تضاعفت الأثمان بحيث أصبح قطار القطن يساوى ثلاثمائة جنيهه وأردب القمح ١٠٠ جنيه فلنا نكون بإزاء ظاهرتين متميزتين الأولى هى العلاقة النسبية بين القمح والقطن أى قيمة مبادلة القطن بالقمح وهى فى هذه الحالة لم تتغير إطلاقا وهذا هو موضوع نظرية الثمن التى يطلق عليها أيضا نظرية القيمة لأنها تدرس ، كما قدمنا العلاقة النسبية بين قيم السلع المختلفة .

والظاهرة الثانية هى المستوى المطلق للأثمان أو القوة الشرائية للنقود فإن تضاعف مستوى الأثمان يعنى انخفاض القوة الشرائية بمقدار النصف وهو ما تحاول النظرية النقدية تفسيره .

والواقع أن نظرية الثمن هى حجر الأساس فى الدراسات الاقتصادية فهذه النظرية تهدف إلى تفسير سبب ارتفاع أثمان بعض السلع بالنسبة للبضى الآخر والعوامل التى تؤثر فى ثمن السلع ارتفاعا وانخفاضاً ، وفى النظام الرأسمالى يتم تخصيص الموارد عن طريق التغير فى ثمن السلع بالنسبة للسلع الأخرى ~~مما~~ فى النظام الاشتراكى لم تعد أهمية دراسة الثمن فهو يعتبر أداة لا غنى عنها بالنسبة للسلطة المركزية لتحديد أو لتشجيع استهلاك سلع معينة لما تبغى من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية إلخ .

ولاتنف أهمية دراسة الثمن عند هذا الحد فهى تتجاوزه إلى مجال الرغاية الاقتصادية فستوى معيشة الفرد يتوقف على دخله فإذا زاد هذا الدخل

وبقيت الأثمان ثابتة ارتفع مستوى معيشته والعكس بالعكس ولهذا يجب أن نعرف العوامل التي تحدد دخل الفرد ، فدخل الفرد ليس إلا ثمن الخدمة التي يؤديها كمنتج . فإذا كان عاملاً فإن دخله يتوقف على ثمن العمل أي الأجر ، وإذا كان مالكا لأرض فإن دخله يتوقف على ثمن الخدمة التي تؤديها هذه الأرض في الإنتاج وهكذا . فالصلة وثيقة بين ثمن الخدمة التي يؤديها العنصر وبين مقدار ما يحصل عليه من دخل ، وهذا يحدد بالتالي مستوى رعايته الاقتصادية .

وقد كانت قيم الأشياء من أهم الظواهر التي شغلت المفكرين منذ أقدم العصور ، فقد تسألوا عن السبب الذي يجعل كمية معينة من الذهب تزيد في قيمتها عن كمية ماثلة من الملح أو الماء وهل هنالك صفة كامنة في الشيء تجعله مرتفع القيمة ، وما هي هذه الصفة ، وهل لتعدد الأشياء علاقة بقيمها أم أن هذه القيمة ترجع إلى متعتها ؟ .

وقد تعرض آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث ، لهذه المشكلة وبلد جهلاً كبيراً في مؤلفه ثروة الأمم الذي نشر سنة ١٧٧٦ لتفسير هذه الظاهرة (١) . ويمكن إجمال فكر آدم سميث في هذا الخصوص فيما يلي :-

١ - التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، فقد كان آدم سميث يرى أن لكل شيء قيمتان الأولى هي قيمة الاستعمال أي قيمة الشيء بالنسبة لمن يستعمله بصرف النظر عن قيمة السوق ، والثانية قيمة المبادلة وهي القيمة التي تتبادل بها البضعة في السوق ، وقد تخطفت القيمتان اختلافاً كبيراً ، فالماء له قيمة مرتفعة جداً في الاستعمال ومع هذا فقيمتها التبادلية محدودة وبالعكس فالماس قيمته الاستعمالية ضئيلة في حين أنه باهظ القيمة في المبادلة .

٢ - لم يحاول آدم سميث أن يفسر قيمة الاستعمال أو أن يربط بينها

وبين قيمة المبادلة وركز جهده على الأخيرة محاولاً تفسيرها . وعنده أن
المحتصات تمر بمرحلتين الأولى فطرية قبل تراكم رأس المال وقبل أن
تصبح الأرض عملاً للملكية الفرعية ويكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد
في هذه المرحلة ، ولهذا يعتبر العمل هو أساس القيمة بمعنى أن قيمة السلعة
تتحدد بمقدار ما يبذل فيها من عمل . ولكن المجتمع لا يثبت أن يتجاوز
هذه المرحلة الفطرية فيتراكم رأس المال وتصبح الأرض عملاً للملكية
الخاصة فلا يكفي العمل لكي يكون أساساً لقيمة مبادلة السلعة لأن الرأسمالي
لا بد أن يحصل على مقابل لاستخدام رأسماله ، كما يجب أن يحصل
مالك الأرض على مقابل لاستخدامها ، وعلى هذا فلا بد أن يكفي ثمن السلعة
لرفع أجر العامل وبيع رأس المال (لوالهائلة) وبيع الأرض أي أن قيمة
مبادلة سلعة معينة تتحدد بنفقة إنتاجها من أجور وأرباح (أو فوائد)
وبيع ، وهذه هي نظرية نفقة الإنتاج في تحديد قيمة المبادلة .

ومن الواضح أن آدم سميث قد تردد بين نظريتي العمل ونفقة الإنتاج
كأساسين لتحديد القيمة . ثم تبعه ريكاردو ، فلم يتردد في نهذ نظرية نفقة
الإنتاج ولا أخذ بنظرية العمل ومحاولة تعميمها لأن نظرية نفقة الإنتاج
تقتصر على تفسير قيمة السلعة بأثمان عناصر الإنتاج أي بقيمة سلع أخرى تحتاج هي
نفسها إلى تحديد . وعلى هذا أخذ ريكاردو (١) بنظرية قيمة العمل ومؤكد أنها قيمة
السلعة تتحدد بما يبدل فيها من عمل ، أما رأس المال فهو ليس إلا عملاً مخزوناً .
وبالنسبة للأرض وضع ريكاردو نظريته في الربح ومؤكد أنها إنما يحصل عليه صاحب
الأرض لا يدخل في تحديد قيمة السلعة وإنما يتحدد بها ، أي أن ربح الأرض
لا يعتبر سبباً في قيمة السلعة وإنما نتيجة لهذه القيمة . وقد كان لهذه النظرية
أبلغ الأثر على المدرسة التقليدية بل أنها أصبحت أساساً للفكر الاشتراكي ،

فقد أخذ بها ماركس وأقام عليها نظرياته الخاصة بالاستغلال وتناقص معبد الريح إلخ...

على أننا إذا أمعنا النظر في النظرية التقليدية لوجدنا أنها تفسر القيمة بصفة كامنة في السلعة سواء كانت تفتق إنتاجها لوكية العمل المبذول في هذا الإنتاج، ولكنها لم تهتم بمفظة السلعة كأحد عناصر تحديد القيمة. لاشك أن تفرقة آدم سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة تحتوي على تعرض لفكرة المنفعة لأن قيمة الاستعمال ليست إلا منفعة السلعة بالنسبة لمن يستعملها ولكنه لم يهتم يبحث هذه الظاهرة أو تطويرها ولم تنجح محاولات بعض من تبوء لاختطها في الاعتبار أمام سيطرة أنكار ريكاردو.

ولاشك أن منفعة السلع عنصر هام من عناصر تحديد قيمتها ولا يمكن الاقتصاد في هذا الشأن على تفتق إنتاجها أو كية العمل المبذولة في إنتاجها. فقد يتكلف إنتاج سلعة معينة آلاف الساعات أو آلاف الجنيهات ولكنها قد تكون رديئة الصنع وغير صالحة لأداء الغرض الذي أنتجت من أجله، وبهذا تكون عديمة القيمة بالرغم مما بذل في إنتاجها من جهد أو تفتق. وقد كان من أوائل المفكرين في هذا المجال الاقتصادي الفرنسي كوندياك (١٧٧٦) والألماني جوسن (١٨٥٤) ولكن فكرة المنفعة لم تأخذ مكانها الصحيح في نظرية القيمة إلا عندما ظهرت النظرية التقليدية الحديثة على أيدي جيفوتز الإنجليزي وفالراس الفرنسي ومنجر المساوي: فإلهم يرجع الفضل في اكتشاف فكرة المنفعة الحديثة وقانون تناقصها أي بيان العلاقة الصحيحة بين المنفعة والقيمة (١).

وواضح مما تقدم أن النظرية التقليدية تفسر القيمة بنفظة الإنتاج أو كية العمل وأن النظرية التقليدية الحديثة أدخلت فكرة المنفعة، ومن السهل يعد ذلك الربط بين هذه العناصر وبين العرض والطلب باعتبارهما القوتين اللتين تحددان قيمة السلعة.

(١) انظر F. Perroux : "La valeur", P.U.F., Paris pp. 158 - 302.

فمنفعة السلعة تعبر عن طلب المستهلك . فالشخص يطلب السلعة لمنفعتها بالنسبة له أى لصلاحياتها لإشباع حاجة من حاجاته ولهذا فالمنفعة عنصر أساسى فى دراسة الطلب . أما نفقة الإنتاج فهى من العوامل الأساسية فى تحديد عرض السلعة لأن النفقة التى يتحملها المنتج تحدد مدى استعداده لإنتاجها . ولهذا فالنفقة عنصر أساسى فى دراسة عرض السلعة . وقد كان للاقتصادى الإنجليزى الفرد مارشال الفضل فى الربط بين العرض والطلب وعلاقتهما بتحديد ثمن السلعة وتقلباته وبالمنفعة ونفقة الإنتاج .

ومن الواضح كذلك أن كيفية تحديد الثمن تتوقف على الوضع الخاص بكل منتج فقد يكون واحداً من كثرة نتج السلعة وقد ينفرد بإنتاجها ولاشك أن سلطاته تختلف فى الحالتين ، وإلى جانب هذين الوضعين توجد أوضاع أخرى كثيرة سنلخصها تفصيلاً ولذلك سنبدأ بدراسة الثمن فى المنافسة الكاملة ثم فى ظل الاحتكار وأخيراً فى ظل المنافسة غير الكاملة .

الفصل الأول

التمن في المنافسة الكاملة

تتحقق المنافسة الكاملة بالنسبة لسعة معينة إذا توافرت الشروط الأربعة الآتية :

(١) كثرة البائعين والمشتريين :

والكثرة هنا مدلول معين ، فهي تتوفر إذا كان ما يبيعه لمحد المتجين لا يمثل إلا نسبة تافهة من مجموع عرض السلعة وكذلك إذا كان ما يحصل عليه أحد المشتريين لا يمثل إلا نسبة تافهة من مجموع طلب السلعة ، بمعنى أنه لا يكون في استطاعة أحد المتجين أو أحد المشتريين على انفراد أن يؤثر في ثمن السلعة عن طريق الزيادة أو الإنقاص في الكمية التي يشتريها أو يطلبها . ويتبع عن توافر الكثرة بهذا المعنى أن يصبح الثمن مستقلاً تماماً عن تصرفات منتج فرد أو مشتر واحد ، فهو لا يتأثر إلا بمجموع تصرفات المتجين أو المشتريين . أما إذا استطاع منتج واحد أو مشتر واحد أن يؤثر على ثمن السلعة فإن المنافسة الكاملة لا تتحقق .

(٢) التجانس للمنتج بين وحدات السلعة :

يجب لكي تتوافر المنافسة الكاملة أن تتجانس وحدات السلعة تجانساً مطلقاً بحيث تقوم كل وحدة مقام الأخرى تماماً . في إشباع نفس الحاجة كالقطن أو القمح من صنف معين .

أما إذا كانت بعض الوحدات لا تقوم مقام الوحدات الأخرى في إشباع نفس الحاجة فإننا لا نكون بصدد سلعة واحدة وإنما بصدد سلع متعددة ، فالسيارات تعتبر أصنافاً متعددة لأن كل صنف منها لا

يقوم مقام غيره في إشباع نفس الحاجة لأن بعض المشترين يفضل بعض هذه الأصناف على بعضها الآخر .

ويتعين لكي تتوافر المنافسة الكاملة أن تتجانس وحدات السلعة التي يعرضها أحد المنتجين تجانساً مطلقاً مع سائر الوحدات التي يعرضها باقي المنتجين بحيث يستوى لدى المشتري أن يحصل على السلعة من المنتج (أ) أو (ب) أو (ج) إلخ ..

والعبارة في توافر التجانس بما يقوم في ذهن المشتري ، فلذا اعتقد صواباً أو خطأ - أن الوحدات التي ينتجها (أ) تقوم تماماً مقام الوحدات التي ينتجها (ب) في إشباع حاجته تحقق شرط التجانس المطلق ، أما إذا اعتقد أن وحدات (أ) تختلف قليلاً أو كثيراً عن وحدات (ب) ولا تستوى في إشباع حاجته فلن شرط التجانس لا يتحقق .

(٣) العسل :

يجب لكي تتحقق المنافسة الكاملة ، أن يكون كل بائع وكل مشتر على علم تام بشئ السلعة الذي يطلبه سائر المنتجين ويفهم سائر المشترين وأن يكون على علم أيضاً بالشروط الأخرى لدى جانب الثمن - التي تخص بيع السلعة أو شرائها .

(٤) حرية الدخول وعدم الاتفاق :

ويجب أن يكون ممكناً لأي شخص أن ينتج السلعة ، أي أنه يجب أن لا تكون هناك عوائق في وجه من يريد إنتاج السلعة سواء كانت هذه العوائق من صنع الدولة أو أحد المنتجين بعبارة أخرى يجب أن يكون كل شخص حراً في أن يخصص موارده لإنتاج السلعة التي يختارها إذا رأى في ذلك تحقيقاً لمصلحته الخاصة . ويجب أيضاً أن لا يكون هناك اتفاق بين البائعين أو المشترين على وضع حد أدنى للثمن الذي تباع به السلعة أو حد أقصى للثمن الذي تشتري به ، وألا يكون هناك أي اتفاق على كيفية السلوك الخاص بإنتاج السلعة أو بيعها أو شرائها .

ويضيف البعض (١) أنه حتى تتحقق المنافسة الكاملة يفترض أن المنتجين يعملون في أماكن قريبة بعضها من بعض حتى يمكن استبعاد نفقات النقل ، بعبارة أخرى لا يتوافر التجانس بين السلع بالمعنى الاقتصادي إلا إذا كانت في نفس المكان وبهذا يستبعد اختلاف الأثمان الذي يرجع إلى نفقات النقل .

فإذا توافرت الشروط السابقة أى الكثرة والتجانس والعلم والحرية بالنسبة لإنتاج سلعة معينة تحققت المنافسة الكاملة في إنتاجها ، أما إذا تخلف شرط أو أكثر فإن المنافسة تكون غير كاملة . ومن الواضح أن المنافسة الكاملة صعبة التحقق وأصعب شروطها توافراً شرطى التجانس والعلم ، فكثيراً ما يعمل المنتج إلى المغايرة بعض الشيء بين السلعة التى ينتجها والسلعة التى ينتجها منافسوه (أحسن صنفاً ، أو أكثر احتمالاً) أو إلى أداء خدمة خاصة للمشتري وبهذا يعتقد هذا الأخير أن سلعة المنتج الذى يتعامل معه تختلف عن سلع الآخرين وينعدم شرط التجانس . ويصدق هذا بصفة خاصة على المنتجات الصناعية حيث تتعدد العلامات التجارية ويستخدم الإعلان .

أما فيما يتعلق بشرط العلم ، فمن الواضح أيضاً أنه صعب التحقق إذ يصعب أن يعرف كل بائع أو مشتري بما يفعله تماماً سائر المنتجين والمشتريين . ولكن يحدث أن تقرب ظروف إنتاج سلعة معينة من حالة المنافسة الكاملة . ويصدق هذا بصفة خاصة على بعض السلع الزراعية كالقمح أو القطن ~~الذى ينتجها تجانس المطلق وكثرة البائعين والمشتريين والحرية~~ بالنسبة لكل صنف من الأصناف ، كما يتحقق العلم عن طريق تنظيم أسواقها تنظيماً عالمياً بما يوفر العلانية التامة .

وأياً ما كان الأمر فإذا تحققت شروط المنافسة الكاملة فإن ذلك يودى إلى وحدة الثمن في السوق ، أما إذا تخطت أو تخلف بعضها فإن الأثمان تتعدد . ويقصد بالسوق عادة مكان يجتمع فيه البائعون والمشترون لسلعة

معينة . ولا يلزم في ذلك أن تكون البقعة واحدة وإنما يكفي أن يكون هناك اتصال بين البائعين والمشتريين ، وقد كانت هذه الصلة في الماضي شخصية ولهذا ارتبطت فكرة السوق بالمكان الواحد . ولكن بعد التقدم الهائل في وسائل المواصلات بأنواعها المختلفة أصبح من الممكن وجود هذه الصلة بين البائعين والمشتريين وإن فصلت بينهم آلاف الكيلومترات .

وإذا كان ثمن السلعة يتوحد في المنافسة الكاملة فإنه يجب أن نعرف العوامل التي تحدده وقد سبق أن رأينا أن ثمن السلعة يتوقف على طلبها الكلي وعرضها الكلي والعلاقة بينهما ولهذا سندرس على التوالي الطلب الكلي والعرض الكلي ونحدد الثمن نتيجة لتفاعل بينهما ثم ندرس مكونات كل من الطلب الكلي والعرض لنحدد مقوماتهما الأساسية :

المبحث الأول

الطلب الكلي

يقصد بالطلب الكلي على سلعة معينة الكمية التي يكون المشترون قادرين ومستعدين لشراؤها بثمن معين كحد أقصى (١) خلال مدة معينة . فحتى يكون من الممكن تحديد الطلب لابد من معرفة عاملين : الثمن والزمن (٢) .

فالطلب الكلي على القمح لا يمكن تحديده إلا إذا كان ثمنه معروفاً . لأن الطلب على القمح ، كأي سلعة أخرى يتفاوت باختلاف ثمنه . فالكمية المطلوبة عندما يتكون الثمن منخفضاً تختلف عن الكمية المطلوبة عندما يرتفع الثمن . والأمر بالمثل فيما يخص عامل المدة فمجموع ما يطلب من سلعة خلال يوم واحد يختلف عن مجموع ما يطلب منها خلال أسبوع أو شهر أو سنة . والطلب الذي يعتد به هو الطلب المقرر بالقدرة على دفع الثمن والاستعداد للضخ . فجرد الرغبة — مهما اشتدت — لا تكفي

(١) أنظر M. Friedman Price Theory Provisional Text, Chicago, 1962, p. 12.

(٢) أنظر في تحديد المقصود بالزمن في علاقته بالطلب المرجع السابق ص ١٥ .

(١١ - مبادئ اقتصاد)

لتكوين الطلب إذا كانت مجردة عن القدر أو عن الاستعداد . وسندرس على التوالى العلاقة بين الطلب والتمن ثم منحنى الطلب وأخيراً مرونته .

أولاً : العلاقة بين الثمن والطلب : قانون الطلب

يؤثر تغير ثمن السلعة على الكمية المطلوبة منها ، كما أن تغير الكمية المطلوبة من سلعة يؤثر على ثمنها ، وسنقتصر هنا على دراسة تأثير تغير الثمن على الطلب .

ويتلخص تأثير الثمن على الطلب في أنه إذا زاد ثمن السلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها ، وعلى العكس إذا انخفض ثمنها زادت الكمية المطلوبة منها . وتتضح هذه العلاقة فيما يسمى بجدول الطلب ، وسنضرب مثالا على هذا بجدول الطلب على السلعة (أ) مثلاً .

جدول الطلب على السلعة (أ) :

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٠٠٠ وحدة (في الأسبوع مثلاً)
إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٣٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٢٠٠ وحدة (في نفس المدة)
إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٢٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٥٠٠ وحدة (في نفس المدة)
إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ١٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ٢٠٠٠ وحدة (في نفس المدة)

ففى هذا الجدول هناك أربع فروض (١) للثمن وبيان الكميات المطلوبة عند كل ثمن ومن الواضح أنه يمكن إضافة فروض أخرى للثمن أعلى من ٤٠٠ أو أقل من ١٠٠ ، وظاهر من الجدول أن تأثير الثمن على الكمية المطلوبة

(١) هذه الفروض تدبر عن حالات ممكنة وهي يختلف عن الكميات المطلوبة فعلا من سلعين للسلع وظل ظروف سبقت . أنظر K.E. Boulding, *Economic Analysis*, revised ed., H. Hamilton, London, 1949, p. 126.

تأثير عكسي لأن ارتفاع الثمن يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة كما يؤدي انخفاضه إلى زيادتها .

ولكن يلاحظ أن الكمية المطلوبة من سلعة لا تتوقف على ثمنها فقط وإنما تتوقف على عوامل أخرى . غير أنه لما كان جدول الطلب يهدف إلى توضيح تأثير ثمن السلعة فقط أى تأثيره وحده على الكمية المطلوبة منها ؛ وجب افتراض بقاء العوامل الأخرى بلا تغيير .

هذه العوامل الأخرى هى عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم وأثمان السلع الأخرى ، فن الواضح أن الكمية المطلوبة من سلعة تتوقف على عدد المستهلكين فإذا زاد عددهم زادت الكمية المطلوبة وإذا نقصوا نقصت ؛ ولهذا فإن الفروض الواردة فى جدول الطلب تفترض بقاء عدد المستهلكين دون تغير حتى يمكن القطع بأن التغير فى الكمية المطلوبة يرجع إلى التغير فى الثمن فقط . وبالمثل نجد أن الكمية المطلوبة من سلعة تتوقف على مقدار دخل المستهلكين فإذا زاد دخلهم زادت الكمية المطلوبة والعكس بالعكس ؛ وهنا أيضاً نفترض فى جدول الطلب بقاء دخل المستهلكين إلى جانب عددهم كما هو حتى يمكن توضيح أثر الثمن فقط على الكمية المطلوبة . كذلك تتأثر الكمية المطلوبة بثمن المستهلكين . فقد تتغير أذواقهم بحيث يزيد إقبالهم على سلعة معينة فيزيد الطلب عليها أو على العكس ينصرفوا عنها فيقل طلبهم عليها ولهذا يفترض جدول الطلب بقاء ذوق المستهلكين كما هو - إلى جانب عددهم ودخلهم - حتى نتأكد من أن التغير فى الكمية المطلوبة يرجع فقط إلى التغير فى الثمن . ونخبراً نجد أن الكمية المطلوبة من سلعة تتوقف على ائمان السلع الأخرى ، فالذرة مثلاً ينافس القمح فى إشباع الحاجة إلى الغذاء فلارتفاع ثمن الذرة يؤدي إلى انصراف بعض المستهلكين عنه إلى القمح أى أن ارتفاع ثمن الذرة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من القمح ، وبالعكس إذا انخفض ثمن الذرة فإن بعض المستهلكين يقلون عليه وينصرفون عن القمح أى أن انخفاض ثمن الذرة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من القمح . ولهذا نفترض الحالات الواردة فى جدول القمح

بقاء أثمان السلع البديلة — إلى جانب عدد المستهلكين ودخلهم وأقوالهم — دون أى تغيير حتى نستطيع أن نقطع بأن التغير فى الكمية المطلوبة يرجع إلى التغير فى الثمن فقط .

هذه العوامل الأربعة — عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم وأثمان السلع الأخرى — تكون ما يسمى بظروف الطلب وهى التى نفترض بقاءها على حالها طالما أننا نلزم جدول معين . فالحالات التى يتضمنها الجدول رقم (١) مثلا تتشابه تماماً من حيث عدد المستهلكين ودخلهم وذوقهم وأثمان السلع الأخرى والتغيران الوحيدان هما الثمن والكمية المطلوبة . أما إذا حدث تغير فى ظرف الطلب بأن تغير عامل أو أكثر من العوامل السابقة فإننا نكون يلزماء أحد فرضين :

الفرض الأول :

أن يؤدى التغير إلى زيادة الطلب على السلعة وذلك نتيجة لزيادة عدد المستهلكين أو دخلهم أو تغير أقوالهم بالإقبال على السلعة أو تزداد أثمان السلع المنافسة ، فى هذا الفرض يحدث تغير بالزيادة فى ظروف الطلب ، فيبطل الجدول السابق ويحل محله جدول جديد يفر عن العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة فيصبح الطلب على السلعة (أ) فى المثال السابق كالتالى : —

جدول الطلب على السلعة (أ) بعد حصول تغير بالزيادة فى ظروف الطلب

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ١٠٠ يقرش تكون الكمية المطلوبة منها (فى أسبوع مثلا) ١٢٠٠ وحدة

— ١٥٠٠ —	—	—	—	—	٣٠٠ —	—	—
— ٢٠٠٠ —	—	—	—	—	٢٠٠ —	—	—
— ٢٨٠٠ —	—	—	—	—	١٠٠ —	—	—

وواضح هنا أيضاً أن العلاقة بين التغير فى الثمن والتغير فى الكمية علاقة عكسية دائماً ، ولكن يتضح من مقارنة الجدولين السابقين أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن قد زادت عما كانت عليه والسبب فى هذا واضح

لأن الجدول الثاني يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية على أساس عدد أكبر من المستهلكين أو يدخل أكبر إلخ . ولكن يجب أن يلاحظ أن الحالات المذكورة في الجدول الثاني تتشابه تماماً فيما بينها من حيث عدد المستهلكين ودخلهم وقوتهم إلخ .. وهنا أيضاً المتغيران الوحيدان هما الثمن والكمية. (١)

الفرض الثاني :

أن يؤدي تغير ظروف الطلب إلى نقص الطلب على السلعة بأن ينخفض عدد المستهلكين أو دخلهم أو ينصرفوا عن السلعة أو تنخفض أثمان السلع المنافسة . في هذه الحالة يكون هناك تغير بالنقص في ظروف الطلب ويبطل الجدول الأصلي ليحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية كالتالي :-
جدول الطلب على السلعة (أ) بعد حصول تغيير بالنقصان في ظروف الطلب :

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (في أسبوع مثلاً) = ٨٠٠ وحدة

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٣٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (في أسبوع مثلاً) = ١٠٠٠ .

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ٢٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (في أسبوع مثلاً) = ١٢٠٠ وحدة

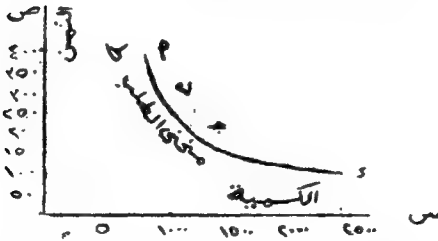
إذا كان ثمن الوحدة من السلعة ١٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة (في أسبوع مثلاً) = ١٥٠٠ وحدة

هنا أيضاً نجد أن العلاقة بين الثمن والكمية علاقة عكسية كما هو الحال عموماً ولكن نجد أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن قد قلت عما كانت عليه في

(١) واضح أن الحديث عن تغير ظروف الطلب يعني أن جدول الطلب (ومنحناه) قد تغير تماماً أنظر يولدينج ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ وكذلك -
R. Lipsey: An introduction to Positive economics 2nd ed. 1960. P. 2

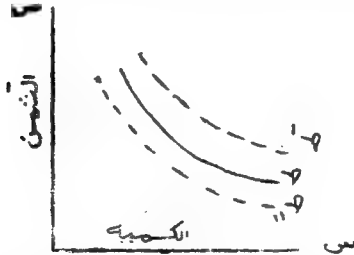
الحلول الأصل والسبب في هذا واضح لأنها لحلول الثالث يفترض عدداً أقل من المستهلكين أو دخل أقل ٠٠ إلخ ولكن يلاحظ أن الحالات المذكورة في الجدول الأخير تتشابه تماماً فيما بينها من حيث عدد المستهلكين ودخلهم وأذواقهم وأثمان السلع الأخرى والمتغيران الوحيدان هما الثمن والكمية .
ثانياً : منحى الطلب :

رأينا أن جدول الطلب يبين العلاقة بين التغير في الثمن والتغير في الكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، ومن الممكن دائماً أن نعبر عن العلاقة التي يتضمنها أى جدول للطلب على النحو الآتي . تقاس الكمية المطلوبة على المحور السيني والثمن على المحور الصادي وتمثل كل حالة من الحالات المذكورة في الجدول بنقطة ، ومن مجموع حالات جدول الطلب نحصل على عدد معين من النقاط ، فإذا تعددت الحالات بما فيه الكفاية فإننا نحصل في النهاية على منحى يعبر عن العلاقة بين التغير في الثمن والتغير في الكمية يسمى منحى الطلب كما هو موضح في الشكل التالي الذي يعبر عن الحالات الواردة في الجدول رقم (١) :



في هذا الشكل تقابل النقطة (أ) الحالة الأولى في جدول الطلب الأصل والنقطة (ب) الحالة الثانية والنقطة (ج) الحالة الثالثة والنقطة (د) الحالة الرابعة .

ويلاحظ أن منحنى الطلب يتجه إلى أسفل نحو اليمين ومعنى ذلك أنه كلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة ، وكلما ارتفع الثمن انخفضت الكمية المطلوبة . ويلاحظ أيضاً أن منحنى الطلب يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة في جدول معين على افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فالانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى يفترض عدم حدوث أى تغيير في ظروف الطلب أى أن الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى يقابل الانتقال من حالة إلى أخرى في نفس الجدول . أما إذا حدث تغير في ظروف الطلب فإن المنحنى (ط) يبطل ويعمل محله منحنى جديد يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية في الوضع الجديد . فإذا كان التغير بالزيادة فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع المنحنى (ط') ويعبر انتقال المنحنى إلى اليمين عن زيادة الكمية المطلوبة عند كل ثمن ، أما إذا كان التغير بالنقص فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع المنحنى (ط'') معبراً عن نقص الكمية المطلوبة عند كل ثمن .



ومن اليسر تفسير عكسية العلاقة بين الثمن والكمية . فالطلب الكلى على سلعة ما ليس إلا مجموع طلب الأفراد عليها وطلب الفرد على سلعة معينة يرتبط بشئها فإذا ارتفع هذا الثمن انخفض طلبه لها وبالعكس إذا انخفض الثمن زاد طلبه لها فالعلاقة العكسية بين الثمن والطلب الكلى تلزم حتماً عن وجود علاقة مماثلة بين الثمن وطلب كل فرد . أما تفسير عكسية العلاقة على المستوى الفردي فستدرسها عند دراسة الطلب الفردي .

ثالثاً : مرونة الطلب (١) :

هذه العلاقة العكسية بين الثمن والطلب الكلي تصدق على كافة السلع مع استثناءات قليلة تؤكد القاعدة العامة (٢) ، ولكن السلع تتفاوت فيما بينها من حيث مدى حساسية الطلب على التغير الثمن بنسبة معينة . فالطلب على بعض السلع شديد الحساسية بحيث أنه لو تغير ثمنها تغيراً طفيفاً لآدى هذا إلى تغير الكمية المطلوبة منها تغيراً كبيراً وبالنسبة لسلع أخرى نجد أن الطلب عليها قليل الحساسية بحيث أن تغيراً كبيراً في ثمنها لا يؤدى إلا إلى تغير طفيف في الكمية المطلوبة منها ، وطبقاً لهذه الحساسية جاءت التفرقة بين الطلب المرن والطلب غير المرن ، والطلب التكاملي والمرونة .

(١) فيكون الطلب مرناً إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير في الثمن بحيث تكون نسبة التغير في الكمية أكبر من الواحد الصحيح نسبة التغير في الثمن

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) مثلاً ١٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة منها ١٠٠٠ وحدة ، فإذا انخفض ثمن الوحدة إلى ٨٠ قرش أصبح الكمية المطلوبة ١٨٠٠ وحدة . فمعرفة مرونة الطلب على السلعة (أ) ينظر إلى التغير في الثمن فنجد أنه قد انخفض من ١٠٠ إلى ٨٠ أى بنسبة ٢٠٪ أما الكمية المطلوبة فقد زادت من ١٠٠٠ إلى ١٨٠٠ أى بنسبة ٨٠٪ ،

(١) انظر - G.J. Stigler The Theory of Price 3rd ed Macmillan N. Y. 1966 PP 328 - 333 .

(٢) حتى في الحالات الاستثنائية لا يمكن أن نتصور أن تزيد الكميات المطلوبة كلما ارتفع الثمن إلا لكان من الممكن زيادة الثمن إلى ما لا نهاية وهو أمر مستحيل . انظر

R . A . Bilas Micro - economic Theory Mc Graw - Hill 1967 . P 13

وهذا تكون مرونة الطلب على السلعة $\epsilon = \frac{1.80}{1.70} = 1.06$ أى أكبر من الواحد الصحيح ولهذا يعتبر الطلب على السلعة (أ) مرناً في هذه الحالة .

ويوضح الجدول التالى الطلب على السلعة (أ) ومرونته في حالات مختلفة .

« مرونة الطلب على السلعة (أ) في حالات مختلفة »

الزيادة الناتجة عن البيع بالجنبة	مقدار مرونة الطلب	النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة	الكمية المطلوبة	النسبة المئوية للتغير في الثمن	ثمن الوحدة بالقرش
٦	٥	٤	٣	٢	١
١٠٠٠			١٠٠٠		١٠٠
١٤٤٠	٤	٪٨٠	١٨٠٠	٪٢٠	٨٠
١٨٩٠	٣	٪٧٥	٣١٥٠	٪٢٥	٦٠
٢١٠٠	٢	٪٦٦ $\frac{2}{3}$	٥٢٥٠	٪٣٣ $\frac{1}{3}$	٤٠

ففي هذا الجدول يعبر العمود الثانى عن النسبة المئوية للتغير في الثمن عند الانتقال من حالة إلى الحالة التى تليها ، وبين العمود الرابع نسبة التغير في الكمية المطلوبة من حالة إلى الحالة التى تليها فعند الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية تكون نسبة التغير في الثمن $\frac{1.70}{1.80}$ وفي الكمية المطلوبة $\frac{1.80}{1.70}$.

وهذا تكون المرونة $\epsilon = \frac{1.80}{1.70} = 1.06$ ، وهذا ما بينه العمود الخامس ، أما

العمود الأخير فيبين الإيراد الناشئ عن البيع في كل حالة ونحصل عليه بضرب الكمية المباعة في الثمن . ففي الحالة الأولى عندما كان ثمن الوحدة

١٠٠ قرش والكمية ١٠٠٠ متر يكون الإيراد $1000 \times 100 = 100000$

قرش أى ١٠٠٠ جنيه .

ومن ناحية أخرى إذا ركزنا اهتمامنا على عمود المرونة وعمود الإيراد لانتضح لنا ما يلي :

(أ) أن المرونة تزيد على الواحد الصحيح في جميع الحالات المذكورة في الجدول ومعنى هذا أن الطلب مرن في جميع هذه الحالات .

(ب) أن مقدار المرونة يختلف من حالة إلى آخر ، وهو ينخفض كلما انخفض الثمن ، وهذا تطبيق لقاعدة أن مرونة الطلب عند طبقات الثمن العليا تكون أكبر منها عند طبقات الثمن الدنيا ، ويترتب على هذا منطقياً أن الطلب على سلعة معينة قد يكون مرناً عند ثمن معين ، فإذا انخفض الثمن انخفاضاً كافياً فإن الطلب يصبح غير مرن . فالواقع أنه لا توجد سلعة يكون الطلب عليها مرناً في جميع الحالات ومهما انخفض الثمن ، لأنه إذا انخفض هذا الأخير عن حد معين يصبح الطلب غير مرن ، والصحيح هو أن بعض السلع يكون الطلب عليها مرناً في أغلب الحالات ، فيقال أن الطلب عليها مرن من باب التغليب .

(ج) أن الإيراد الناشئ عن البيع — أى ما يتفقه المشترون على السلعة — يزيد مع انخفاض الثمن ، وهذا تطبيق لقاعدة أنه في حالة مرونة الطلب يزيد الإيراد مع انخفاض الثمن ويقل في حالة ارتفاع الثمن وتفسر ذلك بسيط ، فمرونة الطلب تعنى أنه إذا انخفض الثمن بنسبة بسيطة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كبيرة في الكمية المطلوبة . هذه الزيادة تعوض ، البائع عما ضاع عليه بسبب انخفاض الثمن ، ويتنتج عن ذلك زيادة الإيراد الناشئ عن البيع . وبالعكس إذا ارتفع الثمن بنسبة بسيطة فإن ذلك يؤدي إلى نقص الكمية المباعة بنسبة كبيرة . هذا النقص الكبير يضع كل مكسب ينجح عن زيادة الثمن ، ويترتب على هذا نقص الإيراد الناشئ عن البيع .

٢ — يكون الطلب غير مرن إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة

أصغر من نسبة التغير في الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية أصغر من}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$ الواحد الصحيح .

مثال :

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ب) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المطلوبة ١٠٠٠ وحدة ، وإذا انخفض الثمن إلى ٣٠٠ تصبح الكمية المطلوبة ١٢٠٠ وحدة . لمعرفة مرونة الطلب على السلعة (ب) ننظر إلى التغير في الثمن فنجد أنه انخفض من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ ، ف تكون نسبة التغير في الثمن $\frac{١٠٠}{٤٠٠} \text{ أى } ٠.٢٥$ ، أما الكمية المطلوبة فقد ارتفعت من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ ، فتكون نسبة التغير في الكمية $\frac{٢٠٠}{١٠٠٠} \text{ أى } ٠.٢٠$ وبهذا تكون مرونة الطلب : -

نسبة التغير في الكمية $\frac{٠.٢٠}{٠.٢٥} = \frac{٤}{٥}$ أى أقل من الواحد الصحيح :
وبالتالى يعتبر الطلب على السلعة (ب) غير مرن في هذه الحالة .
ويوضح الجدول التالى الطلب على السلعة (ب) مع بيان مقدار المرونة في حالات مختلفة .

جدول الطلب على السلعة (ب) مع بيان مقدار المرونة في حالات مختلفة .

الطلب بالقرش	الطلب بالقرش	الطلب بالقرش	الطلب بالقرش	الطلب بالقرش	الطلب بالقرش
١	٢	٣	٤	٥	٦
٤٠٠	٢٥٠	١٠٠	٢٠	٥	٤٠٠
٣٠٠	٢٥٠	١٢٠	٢٠	٥	٣٦٠
٢٠٠	٢٣٣ $\frac{1}{3}$	١٥٠	٢٥	٤	٣٠٠
١٠٠	٢٥٠	٢٠٠	٣٣ $\frac{1}{3}$	٣	٢٠٠

ويقرأ هذا الجدول بنفس الطريقة التي يقرأ بها الجدول السابق وإذا ركزنا على عودى المرونة والإيراد الناشئ عن البيع لانتضح لنا ما يلي :

(أ) إن مقدار المرونة يقل عن الواحد الصحيح ، ومعنى هذا أن الطلب على المنتج غير مرن في جميع الحالات المذكورة في الجدول :

(ب) إن مقدار المرونة ينخفض كلما انخفض الثمن : وهذا تطبيق لقاعدة أن مرونة الطلب عند طبقات الثمن العليا تكون أكبر منها عند طبقات الثمن الدنيا ، وينتج عن ذلك منطقياً أن الطلب قد يكون غير مرن عند ثمن معين فإذا ارتفع الثمن لارتفاعاً كبيراً أصبح الطلب مرناً ، وبعبارة أخرى لوجود سلعة يكون الطلب عليها غير مرن في جميع الحالات ومهما ارتفع الثمن ، والأدق هو أن بعض السلع يكون الطلب عليها غير مرن في أغلب الحالات فيقال أن الطلب غير مرن من باب التقلب .

(ج) إن الإيراد الناشئ عن البيع - أي ما يتفقه المشترون على السلعة - ينخفض مع انخفاض الثمن ، وهذا تطبيق لقاعدة أنه إذا كان الطلب غير

مرن ، فإن الإيراد الناشئ عن البيع ينخفض مع انخفاض الثمن ويزيد بزيادته ، فالطلب غير المرن يعنى أن انخفاض الثمن بنسبة كبيرة يؤدي إلى زيادة للكمية المطلوبة بنسبة بسيطة . هذا الانخفاض الكبير في الثمن يؤدي إلى ضياع كل مكسب ينتج عن الزيادة في الكمية المطلوبة ، ويترتب على ذلك انخفاض إيراد المبيعات . وبالعكس فإن ارتفاع الثمن بنسبة كبيرة يؤدي إلى انخفاض الكمية بنسبة بسيطة فالارتفاع الكبير في الثمن يعوض البائع عما ضاع عليه بسبب الانخفاض البسيط في الكمية المطلوبة ، ويترتب على ذلك زيادة إيراد المبيعات .

٣- يكون الطلب متكافئ المرونة إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة مساوية لنسبة التغير في الثمن بحيث تكون : $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$ مساوية للواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ج) ٥٠ قرشاً تكون الكمية المطلوبة منها ١٠٠٠ وحدة وإذا انخفض الثمن إلى ٤٧ قرشاً تصبح الكمية المطلوبة ١٠٦٠ وحدة . فلمعرفة مرونة الطلب على السلعة ج ننظر إلى التغير في الثمن نجد أنه انخفض من ٥٠ قرشاً إلى ٤٧ قرشاً ، فتكون نسبة التغير في الثمن $\frac{3}{50}$ أى ٦٪ ، أما الكمية فقد زادت من ١٠٠٠ إلى ١٠٦٠

فنسبة التغير في الكمية $\frac{60}{1000}$ أى ٦٪ وبهذا تكون مرونة الطلب

= $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية}}{\text{نسبة التغير في الثمن}} = \frac{6\%}{6\%} = ١$ ، ولهذا يعتبر الطلب على السلعة (ج) في هذه الحالة متكافئ المرونة .

تطبيقاً لما تقدم إذا ارتفع ثمن ثلاث سلع ، أ ، ب ، ج بنسبة واحدة وإتكن ١٠٪ وترتب على هذا الإرتفاع انخفاض الكمية المطلوبة من

أبنية ٢٠ ٪ ، ومن ب بنسبة ١٠ ٪ ومن ج بنسبة ٥ ٪ فإن الطلب على ؟
 يكون مرنا ومقدار المرونة $\left(\frac{\frac{20}{100}}{\frac{2}{100}} \right)$ الطالب على ب متكا في المرونة
 ومقدار المرونة ، $\left(\frac{\frac{10}{100}}{1} \right)$ والطلب على ج غير مرن ومقدار
 المرونة $\left(\frac{\frac{5}{100}}{\frac{1}{2}} \right)$

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن سبب مرونة الطلب ، بمعنى لماذا يكون
 الطلب على بعض السلع مرنا وعلى بعضها غير مرن ؟ تستلزم الإجابة
 على هذا السؤال الإشارة إلى حقيقتين : الأولى أن أساس الطلب
 هو إشباع حاجة معينة فالطلب على الخبز أساسه الحاجة إلى الغذاء وهكذا ،
 والثانية أن كل حاجة إنسانية يمكن إشباعها بأكثر من سلعة واحدة
 فالحاجة إلى الخبز مثلا يمكن إشباعها عند الضرورة بالأرز أو الفاكهة أو
 غيرهما من المأكولات ، فلكل سلعة بديل عنها يقوم مقامها في إشباع
 الحاجة إليها .

نبر أن هذا الدليل يتفاوت من حيث صلاحيته في إشباع نفس الحاجة .
 فقد تقل هذه الصلاحية إلى حد كبير فيعتبر بديلا ناقصا ، كالأرز
 بالنسبة للخبز والشاي بالنسبة للماء ، وبالعكس قد تكون هذه الصلاحية
 كبيرة فيعتبر بديلا كاملا كالمنسوجات القطنية بالنسبة للمنسوجات الحريرية .
 ومن الواضح أنه إذا وجد بديل كامل للسلعة فإن أدنى ارتفاع في ثمنها
 يؤدي إلى انصراف المستهلكين عنها إلى السلعة البديلة ، ومعنى هذا أن
 أى ارتفاع في ثمن السلعة التي لها بديل كامل يؤدي إلى انخفاض المطلوب
 منها بنسبة كبيرة أى أن الطلب عليها يكون مرنا ، كما هو الحال بالنسبة
 للمنسوجات الحريرية ، فارتفاع ثمنها بنسبة بسيطة يؤدي إلى انصراف

المستهلكين عنها إلى المنسوجات القطنية أو البتولية . ويلاحظ أنه إذا كانت المنسوجات القطنية بديل كامل عن المنسوجات الحريرية فإن العكس صحيح أيضاً أى أن المنسوجات الحريرية تعتبر بديلاً كاملاً للمنسوجات القطنية ، فالعلاقة بين السلعتين علاقة تبادلية ، وبالتالي فادنى انخفاض فى ثمن المنسوجات الحريرية يؤدى إلى زيادة الطلب عليها زيادة كبيرة لأن المستهلكى المنسوجات القطنية سينصرفون عنها إلى المنسوجات الحريرية . ومن الواضح أيضاً أنه إذا كان بديل السلعة ناقصاً نقصاً كبيراً فإن الطلب عليها يكون غير مرن ، لأن المستهلك لا يجد فى البديل ما يشبع حاجته للسلعة ، وبالتالي فإنه يضطر لقبول الارتفاع الكبير فى ثمنها لأنه لا يستطيع أن ينصرف عنها إلى غيرها ويؤدى هذا إلى أن الطلب عليها لا ينخفض رغم الارتفاع الكبير فى ثمنها ، أو الأدق ينخفض الطلب عليها ولكن بمقدار بسيط لا يتناسب مع الارتفاع الكبير فى ثمنها ، وهذا هو الطلب غير المرن ومثال ذلك الطلب على الخبز لأن البديل عن الخبز وليكن الأرز مثلاً ، لا يقوم مقامه تماماً فى إشباع نفس الحاجة . وكما أن الأرز بديل ناقص بالنسبة للخبز فالعكس صحيح أيضاً أى أن الخبز بديل ناقص عن الأرز ، فإذا انخفض ثمن الخبز فإن الطلب عليه لا يزيد إلا بمقدار بسيط لأن المستهلكى الأرز لا يتحولون عنه إلى الخبز عندما ينخفض ثمن هذا الأخير .

ويستجى مما تقدم أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتوقف على درجة كمال البديل عنها . فكلما زادت درجة كمال البديل ازدادت المرونة والعكس بالعكس أى تصل المرونة إلى أقصاها عندما يبلغ البديل درجة الكمال المطلق وإلى أدناها عند ما ينعدم البديل تماماً (١) .

(١) يلاحظ أن وجود البديل أو عدم وجوده يتوقف على تعريفنا للسلعة ، فإذا كان هذا التعريف ضيقاً كان وجود البديل أسهل وعلى العكس إذا كان واسعاً . انظر . ج . فريد مان نظرية الثمن المرجع المشار إليه ص ٢٢ . ومن ناحية أخرى يتوقف وجود البديل على الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، فكلما كانت طويلة سهل وجود البديل والعكس صحيح . أنظر سيجلر ، نظرية الثمن . انظر المرجع المشار إليه ص ٢٦ .

ويلاحظ أن مقياس كمال البديل أو نقيسه مقياس شخصي وليس موضوعيا
فقد يكون البديل كاملا من وجهة نظر مستهلك معين ، ولكنه يكون ناقصا بالنسبة
لمستهلك آخر ، وهنا يكون الطلب مرنا بالنسبة للأول وغير مرن بالنسبة
لثاني ، ومثال ذلك الطلب على السجائر فهو مرن بالنسبة لمن لم تتأصل فيه
عادة التدخين ويستطيع أن ينصرف عنها إلى غيرها من العادات وغير مرن بالنسبة
للمدخن الذي لا يستطيع أن يتوقف عن التدخين .

المبحث الثاني

العرض الكلي

العرض الكلي لسلعة معينة هو الكمية التي يكون المنتجون أو التجار
مستعدين ليبيعها بثمن معين (نحدد أدنى) (١) خلال مدة معينة . فالعرض
الكلي - كالطلب الكلي - لا يحدد إلا إذا عرف الثمن والمدة .

ففرقة الثمن لا تحتاج لعناء كثير لأن مجموع ما يعرض من سلعة عندما
يكون ثمنها منخفضا غير مجموع ما يعرض منها عندما يرتفع ثمنها .

أما عنصر الزمن فهو مهم جداً في تحديد عرض السلعة ، وهو يفوق
أهميته بالنسبة لأهميته في تحديد طلب السلعة ، وذلك لأن إنتاج كل سلعة
يستغرق وقتاً قد يطول أو يقصر طبقاً لطبيعة السلعة والظروف المحيطة بإنتاجها .
فلا يمكن مثلاً زيادة إنتاج القطن إلا بعد انقضاء المدة اللازمة لنمو أشجاره ،
وكذلك لا يمكن زيادة إنتاج السيارات أو المنسوجات إلا بعد انقضاء الفترة
الضرورية لزيادة إنتاجها .

فالسلعة القصيرة هي المدة التي لا تسمح للمنتجين بزيادة الكمية المنتجة
وتتأق الزيادة في العرض - أو نقصه - من الكميات المخزونة لدى التجار .
ولقد قدرنا هذه المدة في حالة القطن بشهر ، ولكنها تشمل بداية كل فترة
أقل من المدة اللازمة للتغير في كمية الإنتاج . أما المدة المتوسطة فهي التي

(١) انظر ج. فريد مان. نظرية الثمن ، المرجع المشار إليه ، ص ١٦ .

تسمح للمنتجين بأن يغيروا من الكمية المنتجة عن طريق الزيادة أو النقص فيما يستخدمونه من عناصر الإنتاج المتغيرة كالعمال والمواد الأولية . وقد قلرنا هذه المدة في حالة القطن بسنة . أما المدة الطويلة فهي تلك التي تسمح للمنتجين بتغيير الطاقة الإنتاجية لمشروعاتهم بشراء آلات وبناء منشآت أو التغيير من المساحة المزروعة أو التنقل بين فروع الإنتاج المختلفة ، وقد قلرنا هذه المدة في حالة القطن بثلاث سنوات ولكنها تشمل بداهة كل فترة تزيد عن ذلك . وواضح أن المدة القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة تختلف من سلعة إلى أخرى طبقاً لطبيعة السلعة وظروف إنتاجها ، فالمدة القصيرة قد تكون يوماً واحداً بالنسبة لبعض السلع وقد تصل إلى بضع سنوات (كبناء السفن مثلاً) . فليس المهم هو تحديد مقدار المدة ، فهذه ليست إلا مسألة فنية ، وإنما المهم هو المداول الاقتصادي لكل مدة من المدد السابقة - فالمدة القصيرة لا تسمح للمنتج بإحداث أى تغيير والمتوسطة تسمح له بتغيير جزئى ، والطويلة تسمح له بتغيير كلى يلائم الوضع الجديد الذى يواجهه (١) .

وستنبع في دراسة العرض الكلى نفس الترتيب الذى اتبعناه في دراسة الطلب الكلى فندرس العلاقة بين الثمن والعرض ثم منحى العرض وأخيراً مرونة العرض .

أولاً : العلاقة بين الثمن والعرض : قانون العرض

تتلخص العلاقة بين الثمن والعرض في أنه إذا زاد ثمن سلعة زادت الكمية المعروضة منها ، وإذا انخفض ثمنها انخفضت الكمية المعروضة منها . كما أن تغير الكمية المعروضة يؤثر على الثمن ، وسنقتصر هنا على دراسة أثر الثمن على العرض ، وقد جرى الاقتصاديون على بيان العلاقة بين الثمن والعرض فيما يسمى بجداول العرض ويعين الجداول التالي عرض السلعة (أ) مثلاً .

(١) أنظر سيجلر ، نظرية الثمن ، المرجع المشار إليه ، ص ١٠٧

جدول عرض السلعة (أ)

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) ١٠٠ فمقرش تكون الكمية المعروضة منها (خلال مدة معينة) ٢٥٠٠ وحدة .

٣٠٠	-	-	-	-	٢٠٠٠	-
٢٠٠	-	-	-	-	١٥٠٠	-
١٠٠	-	-	-	-	١٠٠٠	-

وظاهر من هذا الجدول أن تأثير الثمن على الكمية المعروضة تأثير طردى ، بمعنى أن زيادة الثمن تؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة ، كما يؤدي انخفاض الثمن إلى انخفاض الكمية المعروضة .

ويلاحظ أن الكمية المعروضة من سلعة معينة لا تتوقف على ثمنها فقط وإنما تتوقف على عوامل أخرى . ولكن لما كان جدول عرض القمح يهدف إلى بيان تأثير الثمن فقط على الكمية المعروضة ، وتأثيره وحده ، وجب افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها . وهذه العوامل الأخرى هي : أثمان عناصر الإنتاج (إيجار الأرض ، أجور العمال ، فائدة رأس المال) التي تساهم في إنتاج السلعة ، والمستوى التقني للإنتاج (١) ومستوى الإعانات والضرائب . فالكمية التي يستعد المنتج لعرضها تتوقف على نفقة إنتاجه ، إذا انخفضت هذه النفقة زادت الكمية التي يستعد لعرضها عند كل ثمن ، أما إذا ارتفعت النفقة انخفضت الكمية التي يستعد لعرضها عند كل ثمن ، ولهذا فالحالات المذكورة في جدول العرض السابق تفترض بقاء أثمان عناصر الإنتاج بدون أي تغير حتى نستطيع أن نقطع بأن التغير في الكمية المعروضة

مرجعه التغير في الثمن وحده ، والأمر بالمثل فيما يتعلق بالمستوى الفنى للإنتاج فإذا حدث تحسن في وسائل الإنتاج بأن اكتشفت آلة جديدة أو ظهر نوع جديد من السماد مثلاً فإن هذا يمكن المنتجين من تخفيض نفقة إنتاجهم ويؤدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة ، وبالعكس إذا تصورتنا حدوث تدهور في وسائل الإنتاج فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع نفقة الإنتاج وبالتالي نقص عرض السلعة . ولهذا فالحالات المذكورة في جدول العرض السابق تفترض بقاء المستوى الفنى للإنتاج - إلى جانب أثمان عناصر الإنتاج - دون أى تغير حتى نستطيع أن نجزم بأن التغير في الكمية المعروضة يرجع إلى التغير في الثمن فقط .

ويصدق هذا أيضاً على مستوى الإعانات والضرائب فمح إعانة أو زيادة مقدارها يؤدى إلى تخفيض نفقة الإنتاج وزيادة الكمية المعروضة وبالعكس ففرض ضريبة أو زيادة مقدارها يؤدى إلى ارتفاع نفقة الإنتاج ونقص الكمية المعروضة بالتالى . ولهذا تفترض حالات جدول العرض بقاء مستوى الإعانات والضرائب - إلى جانب أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفنى - بلا تغير حتى يمكن التأكد من أن التغير في الكمية المعروضة يرجع إلى التغير في الثمن فقط .

هذه العوامل الثلاثة - أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفنى ومستوى الإعانات والضرائب - هى التى تكون ما يسمى بظروف العرض ، وهى التى تفترض بقاءها على حالها طالما أننا بصدد جدول معين ، فالحالات الواردة في الجدول السابق تتشابه تماماً فيما بينها بالنسبة للعوامل المذكورة آنفاً ، والمتغيران الوحيدان هما الكمية والثمن . أما إذا حدث تغير في ظروف العرض (١) فإن ذلك لا يخرج عن أحد فرضين :-

الفرض الأول : أن يؤدى التغير إلى زيادة عرض السلعة ، بأن ينخفض ثمن عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج أو تتحسن وسائل الإنتاج أو تظلى إعانة لإنتاج السلعة أو تنخفض الضرائب المفروضة عليها . في هذه الحالة

يكون هناك تغير بالزيادة في ظروف العرض ، ويبطل الجدول السابق، ويحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة الجديدة، فيصبح جدول عرض السلعة (أ) أ مثلاً كما يلي :

جدول عرض السلعة (أ) بعد حدوث تغير بالزيادة في ظروف العرض

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المعروضة (خلال مدة معينة) ٣٠٠٠ وحدة

٣٥٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-
٢٥٠٠	-	-	-	-	٢٠٠	-	-	-
١٥٠٠	-	-	-	-	١٠٠	-	-	-

وواضح من الجدول أن العلاقة بين الثمن والكمية علاقة طردية كما هو الحال دائماً ولكن يتضح من مقارنة هذا الجدول بالجدول السابق أن الكمية المعروضة عند كل ثمن زادت عما كانت عليه ، وسبب هذا واضح فالمفروض أن الجدول الثاني يعبر عن العلاقة بين الثمن والكمية على أساس مستوى أقل لأثمان عناصر الإنتاج أو مستوى أحسن لفن الإنتاج... إلخ وبالتالي فمن الطبيعي أن تزيد الكمية المعروضة عند كل ثمن . ولكن يجب أن يكون واضحاً أن الحالات الواردة في الجدول الثاني تتشابه تماماً فيما بينهما من حيث أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفني ومستوى الإعانات والضرائب ، والمختران الوحيدان هما هنا أيضاً ، الثمن والكمية فقط طالما أننا بصدد جدول معين .

أما القرض الثاني : فهو أن يكون التغير من شأنه نقص عرض السلعة . وذلك بأن يرفع ثمن أحد أو كل عناصر الإنتاج أو يحصل تدهور في فن الإنتاج أو تفرض ضريبة على إنتاج السلعة . في هذه الحالة يقال أنه قد حصل تغير بالنقص في ظروف العرض ، ويبطل جدول العرض الأول ويحل محله جدول جديد يعبر عن العلاقة بين الكمية والثمن في الوضع الجديد كما يلي : -

جدول عرض السلعة (أ) بعد حدوث تغير بالنقص في ظروف العرض

إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) ٤٠٠ قرش تكون الكمية المعروضة منها (خلال مدة معينة) ٢٠٠٠ وحدة .

٣٠٠	-	-	-	-	-	١٥٠٠
٢٠٠	-	-	-	-	-	١٠٠٠
١٠٠	-	-	-	-	-	٨٠٠

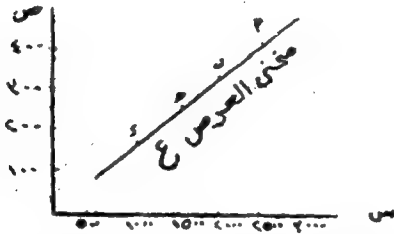
ويوضح من مقارنة هذا الجدول بالجدول الأصلي أن الكمية المعروضة قد نقصت عند كل ثمن مما كانت عليه ، وسبب هذا واضح فالعرض أن الجدول الثالث يبرر عن العلاقة بين الثمن والكمية على أساس الثمن أعلى لعناصر الإنتاج أو مستوى لسوا ثمن الإنتاج ... إلخ ومن ثم كان من الطبيعي أن تنخفض الكمية المعروضة عند كل ثمن . ولكن يجب أن نذكر أن الحالات الواردة في الجدول الثالث تتشابه تماماً فيما بينها من حيث أثمان عناصر الإنتاج ومستواه الفني ومستوى الإعانات والضرائب ، والمفيران الوحيدان هما الكمية والثمن .

ثانياً : منحني العرض :

رأينا أن جدول العرض يوضح العلاقة بين التغير في ثمن سلعة والتغير في الكمية المعروضة منها على افتراض بقاء العوامل الأخرى بدون تغير : ويمكن تمثيل ذلك بيانياً على النحو الآتي : تقاس الكمية المعروضة على المحور السيني ، ويقاس الثمن على المحور الصادي وتمثل كل حالة من الحالات الواردة في جدول معين بنقط على الرسم ، ويتوصل هذه النقط لتحصل على منحني يمثل العلاقة بين التغير في الثمن والتغير في الكمية هو منحني العرض . ويلاحظ أن هذا المنحني يتجه إلى أعلى نحو اليمين ومعنى ذلك أنه كلما

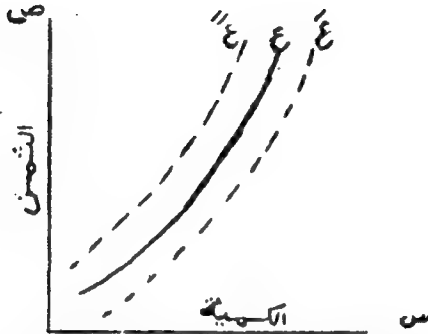
انخفض الثمن انخفضت الكمية المعروضة ، وكلما زاد الثمن زادت الكمية المعروضة .

ويلاحظ أيضاً أن منحنى العرض يمثل العلاقة بين الثمن والكمية في جدول معين ، على افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها . أما إذا حصل تغير في ظروف العرض ، فإن المنحنى (ع) يبتل ويحل محله منحنى جديد يصور



الوضع الجديد . فإذا كان التغير بالزيادة فإن المنحنى (ع) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع المنحنى (ع') في الشكل التالي وانتقال المنحنى إلى اليمين يعنى زيادة الكمية المعروضة عما كانت عليه عند كل ثمن ، أما إذا كان التغير بالنقصان فإن المنحنى ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع المنحنى (ع'') في الشكل التالي معبراً عن انخفاض الكمية المعروضة عما كانت عليه عند كل ثمن .

وقد أوضحنا فيما سبق طردية العلاقة بين الثمن والكمية المعروضة ، وبهذا الآن معرفة سبب هذه الطردية . الواقع أن العرض الكلى لسلعة معينة ليس إلا مجموع ما يعرضه الأفراد المنتجون لهذه السلعة ، فإذا نظرنا إلى



عرض كل منتج على انفراد وجدنا أن العلاقة بين الثمن والكمية التي يعرضها المنتج الفردي علاقة طردية ، هذه العلاقة الطردية بين الثمن وما يعرضه المنتج الفردي هي التي تؤدي إلى وجود علاقة عكسية بين الثمن والعرض الكلي ، أما تفسير طردية العلاقة بين الثمن والعرض على المستوى الفردي فنلومنها عند دراسة العرض الفردي .

ثالثاً : مرونة العرض (١) :

تصدق العلاقة الطردية السابق توضيحها على عرض كافة السلع مع بعض الاستثناءات التي يمكن إجمالها . لغير أن السلع تتفاوت فيما بينها من حيث مدى حساسية العرض بالنسبة للتغير في الثمن فعرض السلع شديدة الحساسية بحيث أن تغيراً طفيفاً في الثمن يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة بنسبة كبيرة ، في حين أن عرض البعض الآخر قليل الحساسية بحيث أن تغير ثمنها بنسبة كبيرة لا يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة إلا بنسبة يسيرة . ومن هنا كانت التفرقة بين العرض المرن والعرض غير المرن ، والعرض المتكافئ المرونة .

١ - فيكون العرض مرناً إذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة

(١) أنظر بولدوينج ، تحليل الاقتصاد ، المرجع المشار إليه ص ١٢٧ - ١٢٨ .

أكبر من نسبة التغير في الثمن أى أن تكون $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$ أكبر من الواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (أ) ٥٠ قرشاً تكون الكمية المعروضة ١٢٠٠ وحدة فإذا زاد الثمن إلى ٥٢ قرشاً تصبح الكمية المعروضة ١٤٤٠ وحدة . فإذا نظرنا إلى نسبة التغير في الثمن وجدنا أنها $\frac{٢}{٥٠} = ٤\%$ أما

نسبة التغير في الكمية فهي $\frac{٢٤٠}{١٢٠٠} = ٢٠\%$ أى فتكون مرونة العرض $\frac{٢٠}{٤} = ٥$ أى أكبر من الواحد الصحيح ، ولهذا يعتبر العرض مرناً في هذه الحالة .

٢ - يكون العرض غير مرناً إذا كانت نسبة التغير في العرض أقل من نسبة التغير في الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$ أقل من الواحد الصحيح .

مثال : إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (ب) ٤٠٠ قرشاً تكون الكمية المعروضة ٢٥٠ وحدة ، فإذا زاد الثمن إلى ٤١٦ قرشاً تصبح الكمية المعروضة ٢٥٥ وحدة ، فنسبة التغير في الثمن $\frac{١٦}{٤٠٠} = ٤\%$ أما نسبة التغير في الكمية فهي $\frac{٥}{٢٥٠}$

أى $\frac{٢}{٢٥} = ٨\%$ وبهذا تكون المرونة $\frac{٨}{٤} = ٢$ أى أقل من الواحد الصحيح ، ولهذا يعتبر العرض غير مرناً في هذه الحالة .

٣ - يكون العرض متكافئ المرونة إذا كانت نسبة التغير في الكمية مساوية لنسبة التغير في الثمن بحيث تكون $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية}}{\text{نسبة التغير في الثمن}}$ مساوية للواحد الصحيح .

نفرض أن ثمن قنطار القطن ١٥ جنيه ، وأن الكمية المعروضة فعلا عند هذا الثمن هي ٨ ملايين قنطار ، فإذا زاد ثمن القنطار إلى ثلاثين جنيه ، فما هي الكمية التي تعرض من القطن ؟ .

واضح أن الثمن المفترض يزيد كثيراً عن الثمن الحائد ، وأن كثيراً من المنتجين والتجار يفرس الثمن الجديد ، ويرغبوا في زيادة الكمية التي يعرضونها للاستفادة منه ، ولكن قدرتهم على زيادة الكمية تتوقف بداهة على المدة التي يبقى فيها الثمن الجديد سارياً .

فإذا كانت هذه المدة شهراً ، فمن الواضح أنها فترة قصيرة لانسمح للمنتجين بزيادة إنتاجهم من القطن مثلاً لأنه يستغرق بضعة شهور ، ولهذا فإن زيادة العرض خلال شهر لا يمكن أن تأتي إلا من المخزون لدى التجار فقط . أما إذا كانت هذه المدة سنة ، فمن الواضح أن المنتجين يستطيعون خلال هذه الفترة أن يزيدوا من إنتاجهم بالعناية بانتقاء البذور والتسميد ومكافحة الآفات وزيادة عدد العسل وغير ذلك من أساليب زيادة المحصول . فالكمية التي يمكن عرضها بعد سنة تزيد على الكمية التي يمكن عرضها بعد شهر لأنها تشمل المخزون لدى التجار وزيادة المحصول . أما إذا كانت المدة ثلاث سنوات فلا شك أن المنتجين يستطيعون زيادة مساحة الأرض المزروعة قطعاً على حساب المحاصيل الأخرى أو باستصلاح أراضي جديدة أو يقومون بشراء آلات زراعية تزيد من محصول القطن ، يضاف إلى ذلك أن هذه المدة تعتبر مدة كافية لتحول الأفراد من الأنشطة الأخرى التي يقومون بها إلى زراعة القطن . ولهذا فالكمية التي يمكن عرضها بعد ثلاث سنوات تزيد على الكمية التي يمكن

عرضها بعد سنة لأنها تشمل فوق المخزون وزيادة المحصول عن طريق العناية بأساليب الزراعة الزيادة التي تنتج عن التوسع في المساحة المزروعة وشراء آلات جديدة واشتغال عدد من المنتجين الجدد بزراعة القطن .
وواضح مما تقدم أن لعامل المدة أهمية ضخمة في تحديد الكمية المعروضة وقد جرى الاقتصاديون على التفرقة بين ثلاث أنواع من المدد : القصيرة والمتوسطة والطويلة .

ففي المدة القصيرة لا يستطيع المنتج أن يغير من مقدار إنتاجه . ولهذا يأتي التغير في العرض من الكمية المخزونة لدى التجار . فإذا كانت هذه الكمية كبيرة كان من السهل زيادة عرضها عند ارتفاع ثمنها ، وبالتالي يكون عرضها مرناً ، وبالعكس إذا كانت الكمية المخزونة قليلة أو متعومة ، فإنه يكون من الصعب زيادة عرضها عند ارتفاع ثمنها ، وبالتالي يكون عرضها غير مرناً .

أما بالنسبة للمدة القليلة على تخفيض العرض عند انخفاض الثمن فإنها تتوقف بداهة على قابلية السلعة للتخزين ، فإذا كانت قابلة للتخزين كان من السهل تخفيض الكمية المعروضة عند انخفاض الثمن وبالتالي يكون عرضها مرناً وبالعكس إذا كانت السلعة غير قابلة للتخزين لسرعة تلفها فإن البائع يكون مضطراً لقبول الثمن مهما انخفض ، وبالتالي يكون عرضها غير مرناً .
وبالحلaxe أنه في المدة القصيرة تتوقف مرونة العرض على الكمية المخزونة في حالة ارتفاع الثمن ، وعلى القابلية للتخزين في حالة انخفاض الثمن .

أما في المدة المتوسطة والطويلة فإن مرونة العرض تتوقف - إلى حد كبير - على مدى قدرة عناصر الإنتاج على التنقل من إنتاج معين إلى إنتاج آخر فإذا كان من اليسر على هذه العناصر أن تتحول من إنتاج السلعة (أ) إلى غيرها من السلع أو أن تتحول من إنتاج هذه السلع إلى إنتاج السلعة (أ) ، فإنه يكون من اليسر تغيير الكمية المعروضة من (أ) طبقاً للتغير في ثمنها ، وبالتالي يكون عرضها مرناً . فالواقع أن أدنى انخفاض في ثمن السلعة

يدفع عناصر الإنتاج إلى التحول عنها إلى غيرها ، وبالتالي تنخفض الكمية المعروضة منها إنخفاضاً كبيراً ، كما أن أدنى ارتفاع في ثمنها يدفع عناصر الإنتاج إلى التحول من غيرها إليها ، وبالتالي تزيد الكمية المعروضة منها زيادة كبيرة . وكما نعرف فإن تغير الكمية بنسبة كبيرة على أثر تغير بسيط في الثمن يعنى أن العرض مرن . وعلى العكس إذا كان من الصعب على عناصر الإنتاج أن تتحول إلى إنتاج السلعة (أ) لممن إنتاجها إلى غيرها من السلع فإنه يكون من الصعب تغيير الكمية المعروضة منها طبقاً للتغير في ثمنها ومن ثم يكون عرضها غير مرن .

وواضح مما تقدم الشبه بين سبب مرونة الطلب وسبب مرونة العرض ، فهو في الحالتين وجود بديل . فمرونة الطلب مرجعها قدرة المستهلكين على أن ينصرفوا عن السلعة التي يرفض ثمنها إلى بديل يقوم مقامها في إشباع نفس الحاجة ، ومرونة العرض مرجعها قدرة المنتجين على أن ينصرفوا عن السلعة التي ينخفض ثمنها إلى بديل عنها في الإنتاج ، ولكن يجب أن لا يفهم من هذا أن السلعة ذات الطلب المرن يكون عرضها مرناً بالضرورة ، فقد يكون للسلعة بديل من وجهة نظر المستهلك ومع هذا لا يستطيع منتجوها أن يتحولوا عنها إلى سلعة أخرى ، فيكون طلبها مرناً وعرضها غير مرن . وبالمثل قد يكون الطلب غير مرن والعرض مرناً إذا وجد البديل من وجهة نظر المنتج ولم يتوافر من وجهة نظر المستهلك .

المبحث الثالث

تكوين الثمن (١)

أولاً : ثمن التوازن :

مما سبق يمكن أن نعرف كيف يتحدد ثمن السلعة . فلكل سلعة جدول للطلب عليها وجدول لعرضها ، وانضرب مثالا لذلك بالسلعة (أ) :

الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	الثمن
١٠٠٠	٢٥٠٠	٤٠٠
١٢٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠
١٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠

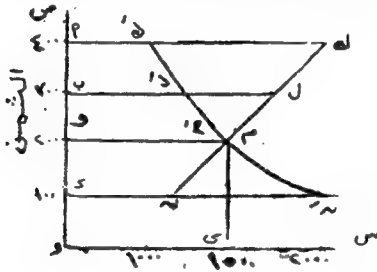
فإذا طلب المنتجون ٤٠٠ قرش للوحدة من السلعة (أ) فإن الطلب لن يتجاوز ١٠٠٠ وحدة في حين أن العرض سيبلغ ٢٥٠٠ وحدة عند هذا الثمن وبهذا يتجاوز العرض الطلب بـ ١٥٠٠ وحدة ، ومعنى هذا أن بعض المنتجين سيمجزون عن بيع ما لديهم من السلعة (أ) ، إذا بقي الثمن ٤٠٠ قرشا للوحدة ينتج عن ذلك تنافس بين المنتجين على البيع فيخفض الثمن . وهكذا تدريجياً يستمر التنافس بين المنتجين وانخفاض الثمن حتى يصل إلى ٢٠٠ قرش ، عند هذا الثمن نجد أن الكمية المطلوبة تساوى تماماً الكمية المعروضة وجلى هذا يكون هذا الثمن هو ثمن التوازن .

فثمن التوازن هو الثمن الذى يجعل الكمية المطلوبة مساوية تماماً للكمية المعروضة . ويسمى ثمن التوازن لأن أى ثمن أعلى منه لا بد أن ينخفض إليه بسبب التنافس بين المنتجين كما أن أى ثمن أقل منه لا بد أن يرتفع إليه بسبب

(١) أنظر A. M. Levenson and B. S. Solon, Outline of Price Theory, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1961, PP.

التنافس بين المشتريين . ففى المثال السابق إذا انخفض الثمن إلى ١٠٠ قرش للوحدة نجد أن الكمية المطلوبة ٢٠٠٠ وحدة فى حين أن العرض عند هذا الثمن لا يتجاوز ١٠٠٠ وحدة ، ومؤدى هذا أن يعجز بعض المشتريين عن الشراء ، وينتج عن هذا تنافس بين المشتريين فيرتفع الثمن حتى يصل إلى ٢٠٠ قرش للوحدة لأنه الثمن الوحيد الذى يحقق التعادل التام بين العرض والطلب .

ويمكن تصوير ذلك بيانياً بمنحنى الطلب ومنحنى العرض ، فثمن التوازن يتحدد بنقطة التقاطع بين المنحنيين كما هو موضح فى الشكل الآتى :



المنحنى ك - ل - م - ن - يمثل منحنى العرض .
المنحنى ل - م - ن - يمثل منحنى الطلب .

أ ثمن التوازن يتحدد عند النقطة م أو أى نقطة تقاطع المنحنيين فعند هذه النقطة نجد أن الثمن (و ج) (٢٠٠) يعادل تماماً الكمية المعروضة والكمية المطلوبة (و د) (١٠٠٠ وحدة) |

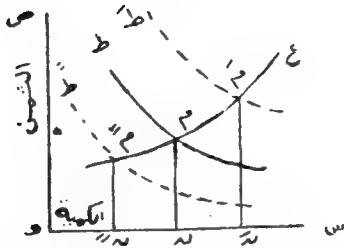
ثانياً : تغير ثمن التوازن :

طلالما أن ظروف العرض أو ظروف الطلب لم تتغير فإن ثمن

التوازن يظل كما هو. فهذا الأخير لا يتغير إلا إذا حدث تغير في ظروف العرض أو الطلب أو فيها معا . وعلى هذا يجب أن نميز بين حالات ثلاث .
الحالة الأولى : تغير ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابتة .
الحالة الثانية : تغير ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابتة .
الحالة الثالثة : تغير ظروف الطلب والعرض معا .
الحالة الأولى . تغير ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابتة .

يكون التغير في ظروف الطلب أما بالزيادة أو بالنقصان . فإذا حدث تغير بالزيادة في ظروف الطلب على القمح مثلاً بأن زاد عدد المستهلكين أو زادت دخولهم ، فإن جدول الطلب السابق يبطل ويحل محله جدول جديد تكون الكمية المطلوبة فيه عند كل ثمن أعلى مما كانت عليه ، ويترتب على ذلك أن الكمية المطلوبة عند ٢٠٠ قرش (ثمن التوازن قبل التغير) تصبح أكبر من ١٥٠٠ وحدة ، وحيث أننا نفترض بقاء ظروف العرض على ما هي عليه ، فإن الكمية المعروضة عند هذا الثمن تظل ١٥٠٠ وحدة كما هي ، ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على العرض فيحصل تناقص بين المشترين ويرتفع الثمن . والخلاصة . أنه إذا زاد الطلب في حين ظل العرض ثابتاً فإن الثمن يرتفع .

لما إذا حصل تغير بالنقص في ظروف الطلب بأن انخفض عدد المستهلكين أو انخفضت دخولهم ، فإن جدول الطلب الأصلي يبطل ويحل محله جدول جديد تكون الكمية المطلوبة فيه عند كل ثمن أقل مما كانت عليه ، ويترتب على ذلك أن تصبح الكمية المطلوبة عند ٢٠٠ قرش أقل من ١٥٠٠ وحدة وحيث أننا افترضنا بقاء ظروف العرض على ما هي عليه فإن الكمية المعروضة عند ٢٠٠ قرش تظل ١٥٠٠ وحدة أي أن العرض يزيد على الطلب ، فيحدث تناقص بين المنتجين وينخفض الثمن . ففي حالة انخفاض الطلب مع بقاء العرض ثابتاً ينخفض الثمن ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يلي :

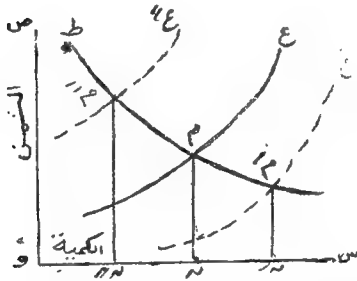


فالمنحنى ع يمثل منحنى عرض القمح ، والمنحنى ط يمثل منحنى الطلب قبل حدوث أى تغيير . يتحدد ثمن التوازن بنقطة التقاطع بين المنحنيين وهى فى هذا الشكل (م ن) ، وحيث أننا نفترض بقاء ظروف العرض ثابتة فوئدى أن منحنى العرض لا يغير موضعه . فإذا زاد الطلب فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع المنحنى (ط') ، ويتحدد ثمن التوازن الجديد بنقطة تقاطع المنحنيين ع (الذى لم يتغير) و (ط') وهى فى هذا الشكل (م' ن') وهى أعلى من (م ن) لأن ارتفاع الطلب مع بقاء العرض ثابتا يودى إلى ارتفاع الثمن . أما إذا انخفض الطلب فإن المنحنى (ط) ينتقل بأكمله إلى اليسار ويتخذ وضع ط' ، ويتحدد ثمن التوازن بنقطة تقاطعه مع منحنى العرض (ع) وهى فى هذا الشكل (م' ن') وهى أقل من (م ن) ، لأنه إذا انخفض الطلب مع بقاء العرض ثابتا انخفض الثمن .

الحالة الثانية . تغير ظروف العرض مع بقاء الطلب ثابتا :

لا يخرج التغير فى ظروف العرض أن يكون بالزيادة أو النقص . فزاد العرض نتيجة انخفاض آثمان عناصر الإنتاج أو تحسن فى الإنتاج فإن جدول العرض يمتل ويحل محله جدول جديد تكون الكمية المعروضة فيه عند ثمن التوازن السابق (٢٠٠ قرش) أكثر من ١٥٠٠ وحدة وحيث أننا

نفترض بقاء الطلب ثابتا فإن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تظل ١٥٠٠ وحدة ، وينتج عن ذلك أن يزيد العرض على الطلب فينخفض الثمن . أما إذا نقص العرض لارتفاع أثمان عناصر الإنتاج أو لتدهور مستوى الفن الإنتاجي فإن الكمية المعروضة عند ثمن التوازن السابق (٢٠٠ قرش) تصبح أقل مما كانت عليه (١٥٠٠ وحدة) وحيث أن الطلاب يظل كما هو أى ١٥٠٠ وحدة فيرتب على ذلك زيادة الطلب على العرض ويرتفع الثمن ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي :-



المنحنى (ط) يمثل منحنى الطلب ، والمنحنى (ع) يمثل منحنى العرض قبل حدوث أى تغيير فيه ، ويتحدد ثمن التوازن بنقطة تقاطع المنحنيين (م ن) ، وبما أننا نفترض عدم تغير الطلب فإن المنحنى (ط) لا يغير موضعه . فإذا زاد العرض فإن المنحنى (ع) ينتقل بأكمله إلى اليمين ويتخذ وضع (ع') ويتحدد ثمن التوازن الجديد بنقطة تقاطعه مع منحنى الطلب (الذى لم يغير موضعه) وهى فى الشكل (م' ن') وهى أقل من (م ن) لأن زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتاً تؤدي إلى انخفاض الثمن .

(م ن - ٢٤ - مبادئ الاقتصاد)

أما إذا نقص العرض فإن منحى العرض ينتقل بأكله إلى اليسار ويتخذ وضع (ع') ويتحدد ثمن التوازن بنقطة تقاطعه مع منحى الطلب وهى فى الشكل (م' ن') وهى أعلى من (م ن) لأن انخفاض العرض مع بقاء الطلب ثابتاً يؤدى إلى ارتفاع الثمن .

الحالة الثالثة : تغير ظروف الطلب والعرض :

إذا تغيرت ظروف العرض والطلب فى نفس الوقت فلا يخرج الأمر عن أحد فروض أربعة :

(أ) أن يزيد الطلب وينقص العرض . ومثال ذلك أن يزيد عدد مستهلكى السلعة فى الوقت الذى تفرض فيه ضريبة على إنتاجها . وواضح هنا أن الثمن يرتفع لأن هذا الفرض أقوى من الفرض الذى يزيد فيه الطلب ويظل العرض ثابتاً .

(ب) أن يزيد العرض ويقل الطلب . ومثال ذلك أن تمنح إعانة لمنتجى السلعة فى الوقت الذى يقل فيه عدد مستهلكيها . وواضح هنا أن الثمن ينخفض لأن هذا الفرض أقوى من الفرض الذى يزيد فيه العرض ويبقى الطلب ثابتاً .

(ج) أن يزيد كلا من العرض والطلب فى نفس الوقت ومثال ذلك أن يزيد عدد مستهلكى السلعة وتعطى إعانة لمنتجها . فى هذا الفرض قد يزيد الثمن وقد ينخفض وقد يظل ثابتاً . والأمر مرجعه فى النهاية إلى الزيادة فى الطلب بالنسبة إلى الزيادة فى العرض . فإذا كانت الزيادة فى الطلب كبيرة بالنسبة للعرض فإن الثمن يرتفع . وبالعكس إذا كانت زيادة العرض أكبر من زيادة الطلب فإن الثمن ينخفض أما إذا كانت زيادة الطلب مساوية للزيادة فى العرض فإن الثمن يبقى ثابتاً .

(د) أن ينقص كل من العرض والطلب فى نفس الوقت . وهنا أيضاً

قد يرتفع الثمن أو ينخفض أو يظل ثابتاً طبقاً لمدى النقص في كل من العرض والطلب بالنسبة للآخر كما هو الحال في القرض السابق .

ثالثاً : الثمن الجبرى :

قد تؤدي قوى العرض والطلب إلى تحديد ثمن التوازن في مستوى لا يتفق مع المصلحة العامة . في هذه الأحوال تتدخل الدولة في سوق السلعة وتحدد الثمن الذي تراه متفقاً مع المصلحة المذكورة وإن كان يختلف عن ثمن التوازن الذي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب . وقد شاع هذا النوع من التدخل في العصر الحاضر . فتمددت السلع التي تخضع لما يسمى بالتسعيرة الجبرية حيث تحدد الدولة ثمناً معيناً للسلعة وتجبر المتعاملين على احترامه بتوقيع جزاء على من يخالفه وترجع هذه السياسة في مبدأ ظهورها ظروف الحرب الاستثنائية ، إذ يترتب على الحرب نقص السلع الاستهلاكية نتيجة اضطراب وسائل المواصلات وتخصيص جزء كبير من الموارد للإنتاج الحربي في الوقت الذي يزيد فيه الإتفاق الحكومي وتزيد فيه دخول بعض الفئات زيادة كبيرة مما يترتب عليه زيادة الطلب الفعلي كثيراً وارتفاع أثمان سلع ضرورية ارتفاعاً ضخماً مما يجعلها بعيدة عن متناول العديدين لذلك لم تجد الحكومات حلاً لهذه المشكلة إلا بوضع حد أقصى لثمن كثير من السلع ومن ناحية أخرى ففي فترات الانكماش ينخفض ثمن كثير من السلع ، وبصفة خاصة السلع الزراعية انخفاضاً كبيراً ، وتضطّر الدولة للتدخل لحماية المنتجين من آثار التدهور بوضع حد أدنى لأثمان الحاصلات الزراعية أو السلع الأخرى التي ينخفض ثمنها ، وتسمى هذه السياسة بسياسة مساندة أو دعم الأثمان .

على أنه لا يكفي لنجاح مثل هذه السياسة وضع حد أقصى أوحد أدنى لثمن السلعة إذا كان هذا الثمن يبعد كثيراً عن ثمن التوازن الذي كان لابد أن يوجد لو تركت السوق حرة . فلو فرضنا أن الثمن الجبرى يقل كثيراً

عن ثمن التوازن فإن الكمية المطلوبة عند الثمن المحكومى تكون أكبر بكثير من الكمية المعروضة مما يؤدى إلى ارتفاع الثمن المحدد وقد يتم هذا علناً إما كانت رقابة الحكومة ضعيفة وقد يتم فى الخفاء فتتساق السوق السوداء (١) ، والأمر بالمثل عند تحديد حد أدنى لثمن السلعة ، فإذا كان هذا الثمن يزيد كثيراً عن ثمن التوازن فإن العرض يفوق الطلب مما يؤدى إلى انخفاض الثمن المحدد .

لهذه الأسباب يجب أن يقرن وضع حد أقصى أوحد أدنى لثمن السلعة بتدخل الدولة فى ظروف العرض والطلب لكي تصبح الكمية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة عند الثمن الذى تحدده . فمثلاً تضطر الدولة لتخفيض الطلب وجعله فى مستوى الكمية المعروضة إلى الأخذ بنظام التوزيع بالبطاقات ، أو التقييد ، ومقتضى هذا النظام أن لا يكون المستهلك حراً فى الحصول على الكمية التى يرغبها من السلعة فلا يجوز له أن يتجاوز القدر المخصص له مهما اشتدت حاجته للسلعة . أما زيادة العرض فتكون بأن تعمل الدولة على تخفيض أثمان المواد الأولية أو تخفيض الفائدة أو منح إعانات للمنتجين أو إعفاؤهم من الضرائب إلخ . وتقييد العرض يتم بشراء كميات من السلعة وتخزينها أو بتقييد المساحة التى تزرع من بعض المحاصيل أو منحه إعانات للتوقف عن نوع معين من الإنتاج وتم زيادة الطلب برفع الأجور وإعانة استهلاك بعض أنواع السلع إلخ ...

رابعاً : تحديد الثمن فى حالة السلع المتنافسة والسلع المتكاملة :

وأينما فيما تقدم كيف يتحدد الثمن نتيجة لقوى العرض والطلب . وقد قام تحليلنا على أساس فرض جوهري هو أن ثمن كل سلعة يتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب الخاصة بهذه السلعة ، أى أن ثمن السلعة لا يتأثر بظروف العرض والطلب الخاصة بالسلع الأخرى . وهذا الفرض يمكن

(١) أنظر بولدينج ، التحليل الاقتصادى ، المرجع المشار إليه ص ١٥٣ ، وانظر كذلك

قوله طالما أن كل سلعة مستقلة عن السلع الأخرى . ولكن الواقع أن السلع يرتبط بعضها ببعض بحيث أن التغير في ظروف العرض والطلب الخاصة بإحداها يحدث تغييراً في ظروف العرض والطلب الخاصة بعدد كبير من السلع الأخرى . ومؤدى هذا أن ثمن السلعة يتغير لا بتغير ظروفها الخاصة فحسب وإنما تبعاً للتغير في ظروف السلع الأخرى المرتبطة بها . والواقع أن السلع إما أن تكون متنافسة أو متكاملة وهذا التنافس أو التكامل قد يكون من ناحية الطلب أو من ناحية العرض .

١ - السلع المتنافسة من ناحية الطلب :

تكون السلع (أ) ، (ب) ، (ج) ، متنافسة من ناحية الطلب إذا كانت جميعها تصلح لإشباع حاجة واحدة بحيث يكون المستهلك الخيار بينها ، وذلك كالمسوجات القطنية والحريرية والكتانية أو الأصناف المختلفة من القاكهة .

والقاعدة في هذه الحالة أنه إذا ارتفع ثمن إحدى هذه السلع ارتفعت أثمان السلع المتنافسة معها ، وإذا انخفض ثمن إحداها انخفضت أثمان السلع المتنافسة معها . فإذا زاد الطلب على المسوجات الحريرية بسبب زيادة عدد المستهلكين لارتفع ثمنها ، ولكن ارتفاع ثمنها يؤدي إلى انصراف بعض المستهلكين عنها إلى المسوجات القطنية أو الكتانية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ، وارتفاع ثمنها بالتالي . وبالعكس إذا انخفض الطلب على المسوجات الحريرية انخفض ثمنها غير أن انخفاض ثمنها يؤدي إلى تحول بعض المستهلكين إلى المسوجات القطنية أو الكتانية عن هذه المسوجات إلى المسوجات الحريرية ، فينخفض الطلب على المسوجات القطنية أو الكتانية وبالتالي ثمنها . وهكذا تتغير أثمان السلع المتنافسة من ناحية طلبها في نفس الاتجاه ارتفاعاً وانخفاضاً ،

٢ - السلع المتكاملة من ناحية الطلب :

تكون السلع (أ) ، (ب) ، (ج) ، متكاملة من ناحية الطلب إذا

كانت جميعها ضرورية لإشباع حاجة معينة ، بمعنى أن يكون المستهلك مضطراً للجمع بينها لإشباع هذه الحاجة ، ومثال ذلك السكر والشاي والأواني الخاصة بعمله وتناوله فهي سلع متكاملة بهذا المعنى ، وكذلك الأحدثية والجوارب ... إلخ .

والقاعدة في هذه الحالة أنه إذا ارتفع ثمن إحدى السلع المتكاملة انخفضت أثمان السلع المتكاملة معها وإذا انخفض ثمن إحدى السلع المتكاملة ارتفعت أثمان السلع المتكاملة معها ، أى أن أثمان السلع المتكاملة تتغير من ناحية طلبها في عكس الاتجاه ، ارتفاعاً وانخفاضاً . فإذا نقص عرض السكر لسبب فرض ضريبة عليه مثلاً فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع ثمنه ، غير أن ارتفاع ثمنه يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة منه ، وهذا النقص يقترن حتماً بنقص الكمية المطلوبة من السلع المتكاملة معه مما يؤدي إلى انخفاض ثمنها . وبالعكس إذا زاد عرض السكر بسبب تقدم فنونه الإنتاجية لأدى هذا إلى انخفاض ثمنه غير أن انخفاض ثمنه يؤدي إلى زيادة الطلب عليه . هذه الزيادة تقترن حتماً بالزيادة في الطلب على السلع المتكاملة معه مما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها .

٣ - السلع المتنافسة من ناحية العرض :

تكون السلع (أ) ، (ب) ، (ج) ، متنافسة من ناحية العرض. إذا كانت جميعها تحتاج لنفس عناصر الإنتاج ، بحيث يكون المنتج الخيار في أن يستخدم ماله من عناصر في إنتاج السلعة (أ) ، أو (ب) ، أو (ج) مثال ذلك القمح والشعير فهما متنافسان لأنهما يحتاجان لنفس الأرض والعمل ونفس الوقت من السنة لزراعتهما .

والقاعدة في هذه الحالة إذا ارتفع ثمن إحدى السلع المتنافسة من حيث العرض فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع أثمان كل السلع المتنافسة معها ، وإذا انخفض ثمن إحداها انخفضت أثمان كل السلع المتنافسة معها . فإذا زاد الطلب على القمح مثلاً بسبب زيادة عدد المستهلكين فإن ثمنه يرتفع ، وهذا الإرتفاع

يدفع بعض المنتجين إلى زيادة إنتاجه ، هذه الزيادة تقتضى تحول بعض عناصر الإنتاج من السلع المنافسة له فيقل إنتاجها مما يرفع ثمنها . وبالعكس إذا نقص الطلب على القمح انخفض ثمنه وانصرف عنه المنتجون ، يؤدي هذا إلى تحول عناصر الإنتاج عنه إلى غيره من السلع المنافسة فيزيد إنتاجها وينخفض ثمنها ، وهكذا تتغير أثمان السلع المنافسة من ناحية عرضها في نفس الاتجاه إرتفاعا وانخفاضا .

٤ - السلع المتكاملة من ناحية العرض :

تكون الساع (أ) و(ب) و(ج) متكاملة من ناحية العرض إذا كانت تنتج حتماً عن عملية إنتاجية واحدة بحيث يكون المنتج مضطراً للجمع بينها وذلك كالقطن وبزيرته فهما سلعتين متكاملتين من ناحية العرض لأنهما ينتجان من عملية إنتاجية واحدة ولا يستطيع المنتج أن يقتصر على إنتاج إحداها دون الأخرى ، وكذلك الصوف واللحوم . . . إلخ .

والقاعدة في هذه الحالة إذا ارتفع ثمن إحدى السلع المتكاملة من حيث العرض انخفضت أثمان السلع المتكاملة معها ، وبالعكس إذا انخفض ثمن إحدى هذه السلع ارتفعت أثمان السلع المتكاملة معها . وهكذا تتغير أثمان السلع المتكاملة من ناحية العرض في عكس الاتجاه إرتفاعا وانخفاضا . فإذا زاد الطلب على القطن مثلاً بسبب زيادة عدد المستهلكين ارتفع ثمنه ، ويؤدي هذا إلى أن يزيد المنتجين من إنتاجه مما يؤدي إلى زيادة العروض من بذرة القطن وانخفاض ثمنها ، أما إذا نقص الطلب على القطن لانخفاض ثمنه مما يؤدي إلى انصراف المنتجين عنه وبالتالي نقص عرض بذرة القطن مما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها .

المبحث الرابع

الطلب الفردي وتوازن المستهلك

سبق أن بينا أن الطاب الكلي يتكون من مجموع ما يطلبه الأفراد ، وأن العلاقة

العكسية بين الثمن والطلب الكلى تنتج عن وجود علاقة ماثلة بين الثمن والطلب الفردى ، وسندوس هنا بالتفصيل هذا الأخير وما يحدث فيه نتيجة لانخفاض الثمن وارتفاعه ، والقواعد التى تحكم تصرفات الفرد بالنسبة للسلع التى يتفق عليها دخله :

ويجئنا أن نلاحظ منذ البداية أنه إذا انخفض ثمن سلعة من السلع فإن المستهلك الفرد يزيد من طلبه عليها لسببين : السبب الأول أن المستهلك يحل السلعة التى انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التى بقي ثمنها ثابتا ، أى أنه يزيد من استهلاكه من السلعة التى انخفض ثمنها ويقلل بالتالى من استهلاكه للسلع الأخرى التى بقيت أثمانها دون تغيير ، وهذا هو ما يطلق عليه الاقتصاديون أثر الإحلال ، أما السبب الثانى فهو أن انخفاض ثمن السلعة ، مع بقاء الدخل النقدى للمستهلك ثابتا ، يؤدى إلى الزيادة فى دخله الحقيقى ، وهذه الزيادة تؤدى إلى زيادة الطلب على السلعة ، وهذا هو ما يسمى أثر الدخل (١) : ولكن لاحظ أن أثر الدخل قليل الأهمية بالنسبة لأثر الإحلال لأن المستهلك يتفق جزءاً ضئيلاً من دخله على سلعة واحدة ، وبالتالى فإن انخفاض ثمن سلعة واحدة لا يؤثر كثيراً فى الدخل الحقيقى للفرد ، ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الفرد يتفق جزءاً كبيراً من دخله على سلعة واحدة فإن انخفاض ثمنها يؤدى إلى زيادة جوهرية فى دخله الحقيقى .

وأياً ما كان الأمر فإذا أخفطنا أثر الدخل أمكننا القول أن الفرد يزيد من طلبه للسلعة التى انخفض ثمنها أى أنه يحلها محل السلع الأخرى التى لم يتغير ثمنها وهو يقلل من طلبه للسلعة التى ارتفع ثمنها لأنه يحل السلع الأخرى محلها . فأثر الإحلال هو الذى يفسر لنا غالباً زيادة الطلب الفردى عند انخفاض الثمن ونقصه عند ارتفاع الثمن ولكن يبقى أن نعرف السبب الذى يدفع المستهلك إلى إحلال سلعة محل أخرى . الواقع أنه يفعل ذلك لكى

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر J.R. Hicks ،

Value and Capital, Oxford, Clarendon Press, 1939, ch. III]

يُحصل على أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود ، ولفهم ذلك يجب أن نعرف أولا ظاهره تناقص المنفعة الحدية ثم كيف يتحقق أقصى إشباع ومعنى توازن المستهلك وشرطه والمقصود بمفاهيم المستهلك ، وأخيراً المقصود بمنحنيات السواء .

أولاً . مبدأ تناقص المنفعة الحدية (١)

يعتبر الشيء نافعا من وجهة النظر الاقتصادية إذا كان صالحا لإشباع حاجة إنسانية فالملابس والأغذية والمساكن تعتبر نافعة اقتصاديا لأنها تصلح لإشباع حاجتنا الاستهلاكية مباشرة وتعتبر المصانع والآلات والطرق والقنوات نافعة أيضا اقتصاديا لأنها تساهم في إنتاج سلع أخرى تصلح لإشباع حاجتنا الاستهلاكية .

وتتكون المنفعة الكلية للمستهلك من مجموع الإشباع الذي يحصل عليه من كمية معينة من السلع ، أما المنفعة الحدية فهي مقدار الزيادة في المنفعة الكلية على أثر زيادة الكمية المستهلكة بوحدة واحدة ، أو هي مقدار النقص في المنفعة الكلية على أثر نقص الكمية المستهلكة بوحدة واحدة ، بعبارة أخرى المنفعة الحدية هي الفرق بين المنفعة الكلية لكمية معينة والمنفعة الكلية لكمية أخرى تسبقها مباشرة أو تتلوها مباشرة أي أنها الفرق بين المنفعة الكلية لعدد س من الوحدات والمنفعة الكلية لعدد (س + ١) أو (س - ١) من الوحدات . (٢)

(١) أنظر R. Lipsey. positive Economics. op. cit pp 155-167
W. J. Baumol Economic Dynamics Macmillan N.Y 4th ed 1952, pp . 148 - 149

(٢) واضح أن هذا التحليل للمنفعة يفترض إمكان قياسها كليا بطريقة عديدة ، وقد كان لآلفرد مارشال فضل صياغة هذه الفكرة ، وبين المدافعين عنها في هذا الشكل التقليدي أنه إذا كانت المنفعة قابلة للقياس المبدئي نظريا فليس معنى هذا أن هذا القياس ممكن بدقة عمليا أنظر .

D.H. Roberston, utility and All That, G. Allen and unwin, 1952 , p . 76

ومن الملاحظ أن المنفعة الحدية لأية سلعة تتناقص بزيادة عدد الوحدات التي تستهلك تبعاً من هذه السلعة (١) فإذا استهلك شخص مثلاً خمس برتقالات فإن منفعة البرتقالة الأولى بالنسبة إليه تكون أكبر من منفعة البرتقالة الثانية : ومنفعة البرتقالة الثانية أكبر من الثالثة ، والثالثة أكبر من الرابعة وهكذا ، وهذا هو ما يسمى مبدأ تناقص المنفعة الحدية ، وهو يرجع إلى أن الحاجات الإنسانية قابلة بطبيعتها للتشبع . فالوحدة الأولى التي يستهلكها الشخص تقابل حرماناً لديه ولهذا فنفعها كبيرة نسبياً ، فإذا استهلك وحدة ثانية فإن حاجته إليها تكون أقل إلحاحاً من حاجته إلى الأولى ، وبالتالي تكون منفعتها أقل ، وهكذا كلما زادت الوحدات المستهلكة من سلعة معينة أشبعت الحاجة إليها تدريجياً ويترتب على هذا التشبع التدريجي تناقص منفعة الوحدات الإضافية ، وبين الجدول التالي مبدأ تناقص المنفعة الحدية بتصور شخص معين يستهلك وحدات متتالية من البرتقال ، ويُفترض هذا الجدول أننا نستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها من كل برتقالة :

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية مقطرة	المنفعة الحدية مقطرة
	بوحدة من الإشباع	بوحدة من الإشباع
١	٢٠	—
٢	٣٨	١٨
٣	٥٣	١٥
٤	٦٤	١١
٥	٧٠	٦

وواضح أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الوحدات المستهلكة ، أما المنفعة الحدية فهي تتناقص كلما زادت الوحدات المستهلكة ، وتضيف كل برتقالة قدرأ من الإشباع يقل عن السابقة عليها ، فالبرتقالة الخامسة تضيف ٦ وحدات فقط (٧٠-٦٤) في حين أن الرابعة تضيف ١١ وحدة (٦٤-٥٣) وهكذا .

(١) أنظر J. F. Due , Intermediate Economic Analysis 3rd ed., Irwin Homewood, Illinois, 1955, pp 74 - 75.

وغنى عن البيان أن المنفعة الحدية لسلعة معينة ليست كمية مطلقة مجردة وإنما هي تتوقف على كل فرد وذوقه الخاص والكمية التي يستهلكها .
ثانياً : فرض تحقيق أقصى إشباع :

ينفق كل مستهلك دخله على مجموعة من السلع ، كالأغذية والملابس والسكن إلخ .. ويفترض الاقتصاديون أن المستهلك يصلر في سلوكه عن رغبة معينة هي الحصول على أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود (١) . أى أن الفرد لا ينفق دخله جزافاً وإنما يوزعه على مجموعة معينة من السلع بحيث يحصل من دخله المحدود على أقصى قدر ممكن من الإشباع . ويمكن المنازعة في هذا الفرض على أساس أن المستهلك يوزع دخله أحياناً بحكم العادة ودون أن يراجع نفسه فيما إذا كان يستطيع أن يزيد إشباعه لو أعاد توزيع بنود إنفاقه . ويمكن أيضاً أن يقال أن الفرد ليست له أحياناً الحرية المطلقة في تغيير بنود إنفاقه لارتباطه مثلاً بعقد يوجب عليه أن ينفق مبلغاً معيناً على سكنه أو لوجود نظام البطاقات بالنسبة لبعض السلع . ولكن الواقع أنه بالرغم من هذه الاعتبارات فلا شك أن جمهرة المستهلكين في أغلب الأحوال تنفق دخولها بحيث تحصل على أقصى إشباع ممكن ، ولهذا يصلح هذا الفرض أساساً لتحليل سلوك المستهلك العادى .

ثالثاً : معنى توازن المستهلك وشرطه :

يكون المستهلك في حالة توازن إذا وزع دخله على مختلف السلع بحيث يحصل منه على أقصى قدر من الإشباع ، ويتحقق هذا إذا كانت المنفعة الحدية التي يحصل عليها من إنفاق قرش على السلعة (أ) مساوية للمنفعة الحدية التي يحصل عليها من إنفاق قرش على السلعة (ب) مساوية للمنفعة الحدية التي يحصل عليها من إنفاق قرش على السلعة (ج) وهكذا إلى نهاية السلع التي ينفق عليها المستهلك دخله .

بعبارة أخرى يحصل المستهلك على أقصى إشباع ممكن إذا تساوت المنافع الحدية لأجزاء دخله في جميع وجوه إنفاقها . فإذا وزع أحد المستهلكين دخله على السلعتين (أ) و (ب) وكانت المنفعة الحدية التي يحصل عليها من قرش أنفق على السلعة (أ) أكبر من المنفعة الحدية التي يحصل عليها من قرش أنفق على السلعة (ب) ، فمن الواضح أنه يستطيع أن يزيد من الإشباع الذي يحصل عليه بأن يحول جزء من دخله من السلعة (ب) إلى السلعة ، (أ) لأن كل قرش إضافي ينفقه على السلعة (أ) يحصل منه على منفعة أكبر من المنفعة التي يحرم منها باقتطاع قرش من السلعة (ب) ، بعبارة أخرى إذا أعاد هذا المستهلك توزيع دخله بحيث يتفق أكثر على السلعة (أ) وأقل على السلعة (ب) فإنه يزيد من إشباعه الكلي . غير أن زيادة ما ينفقه على السلعة (أ) تؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة منها وبالتالي تناقص منفعتها الحدية ، ونقص ما ينفقه على السلعة (ب) يعني نقص الكمية المستهلكة منها وبالتالي زيادة منفعتها الحدية ، فإذا استمر في إعادة توزيع دخله فإنه يصل إلى الحد الذي تصبح فيه المنفعة الحدية لقرش يتفق على السلعة (أ) مساوية للمنفعة الحدية لقرش يتفق على السلعة (ب) ،

ويحق لنا الآن أن نتعامل عن المقصود بالمنفعة الحدية لقرش يتفق على السلعة (أ) . الواقع أنها عبارة عن المنفعة الحدية للسلعة (أ) مقسومة على ثمن (أ) بالقرش . فإذا استهلك فرد خمس برتقالات ، وكانت منفعتها الحدية ٦ وحدات من الإشباع ، وكان ثمن البرتقالة قرش ، فإن المنفعة الحدية التي تأتي من قرش أنفق على هذه البرتقالات الخمس تعادل ثلاث وحدات من الإشباع (٣) والأمور بالمثل فيما يتعلق بالمنفعة الحدية التي تأتي من قرش أنفق على السلعة (ب) فهي عبارة عن المنفعة الحدية للسلعة (ب) مقسومة على ثمن (ب) بالقرش ، فإذا استهلك فرد وحدتين من (ب) ، وكانت منفعتها الحدية ١٢٠ وحدة إشباع وثمان الوحدة ٤٠ قرشاً فإن المنفعة

الحلقة التي يحصل عليها هذا الفرد من قرش يُنفقه على (ب) تعادل ثلاث وحدات من الإشباع $\left(\frac{١٢٠}{٤٠} \right)$.

وينتج مما تقدم أن المستهلك يحقق توازنه إذا وزع دخله على السلعتين (أ) و (ب) بحيث تكون :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}} = \frac{\text{المن (أ) بالقرش}}{\text{المن (ب) بالقرش}}$$

فإذا كان المستهلك قد وزع دخله بين (أ) ، (ب) بحيث لا تحقق هذه المساواة فإنه يعيد توزيع دخله بينهما بما يكفل تحقيقها (١).

رابعاً : فائض المستهلك :

بينما سبق أن المنفعة الحدية تتناقص بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ، ولما كان المستهلك يدفع ثمناً واحداً لجميع وحدات السلعة بصرف النظر عما إذا كانت الوحدة الأولى والثانية أو العاشرة ، فإن هذا الوضع يؤدي إلى ظهور ما يسمى فائض المستهلك . لتوضيح ذلك نقرض أن جدول طلب المستهلك معين لسلعة ما على النحو التالي : -

إذا كان الثمن ٣٠ قرشاً للوحدة يكون المستهلك مستعداً لشراء وحدة واحدة .

وإذا انخفض الثمن إلى ٢٥ قرشاً للوحدة يكون المستهلك مستعداً لشراء وحدتين .

إذا انخفض الثمن إلى ٢٠ قرشاً للوحدة يكون المستهلك مستعداً لشراء ٣ وحدات .

(١) انظر، Leftwich, The Pricesystem and Resource Allocation, Rinehart and Co., New York, 1958, P. 63 , Bilas, Micro-economic Theory, op. cit., p. 47

فالمستهلك يكون مستعداً لشراء وحدة واحدة عند ما يكون الثمن ٣٠ قرشاً ومعنى هذا أن المنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأولى تعادل في تقديره المنفعة التي يفقدها بدفع ٣٠ قرشاً أى أن منفعة هذه الوحدة تعادل تماماً المنفعة التي يفقدها بدفع ٣٠ قرشاً دون زيادة أو نقصان . . إذا انخفض الثمن إلى ٢٥ قرشاً فإن المستهلك يكون مستعداً لشراء وحدتين ومعنى ذلك أن منفعة الوحدة الثانية تعادل في تقديره المنفعة التي يفقدها بدفع ٢٥ قرشاً ، إذا اشترى المستهلك وحدتين بهذا الثمن فإنه يدفع فعلاً خمسين قرشاً ، ولكن من الواضح أنه كان مستعداً لدفع ٣٠ قرشاً للوحدة الأولى و ٢٥ قرشاً في الوحدة الثانية أى أنه كان مستعداً لدفع ٥٥ قرشاً ، فهناك إذاً فرق بين المبلغ الذي كان مستعداً لدفعه (٥٥) والثمن الذي دفعه فعلاً (٥٠) ومقدار هذا الفرق خمسة قروش هذا الفرق هو مايسمى الاقتصاديون بفائض المستهلك.

وإذا انخفض الثمن إلى ٢٠ قرشاً فإن المستهلك يحصل على ثلاث وحدات ويدفع ٦٠ قرشاً ولكن من الواضح أنه كان مستعداً لدفع ٣٠ قرشاً في الوحدة الأولى و ٢٥ قرشاً في الثانية و ٢٠ قرشاً في الثالثة أى أنه كان مستعداً لدفع ٧٥ قرشاً في الوحدات الثلاث فهناك فرق بين مادفعه فعلاً (٦٠) وبين ما كان مستعداً لدفعه (٧٥) يعادل ١٥ قرشاً هو فائض المستهلك ، وهكذا يحقق المستهلك فائضاً على السلع التي يشتريها ، ويتوقف حجم هذا الفائض على مدى منفعة السلعة بالنسبة له والثمن الذي يدفعه فمقدار الفائض يتفاوت من مستهلك إلى آخر طبقاً لمنفعة السلعة بالنسبة له وثمنها . ففائض المستهلك هو الفرق بين المبلغ الذي يدفعه المستهلك فعلاً لقاء الكمية التي يشتريها والمبلغ الذي كان مستعداً لدفعه ، بعبارة أخرى الفرق بين المبلغ الذي يدفعه فعلاً والمبلغ الأقصى الذي كان يقبل أن يدفعه حتى لا تفلت الصفقة من يديه .

خامسا : منحنيات السواء (١) :

يقوم التحليل الحدى للمنفعة على أساس إمكانية قياسها كيا ، أى على أساس افتراض أن كل سلعة لها وحدات إشباع يمكن أن تقاس منفعتها الحدية بطريقة كمية. وقد انتقد عدد من الاقتصاديين المعاصرين (٢) هذا الافتراض لأن المستهلك عندما يقدر أن منفعة الوحدة الأولى من سلعة معينة (كيس من السكر وزنه كيلو مثلا) هي ٥٠ وحدة وأن منفعة الوحدة الثانية (الكيس الثانى) ٤٥ وحدة والثالثة ٤٠ وحدة ، فإنه لا يفعل ذلك بطريقة مجردة ، وإنما بمقارنة منفعة هذه السلعة بمنفعة السلع الأخرى التى يستهلكها . ومن ناحية أخرى نجد أن وحدات الإشباع المختلفة ليس لها مقياس موحد : يضاف إلى ذلك أن المنفعة ذاتها أمر شخصى بحث كما أوضحنا ، ومن ثم لا يمكن أن نحدد بدقة عددية أن منفعة السلعة (أ) ٢٠ ومنفعة السلعة (ب) ١٥ والسلعة ج (١٢) . فالقياس الكلى للمنفعة أمر غير ممكن ، وكل ما نستطيع قوله هو أن منفعة السلعة (أ) أكبر من منفعة السلعة (ب) وأن السلعة (ب) أكثر نفعا من السلعة (ج) أو بطريقة أخرى أن منفعة السلعة (ج) أقل من منفعة السلعة (ب) وأن السلعة (ب) أقل نفعا من السلعة (أ) . ولهذا الأسباب أثبت الأستاذ هيكرس أنه من الممكن أن نستغنى عن فكرة القياس الكلى للمنفعة فى دراسة القيمة (٣) ودعا إلى نبذ استخدام القنود للتعبير عن المنفعة الحدية وأحل محله فكرة مقارنة منفعة سلعة مع منفعة

(١) لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمنحنيات السواء أنظر :

W.J.L Ryan, Price Theory, Macmillan, London, 1961, pp. 1 - 33., G.L. shackle, ed., A new prospect of Economics, Liverpool V.P., 1958, pp 59 - 88 ; G.J. stigler, The Theory of Price, op. cit., pp. 46 - 68.

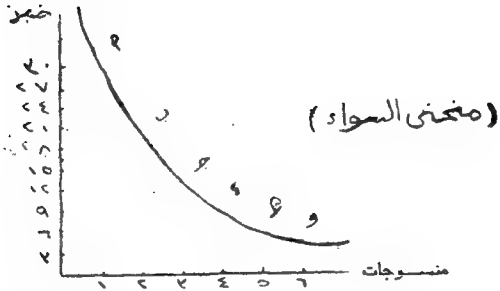
R.G.D. Allen, J.R. Hicks, A. Reconsideration of Theory of Value, Economica, 1934.

J.R. Hicks, A Revision of Demand Theory, Oxford clarendon Press 1935 p. 12

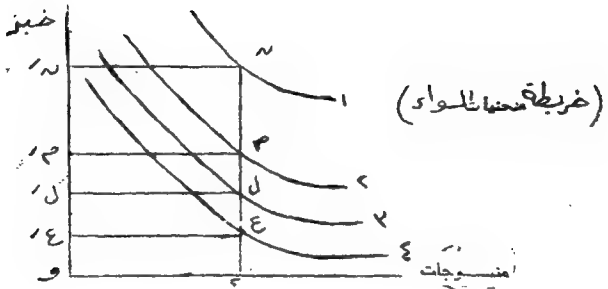
سلعة أخرى دون تحديد المقادير الكمية لكل منهما ، واستعان في سبيل ذلك بأداة تحليلية هي منحنيات السواء ، وجوهر هذه الأداة أن المستهلك يرتب السلع والخدمات التي يحصل عليها بدخله المحدود من حيث درجة إشباعها ، فيكفي أن نقول أن مجموعتين من السلع والخدمات تحققان للمستهلك نفس القدر من الإشباع أى سواء لديه أن يحصل على إحداها دون الأخرى أو يكفى أن نقول أنه يفضل مجموعة معينة من السلع على مجموعة أخرى أى أن المجموعة الأولى تحقق له إشباعاً أكبر من الثانية . فلوفرضنا أن مستهلكاً يستخدم سلعتين هما الخبز والمنسوجات مثلاً ، فإن كمية معينة من كل من السلعتين تحقق له نفس القدر من الإشباع مثلاً .

خبز	منسوجات
٣٠	مجموعة أ ١٠
٢٢	ب ٢
١٧	ج ٣
١٣	د ٤
١٠	هـ ٥
٨	و ٦

فأى من هذه المجموعات يحقق للمستهلك نفس القدر من الإشباع ، ويلاحظ أن زيادة الكمية المستهلكة من إحدى السلعتين يقترن حتماً بنقص الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى ويمكن تمثيل ذلك بيانياً على النحو التالى :



فهذا هو منحنى السواء . فأى نقطة على هذا المنحنى تمثل مقداراً
متساوياً من الإشباع من الخبز والمنسوجات . ولكن هذا المنحنى يمثل مستوى واحداً
من مستويات الإشباع من الخبز والمنسوجات . ويمكن أن نتصور أن هناك مستويات
أعلى أو أقل من هذا المستوى ، أى مستويات مختلفة للتفضيلات ، ويمكن
توضيح ذلك بياناً برسم عدة منحنيات سيواء تمثل كل منها مستوى أعلى من
الإشباع من ذلك الذى يمثل المنحنى الذى يقع أسفله على النحو التالى :



فالمنحنى ١ يمثل مستوى من الإشباع أكبر من المنحنى ٢ والمنحنى ٢ أكبر من المنحنى ٣ وهذا الأخير أكبر من ٤ . فالمنحنيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ تمثل كمية من المستوجات مساوية لـ (ود) ولكن المنحنى ١ يمثل كمية من الخبز و (و) أكبر من الكمية التي يمثلها المنحنى ٢ (و م) وهي بدورها أكبر من الكمية التي يمثلها المنحنى ٣ من الخبز وهي (و ل) وهذه الأخيرة أكبر من كمية المنحنى ٤ (و ع) فالمنحنى ١ أكبر إشباعاً من سائر المنحنيات . ويسمى هذا الشكل خريطة منحنيات السواء :

والخلاصة أن انتقال المستهلك على منحنى سواء معين لا يزيد ولا ينقص من المنفعة التي يحصل عليها من السلعتين . ولكن كلما ارتفع المنحنى السواء كلما زاد الإشباع

الذى يحصل عليه المستهلك ، وهكذا لا نكون بحاجة لقياس المنفعة كما وإما يمكن
أن نحصل على منحنيات السواء الخاصة بمجموعات السلع التي يستخدمها
مستهلك معين لنقارن بينها ونعرف أيهما يحقق له إشباعاً أكبر من غيره . ويلاحظ
أن منحني السواء ذو ميل سالب دائماً أي أنه ينتج من أعلى إلى أسفل
ومن اليسار إلى اليمين ويشير هذا إلى أن زيادة استهلاك كمية من إحدى
السلعتين يتم على حساب الإقلال من كمية السلعة الأخرى .

المبحث الخامس

نظرية النفقة وتوازن المنتج

لنظرية النفقة أهمية كبرى في دراسة الاقتصاد ، فالإقتصاد يهدف إلى
تفسير القيم النسبية للسلع المختلفة ، ولا يمكن له تحقيق هذا الهدف ولا فهم
سلوك المنتج الفرد بدون أن يوضح تماماً المقصود بالنفقة . فنفقة إنتاج
السلعة تلعب دوراً رئيسياً في تحديد عرضها ، وعرض السلع يؤثر بدوره
في ثمنها أي في قيمتها النسبية :

ويلاحظ أن المقصود اقتصادياً بالنفقة يختلف عما يقصده رجل الأعمال
بهذا الاصطلاح فهذا الأخير ينظر للنفقة على أنها مبالغ النقود التي يدفعها
فعلاً لإنتاج سلعته سواء اتخذت هذه المبالغ شكل أجور أو مقابل مواد أولية
أو فائدة على رأس مال اقترضه ، أما الاقتصادى فإنه لا يقتصر على المبالغ
النقدية المدفوعة فهذه الأخيرة ليست إلا ستاراً إذا أزعجنا ونظرنا إلى ما
وراءه وجدنا أن النفقة تتكون من موارد حقيقية تستخدم في إنتاج السلعة
فلو فرضنا أن مصباً ينتج عشرة آلاف متر من المنسوجات فإن نفقة إنتاج
هذه الكمية بالنسبة للإقتصادى تتكون من خدمات العمل ورأس المال

والأرض التي استخدمت في إنتاجها ، أما بالنسبة لرجل الأعمال فهي عبارة عن المبالغ القليلة التي دفعها عملاً في سبيل إنتاج هذه الكمية .

وستعرض أولاً لتحديد المقصود اقتصادياً بالنفقة ثم ندرس نوازن المنتج .

أولاً : تحديد المقصود بالنفقة :

إذا كانت نفقة الإنتاج تتكون من وجهة النظر الاقتصادية من الموارد الحقيقية التي استخدمت في إنتاج السلعة ، وإذا عرفنا أن هذه الموارد يمكن أن تستخدم في إنتاج سلع مختلفة فإنه يمكننا القول أن نفقة إنتاج عشرة آلاف متر من المنسوجات مثلاً هي الموارد الحقيقية التي استخدمت في إنتاجها أو هي السلع الأخرى التي كان يمكن أن تنتج بهذه الموارد والتي لم يستطع المجتمع إنتاجها بسبب تخصيص الموارد لإنتاج المنسوجات دون غيرها .

وعلى هذا فنفقة إنتاج السلعة (أ) هي السلع (ب) أو (ج) أو (د) ... إلخ السلع التي كان من الممكن إنتاجها بالموارد التي خصصت لإنتاج (أ) والتي لم يمكن إنتاجها بسبب تخصيص هذه الموارد لإنتاج السلعة (أ) ويسمى الاقتصاديون السلع (ب) أو (ج) أو (د) إلخ بنفقة الاختيار وهي النفقة الحقيقية التي تحملها المجتمع بسبب اختياره إنتاج السلعة (أ) دون غيرها من السلع الممكنة . فلو فرضنا أن إنتاج ١٠٠٠٠ متر من المنسوجات يتطلب مجهود عشرة عمال طوال سنة ، فإن هؤلاء العمال العشرة يمثلون الموارد الحقيقية المستخلصة في إنتاج هذا القدر من المنسوجات ولكن ما هي السلع الأخرى التي كان يمكن أن ينتجها هؤلاء العمال العشرة لو أنهم لم ينصبوا جهودهم لإنتاج هذه الكمية من المنسوجات ؟ الواقع أنهم كان من الممكن أن يعملوا في إنتاج سيارة أو منزل إلخ ، فالنفقة الحقيقية التي تحملها المجتمع بسبب عمل هؤلاء العمال في إنتاج المنسوجات هي عدم استطاعته إنتاج السيارة أو المنزل إلخ ... فالسيارة أو المنزل إلخ هي نفقة الاختيار أي النفقة الحقيقية لإنتاج

١٠٠٠٠ متر من المنسوجات . ولكن إذا كانت النفقة في الإصطلاح الجارى هى المبالغ التقديرية المدفوعة وفي الإصطلاح الاقتصادى الموارد الحقيقية الضرورية للإنتاج أو السلع الأخرى التى كان يمكن إنتاجها بهذه الموارد فهل هناك فرق بين هذين التعريفين ؟ بعبارة أخرى ألا يمكن قياس الموارد الحقيقية المستخلصة فى إنتاج سلعة بما يدفعه المنتج فى سبيل الحصول عليها ؟ الواقع أن هذا غير صحيح لسببين : السبب الأول أن المبالغ المدفوعة فعلاً لا تتشكل أحياناً بعض العناصر التى تدخل فى تعريف النفقة اقتصادياً ، والسبب الثانى أن المبالغ المدفوعة تشمل بعض العناصر التى يجب استبعادها من نفقة الإنتاج بالمعنى الاقتصادى (١) .

فن ناحية تشمل نفقة الإنتاج بالمعنى الاقتصادى الربح العادى للمنظم

فلوفرضاً أن مصنعاً للنسيج ينتج ١٠٠٠٠٠ متر مربعاً ، وأن صاحب المصنع يدفع ٢٠٠٠ جنيه أجوراً للعمال ومخماً للمواد الأولية ومخالصة على رأس مال مقترض فإن هذا المبلغ يمثل نفقة الإنتاج الكلية بالمعنى الجارى فهو يمثل كل ما دفعه المنظم فى سبيل إنتاج هذه الكمية من المنسوجات ولكن هذا المبلغ لا يشمل كل عناصر النفقة بالمعنى الاقتصادى فهو لا يشمل مقابل عمل المنظم نفسه فهذا الأخير يبذل وقته وجهده فى إدارة مصنعته ولهذا يجب أن نضيف إلى المبلغ السابق مبلغاً يمثل أجر المنظم على ما يقوم به من عمل وهذا هو المقصود بأن النفقة تشمل الربح العادى للمنظم .

ولكن كيف يتحدد هذا الربح ؟ الواقع أنه يتحدد بما يمكن أن يحصل عليه لو أنه عمل فى مشروع آخر أو مهنة أخرى من المشروعات أو المهن الممكنة له . ففى المثال السابق إذا كان صاحب المشروع يستطيع أن يحصل على ١٥٠٠ جنيه لو أنه عمل لحساب شخص آخر بدلاً من اشتغاله لحسابه الخاص فإن

(١) انظر Boulding, Economic Analysis, op. cit., pp.

الربح العادى للمنظم يكون ١٥٠٠ جنيهها ، وتكون النفقة الكلية للمنسوجات ٣٥٠٠ جنيهها . فإذا كان الإيراد الناتج من بيع المنسوجات ٤٠٠٠ جنيهه فعنى هذا أن المنظم يحقق ربحاً صافياً أو ربحاً غير عادى مقداره ٥٠٠ جنيهه .

أما إذا انخفض لإيراد المنسوجات إلى ٣٥٠٠ جنيهه فعنى هذا أن المنظم يحصل على ربحه العادى فقط أما إذا انخفض الإيراد إلى ٣٠٠٠ جنيهه فقط فعنى هذا أن المنظم لا يحصل على ربحه العادى ، ومن مصلحته أن يصفى مشروعه وأن يعمل لحساب شخص آخر . فالربح العادى يمثل الحد الأدنى الذى يجب أن يحصل عليه المنظم لكى يستمر فى الإنتاج لحسابه الخاص ولكن يلاحظ أن المنظم قد يفضل البقاء فى مشروعه بالرغم من عدم حصوله على ربحه العادى لأنه يفضل أن يعمل مستقلاً أو إذا كان يتوقع أن يرتفع ثمن المنسوجات من جليد .

ومن ناحية أخرى لاتشمل نفقة الإنتاج ، من وجهة النظر الاقتصادية ، الربح الاقتصادى . فعناصر الإنتاج يمكن لها ، بصفة عامة أن تعمل فى أكثر من استخدام واحد . فلو فرضنا أن هناك قطعة أرض زراعية فهى يمكن أن تستخدم فى زراعة الفاكهة فتأتى بدخل قدره ٨٠٠ جنيهه فى السنة أو فى زراعة الخضروات فتدر دخلاً قدره ٦٠٠ جنيهه سنوياً أو فى زراعة القطن وغيره من المحاصيل فتأتى بدخل قدره ٤٠٠ جنيهه فى السنة .

ومن الواضح أن صاحب الأرض سيخصصها لزراعة الفاكهة لأنها تاتى له بأعلى دخل ممكن على أنه إذا انخفض ثمن الفاكهة لسبب من الأسباب فإن دخل المزارع ينخفض ، ولكن من الواضح أنه يبقى أرضه فى زراعة الفاكهة طالما أنه يحصل منها على دخل يزيد على ٦٠٠ جنيهه وهو الدخل الذى يستطيع أن يحصل عليه من محصول الذى يلى الفاكهة فى ترتيب الغلة . ولكن إذا انخفض دخل الفاكهة إلى ٦٠٠ جنيهه أو أقل فلا مصلحة لصاحب الأرض فى أن يستمر فى زراعة الفاكهة ومن مصلحته أن يحولها لزراعة الخضروات .

فطالما أن الأرض مخصصة للفاكهة فإن ثمن التحول بالنسبة لها يكون ٦٠٠ جنيه وهو الحد الأدنى الذى يتعين أن تأتى به الأرض عند زراعتها فاكهة . وإلا فإن صاحبها يحولها إلى المحصول التالى فى ترتيب الغلة . فإذا خصصت الأرض للخضروات فإن ثمن التحول يصبح ٤٠٠ جنيه وهو الدخل الممكن من المحصول التالى للخضروات فى ترتيب الغلة وهكذا . . ويصدق هذا على كل عناصر الإنتاج الأخرى . فنحن نستطيع أن نرتب الاستخدامات الممكنة لكل عنصر ترتيباً تنازلياً طبقاً لمقدار ما يدره كل استخدام من دخل ويكون بقاء العنصر فى أى استخدام منها مشروطاً بمحصوله على مبلغ يساوى على الأقل المبلغ الذى يستطيع الحصول عليه فى الاستخدام التالى فى ترتيب الغلة . ويسمى هذا المبلغ ثمن التحول . وينتج عن ذلك أنه إذا تخصص عنصر معين تخصصاً ضيقاً بحيث أنه لا يستطيع العمل إلا فى استخدام واحد ، فإن ثمن التحول بالنسبة له يكون صفراً ، وبالتالى فمن الممكن أن ينخفض الثمن الذى يحصل عليه مثل هذا العنصر فى استخدامه إلى لا شيء دون أن يتحول إلى استخدام آخر .

مما تقدم يمكن لنا أن نعرف المقصود بالربيع الاقتصادى أو ما يسمى بفائض المنتج . فالربيع الاقتصادى هو الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلاً فى الاستخدام الذى هو فيه وبين ما يمكن أن يحصل عليه فى استخدام آخر بلى الاستخدام الذى يعمل فيه من حيث ترتيب الغلة ، أو هو الفرق بين ما يحصل عليه العنصر فعلاً فى الاستخدام الذى هو فيه وبين ثمن التحول بالنسبة له . ففى المثال السابق إذا خصصت الأرض للفاكهة وكانت تدر ٨٠٠ جنيه سنوياً وكان الإيراد التالى من حيث الغلة هو الخضروات وتدر ٦٠٠ جنيه فإن الربيع الاقتصادى يكون فى هذه الحالة ٢٠٠ جنيه . فإذا كان العنصر لا يعمل إلا فى استخدام واحد فقط فإن ثمن التحول بالنسبة له يكون صفراً ، ويكون كل ما يحصل عليه العنصر فى الاستخدام الوحيد الممكن له ريعاً اقتصادياً .

وواضح مما تقدم أن عناصر الإنتاج قد تحصل في بعض الاستخدمات على دخل يجاوز ثمن التحول بالنسبة لها. فإي دفعه المنظم لعناصر الإنتاج يكون من جزئين : الأول يمثل ثمن التحول بالنسبة لهذه العناصر ، وهو الحد الأدنى الذي يتعين أن يحصل عليه العنصر ليبقى في الاستخدام الذي هو فيه ، والثاني يمثل ربح الاقتصادى أو فائض المنتج ، هو ما يدفعه المنتج زيادة على ثمن التحول.

وواضح أنه لا فرق بين هذين الجزئين من وجهة نظر المنظم ، فهو يدفع للحصول على موارد الثروة سواء كان الثمن الذى يدفعه يعادل أو يجاوز ثمن التحول . ولكن لهذه التفرقة أهمية كبيرة من حيث تحديد النفقة الحقيقية لإنتاج السلعة فما يدفع كريع اقتصادى لا يدخل في هذا التحديد ، وإنما تتحدد نفقة إنتاج السلعة بثمن التحول فقط . فثمن التحول هو المقياس الصحيح للاستخدامات التى فاتت على المجتمع بسبب تخصيص الموارد لإنتاج سلعة دون غيرها ، أو هو المقياس الصحيح لنفقة الاختيار ، أما ما يدفع زيادة على ذلك كريع اقتصادى فلا يمثل جزءاً من النفقة الحقيقية . فإذا استأجر شخص أرضاً وزرعها فاكهة وكان إيجارها ٨٠٠ جنيه في السنة ، وكان من الممكن زراعتها بخضروات بإيجار قدره ٦٠٠ جنيه فإن ثمن التحول في هذه الحالة يكون ٦٠٠ جنيه ، والربح الاقتصادى ٢٠٠ جنيه . ولكن من الواضح أن المستأجر ينظر إلى ما يدفعه فعلاً وهو ٨٠٠ جنيه باعتباره نفقة لإنتاج الفاكهة ولا فرق لديه بين ما يعتبر وما لا يعتبر ريعاً اقتصادياً . ولكن النفقة الحقيقية لإنتاج الفاكهة هي التضحية بإنتاج الخضروات فما فات على المجتمع هو خضروات قيمتها ٦٠٠ جنيه . فالنفقة الحقيقية للفاكهة . على افتراض أن الأرض هي العنصر الوحيد للإنتاج ، هي خضروات قيمتها ٦٠٠ جنيه ، أما ما يدفعه المستأجر زيادة على ثمن التحول فهو ربح اقتصادى لا يدخل في تحديد النفقة الحقيقية لإنتاج الفاكهة .

إلى جانب هذا التحديد للمقصود بالنفقة ، هناك عدة أنواع من النفقات

التي يحسن تحديد المقصود بها قبل بيان العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج .
فالنفقة الكلية هي مجموع ما يتكلفه مشروع لإنتاج كمية معينة من إحدى السلع ،
فلذا أنتج مصنع نسيج ١٠٠٠٠ متر ودفع في مقابلها ٢٠٠٠ جنيه أجوراً
لعماله ، وثمناً للمواد الأولية وفوائد على رأس ماله ، فيكون هذا المبلغ هو النفقة
الكلية للإنتاج ، وقد قدمنا أنه يجب أن يضاف إليه مبلغ يقابل الربح العادي
للمنظم ، كما يجب استئصال ما يعتبر ربحاً اقتصادياً ، وتنقسم النفقة الكلية إلى
نفقة كلية ثابتة ومتغيرة .

فالنفقة الكلية الثابتة هي النفقة التي لا تتغير بتغير الكمية المنتجة ، ومن
أمثلها إيجار المصنع وفائدة رأس المال المقرض ومبالغ التأمين .

أما النفقة السكلية المتغيرة فهي التي تتغير بتغير الكمية المنتجة ، ومن
أمثلها ثمن المواد الأولية وأجور العمال فهي تتوقف على حجم الإنتاج . ومن

هذا يكون متوسط النفقة الكلية (عبارة عن $\frac{\text{النفقة الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$)

أي $\frac{\text{النفقة الكلية الثابتة} + \text{النفقة الكلية المتغيرة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ ، ويكون متوسط النفقة

الثابتة عبارة عن $\frac{\text{النفقة الكلية الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ ، ومتوسط النفقة المتغيرة

عبارة عن $\frac{\text{النفقة الكلية المتغيرة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$. يبقى أن نحدد المقصود بالنفقة الحدية

فهذه الأخيرة عبارة عن مدى الزيادة في النفقة الكلية على أثر زيادة الكمية
المنتجة بوحدة واحدة أو هي مدى النقص في النفقة الكلية على أثر نقص هذه
الكمية المنتجة بوحدة واحدة ، فلذا أنتج مصنع عشر سيارات نفقتها الكلية
٧٠٠٠٠ جنيه ثم أنتج ١١ سيارة نفقتها الكلية ٧٨٠٠٠ جنيه فإن النفقة
الحدية لـ ١١ سيارة تكون ٨٠٠٠ جنيه .

وواضح من هذا أن النفقة الحدية تتوقف على حجم الكمية المنتجة كما

أنها تتوقف على ظروف الإنتاج في كل مشروع. ومن الواضح أيضا أنه يستوى أن نقول أن النفقة الحدية هي الفرق بين النفقة الكلية (ثابتة ومتغيرة) لكيتين متاليتين من سلعة معينة، أو أن نقول أنها الفرق بين النفقة الكلية المتغيرة لكيتين متاليتين حيث أن النفقة الثابتة الكلية لا تتغير بتغير الكمية المنتجة.

ثانيا : العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج :

توجد علاقة بين الكمية التي ينتجها المشروع وبين نفقة إنتاج الوحدة أو متوسط النفقة، وتتلخص هذه العلاقة في أنه إذا زادت كمية الناتج ينخفض متوسط النفقة ويستمر في الانخفاض حتى يبلغ حدا أدنى ثم يعود إلى الارتفاع. ولكن لماذا يحدث هذا ؟ تتوقف الإجابة على الطريقة التي تمت بها الزيادة في الإنتاج .

١ - فإذا كانت الزيادة قد تمت عن طريق الزيادة في نطاق المشروع أو حجمه بحصوله على آلات جديدة أو زادت في مآنيه أو بصفة عامة كمية رؤوس أمواله الثابتة بحيث ترتب على ذلك زيادة طاقته الإنتاجية فإن الانخفاض في متوسط نفقة الإنتاج يرجع إلى مزايا الإنتاج الكبير . ويستمر هذا الانخفاض حتى يبلغ المشروع حجمه الأمثل فتصل كفاءته الإنتاجية أقصاها فينخفض متوسط النفقة إلى أدنى حد ممكن . بعد هذا الحد إذا استمر المشروع في التوسع يبدأ متوسط النفقة في الارتفاع نتيجة لقيود الإنتاج الكبير . ولما كان المنظم لا يستطيع أن يغير من طاقته الإنتاجية إلا في الأجل الطويل ، لهذا يرجع انخفاض النفقة المتوسطة ثم ارتفاعها بعد حد معين في المدة الطويلة إلى مزايا الإنتاج الكبير وقيوده .

٢ - إذا كانت الزيادة في الإنتاج ترجع إلى زيادة عدد العمال ، أو المواد الأولية مع بقاء حجم المشروع على ما هو عليه ، وهو ما يحدث في المدة المتوسطة حيث لا يستطيع المنظم أن يغير من الطاقة الإنتاجية لمشروعه ، فإن التغير في متوسط النفقة يرجع إلى تأثير قانون الغلة المتناقصة (١) ، فقد سبق

(١) J.F. Due, Intermediate Economic Analysis.
Mc Graw - Hill, New York, 1961, pp. 177 - 178.
وكذلك G.J. Stigler, Price Theory, op. cit., pp. 121 - 134

أن يبين أنه إذا زادت كمية أحد العناصر مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فإن الناتج الحلى أو الناتج المتوسط يزداد أولاً ثم يثبت وبعد ذلك يتناقص ، وهذا هو ما يفسر لنا التغير في كمية الناتج والتغير في نفقة الإنتاج في الحالة التي نحن بصدددها حيث ترجع زيادة الناتج إلى زيادة بعض العناصر المتغيرة (عدد العمال أو كمية المواد الأولية) مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فرحلة تزايد الناتج المتوسط ليست في الواقع إلا مرحلة تناقص متوسط النفقة المتغيرة ، ومرحلة تناقص الناتج المتوسط ليست في الواقع إلا مرحلة تزايد متوسط النفقة المتغيرة ، ومرحلة ثبات الناتج المتوسط هي مرحلة ثبات متوسط النفقة المتغيرة .

ففي حانة زيادة الناتج نتيجة زيادة عدد العمال أو كمية المواد الأولية ، فإن ما يخص الوحدة المنتجة من النفقة المتغيرة ينخفض أولاً ثم يثبت ويبداً بعد ذلك في الارتفاع . فإذا أضفنا إلى ذلك أن ما يخص الوحدة المنتجة من "نفقة الكلية الثابتة" ينخفض باستمرار كلما زادت الوحدات المنتجة أمكننا ، نعرف ما يحدث لم توسط النفقة الكلية ثابتة ومتغيرة .

(أ) ففي مرحلة انخفاض متوسط النفقة المتغيرة ، ينخفض متوسط النفقة الكلية على وجه التأكيد .

(ب) وفي مرحلة ثبات متوسط النفقة المتغيرة ، يستمر متوسط النفقة الكلية في الانخفاض نتيجة لتناقص ما يخص الوحدة المنتجة من النفقة الكلية الثابتة .

(ج) ولكن لا يمكن أن يستمر متوسط النفقة الكلية في الانخفاض إلى ما لا نهاية . ذلك أن تزايد ما يخص الوحدة المنتجة من النفقة المتغيرة لا بد أن يؤدي إن عاجلاً أو عاجلاً إلى تزايد متوسط النفقة الكلية .

فمتوسط النفقة الكلية ينخفض أولاً نتيجة لزيادة كمية المنتجة ثم يثبت وبعد ذلك يبدأ في الارتفاع كمتوسط النفقة المتغيرة ، والفرق بينهما أن متوسط

الثقة الكلية يبدأ في الارتفاع في مرحلة لاحقة لمرحلة ارتفاع متوسط الثقة المتغيرة .

وتخضع الثقة الحدية لنفس القواعد التي تخضع لها الثقة المتوسطة بمعنى أنها تنخفض أولاً نتيجة لزيادة الإنتاج ثم تصل إلى حد أدنى ثم تبدأ في الارتفاع بعد ذلك . فالعلاقة بين الثقة المتوسطة والثقة الحدية تماثل تماماً العلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدى التي سبق أن أشرنا إليه عند دراسة ظاهرة القلة المتناقصة . فقد رأينا أنه إذا كان الناتج المتوسط متزايداً فإن الناتج الحدى يكون أكبر من الناتج المتوسط ، وإذا كان الناتج المتوسط متناقصاً ، فإن الناتج الحدى يكون أصغر من الناتج المتوسط ويساوى الناتج المتوسط والحدى في النقطة التي يثبت فيها الناتج المتوسط والأمر بالمثل تماماً في العلاقة بين الثقة المتوسطة والثقة الحدية . (١)

فإذا كانت الثقة المتوسطة متناقصة فإن الثقة الحدية تكون أصغر منها أما إذا كانت متزايدة فإن الثقة الحدية تكون أكبر منها ، وتساوى الثقة المتوسطة والحدية في النقطة التي تثبت فيها الثقة المتوسطة .

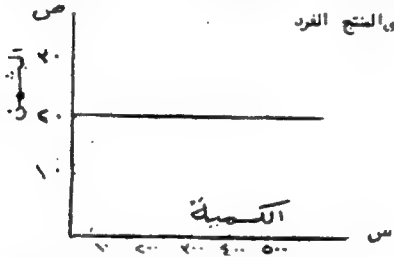
ثالثاً : توازن المنتج :

لقد علمنا أن الثمن في المنافسة الكاملة لا يتأثر بتصرف كل منتج على حده وإنما تحت تأثير تصرفات المنتجين في مجموعهم ، وبالتالي يمكن تصوير العلاقة بين الكمية التي يبيعها أحد المنتجين وثمن السلعة على النحو الآتي :

الكمية التي يبيعها المنتج (أ)	الثمن
١٠٠ قنطار قطن	٢٠ جنيه للقنطار
٢٠٠ " "	٢٠ " "
٣٠٠ " "	٢٠ " "
٤٠٠ " "	٢٠ " "

(١) انظر ديو المرجع السابق ص ١٥٢ - ١٥٥ ، ١٥٨ - ١٦٦

فمن القطن لا يتغير أياً كانت الكمية التي يبيعها المنتج الفرد ، فإذا قسنا الكمية على المحور السيني والثمن على المحور العصادى حصلنا على منحنى البيع للمنتج الفرد فى المنافسة الكاملة وهو عبارة عن خط أفقى مواز لمحور الكمية كما هو مبين فى الشكل التالى مما يوضح أن ثمن السلعة لا يتأثر إطلاقاً بالكمية المباعة . ويسمى منحنى البيع أيضاً منحنى الطلب على المنتج الفرد .



ويترب على كون الثمن فى المنافسة الكاملة لا يتأثر إطلاقاً بالكمية التى يبيعها أحد المنتجين أن يتساوى الثمن والإيراد الحدى . ويقصد بهذا الأخير مدى الزيادة فى الإيراد الكلى على أثر زيادة الكمية المباعة بوحدة واحدة أو مقدار النقص فى الإيراد الكلى نتيجة نقص الكمية المباعة بوحدة واحدة . ويتضح ذلك من المثال الآتى :

الكمية التى يبيعها المنتج (أ) ثمن الوحدة بالجنيه الإيراد الكلى الإيراد الحدى

بالقطن	بالجنيه	بالجنيه	بالجنيه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٠٠		(٢ × ١)	(الزيادة فى ٣)
١٠٠	٢٠	٠٠ ٢٠٠٠	١ ١
١٠١	٢٠	٢٠ ٢٠	٢٠
١٠٢	٢٠	٢٠ ٤٠	٢٠
١٠٣	٢٠	٢٠ ٦٠	٢٠

وواضح من هذا أن الإيراد الحدى مساوى تماماً للثمن الوحدة وتفسير ذلك أنه إذا باع المنتج الفرد وحدة إضافية فإن الإيراد الذى تأتى به هذه الوحدة يكون مساوياً تماماً لثمنها ، ومن ثم يتساوى الثمن والإيراد الحدى فى المفاسة الكاملة بعبارة أخرى ليس للمنتج الفردى أى تأثير على ثمن السلعة فى السوق بل عليه أن يقبل هذا الثمن وأن يحدد على ضوءه الكمية التى يقوم بإنتاجها .

غير أن الثمن السائد فى السوق قد يكون منخفضاً انخفاضاً كبيراً بالنسبة لنفقة الإنتاج فى مشروع معين ، فى مثل هذه الحالة لا يجد المنتج أى كمية من الكميات الممكنة له تحقق له ربحاً ولا بد أن يتحمل خسارة ما ، وبالتالي إما أن يتوقف عن الإنتاج ، وأما أن يستمر فيه إلى أن يرتفع الثمن أوحى يدخل بعض التحسينات على وسائل إنتاجه بحيث تنخفض نفقته فإذا استمر المنتج فى الإنتاج فإنه يجد نفسه فى مواجهة عدة كميات ممكنة تتفاوت فيما بينها من حيث مدى الخسارة التى تسببها له كل منها ، ومن الواضح إنه يختار الكمية التى تسبب له أقل قدر ممكن من الخسارة .

وبالعكس قد يكون الثمن السائد فى السوق مرتفعاً بالنسبة لنفقة الإنتاج فى مشروع معين ، وبهذا يستطيع المنتج أن يحقق ربحاً ، وبالطبع سيجد نفسه إزاء كميات متعددة ممكنة تتفاوت فيما بينها من حيث الربح الذى يمكن أن تأتى به ، وهو يختار الكمية التى تحقق له أقصى ربح ممكن .

فكيف يكون المنتج فى حالة توازن إذا أنتج الكمية التى تحقق أقصى ربح ممكن أو تضمن له أدنى خسارة ممكنة بالنسبة للثمن السائد فى السوق وظروف الإنتاج فى مشروعه . ولكن كيف تتحدد هذه الكمية ؟ تكون الكمية كمية أقصى ربح أو أدنى خسارة إذا تساوت نفقته الحدية مع الثمن السائد فى السوق . فالتساوى بين الثمن والنفقة الحدية هو شرط توازن المنتج فى المفاسة الكاملة . فعادة يجد المنتج نفسه إزاء كميات متعددة يكون لكل

• نفقة حديدية تختلف عن نفقة الكميات الأخرى ، هذه النفقة قد تكون أعلى أو أقل أو مساوية للثمن السائد في السوق ويستمر المنتج في الإنتاج حتى يصل إلى الكمية التي تساوى نفقتها الحديدية الثمن ، فإذا وصل إلى هذه الكمية يكون في حالة توازن ، أى يكون قد حقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة .

أما إذا كانت النفقة الحديدية أقل أو أعلى من الثمن السائد في السوق فإنه لا يكون في حالة توازن بمعنى أنه يستطيع أن يزيد من أرباحه أو يقلل من خسارته بالتعبير في تلك الكمية .

فلو كان الثمن أعلى من النفقة الحديدية (ثمن السوق ٣٠ قرشاً للوحدة في حين أن النفقة الحديدية ٢٠ قرشاً) فمن الواضح أن المنتج يستطيع أن يزيد من أرباحه فكل وحدة إضافية ينتجها ثمنها ٣٠ قرشاً في حين أن نفقتها ٢٠ ريالاً أى أنها تحقق له ربحاً قدره ١٠ قروش عن كل وحدة إضافية . أما إذا كان الثمن أقل من النفقة الحديدية (الثمن ٣٠ قرشاً للوحدة في حين أن النفقة الحديدية ٤٠ قرشاً) فالمنتج هنا يخسر ١٠ قروش عن الوحدة الأخيرة ومن الواضح أن من مصلحته أن يتوقف عن إنتاج هذه الوحدة الأخيرة وكل وحدة سابقة عليها طالما أن النفقة الحديدية تكون أكبر من الثمن .

والخلاصة أنه إذا كان الثمن أكبر من النفقة الحديدية للكمية المنتجة فمن مصلحة المنتج زيادة هذه الكمية ، وبالعكس إذا كان الثمن أقل من النفقة الحديدية للكمية المنتجة فمن مصلحة المنتج أن يخفض هذه الكمية ، ينتج عن هذا أن الكمية الوحيدة التي ليس من مصلحة المنتج زيادتها أو تخفيضها هي الكمية التي تكون نفقتها الحديدية مساوية للثمن . يمكن إذن أن نضع شرط توازن المنتج على النحو التالي : الثمن = النفقة الحديدية .

ولكن سبق أن أوضحنا أن كمية التوازن هي كمية أقصى ربح أو أدنى خسارة ومن غير الممكن تحديد هذه الكمية من المعادلة السابقة . فهذا التعادل بين النفقة الحديدية والثمن قد يكون مصحوباً بتحقيق ربح أو بتحمل خساره .

الواقع أنه لمعرفة ما إذا كان توازن المنتج مقترناً بربح أو بخسارة يجب أن نعرف العلاقة بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، فالنفقة الحدية تكون أكبر أو مساوية أو أقل من النفقة المتوسطة وهذا هو ما يبين إذا كان المنتج في توازنه يحقق أو لا يحقق ربحاً .

١ - فإذا كانت النفقة الحدية مساوية للثمن ولكنها أكبر من النفقة المتوسطة فإن الثمن = النفقة الحدية ولكن النفقة الحدية أكبر من النفقة المتوسطة . الثمن أكبر من النفقة المتوسطة .

في هذه الحالة يحقق المنتج ربحاً غير عادي عبارة عن فائض الثمن بالنسبة لمتوسط النفقة مضروباً في عدد الوحدات المباعة ، وتكون كمية التوازن هي كمية أقصى ربح . فإذا فرضنا مشروعا للنسيج ينتج ١٠,٠٠٠ متراً نفقتها الحدية ٣٠ قرشاً للمتر و الثمن المتر ٣٠ قرشاً فتكون هذه الكمية هي الكمية التي لاصححة للنتج في تصنيعها ، فإذا كان متوسط نفقة هذه الكمية ٢٥ قرشاً ، فإن الربح غير العادي المنتظم = ٣٠ قرشاً الثمن - ٢٥ قرشاً متوسط النفقة $\times 10,000$ متر الكمية المباعة = ٥ = ١٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ قرش أي ٥٠٠٠ جنيه .

٢ - إذا كانت النفقة الحدية مساوية للثمن ومساوية أيضاً للنفقة المتوسطة فعلى هذا أن الثمن = النفقة الحدية = النفقة المتوسطة في هذه الحالة لا يحقق المنتج أي ربح غير عادي وإنما يحصل على ربحه العادي فقط .

٣ - إذا كانت النفقة الحدية مساوية للثمن ولكنها أقل من النفقة المتوسطة فإن الثمن = النفقة الحدية ، ولكن النفقة الحدية أقل من النفقة المتوسطة ، فيكون الثمن أقل من النفقة المتوسطة .

في هذه الحالة يخسر المنتج مبلغاً عبارة عن فائض متوسط النفقة بالنسبة للثمن مضروباً في عدد الوحدات المباعة ، وتكون كمية التوازن هي كمية أدنى خسارة ممكنة . فلو فرضنا مصنعاً للنسيج ينتج ١٠,٠٠٠ متراً نفقتها

الحلدية ٣٠ قرشاً وثمان المئ ٠٠ قرشاً ، تكون هذه الكمية هي كمية التوازن ، فإذا كان متوسط نفقة هذه الكمية ٣٥ قرشاً للمتر فإن خسارة المنتج في هذه الحالة = ٣٥ - قرشاً متوسط النفقة = ٣٠ قرشاً الثمن $\times ١٠٠.٠٠٠$ ر. الكمية المباعة = ٥٠٠٠ ر. ٥٠ قرش أى ٥٠٠ جنيه .

والخلاصة أن توازن المنتج يتحقق عند الكمية التي تتساوى نفقتها الحلدية مع الثمن ، غير أن هذا التوازن قد يقرن بتحقيق ربح غير عادى أو خسارة أو بالحصول على الربح العادى فقط ، والمسألة تتوقف على العلاقة بين النفقة المتوسطة والثمن . ويلاحظ أنه إذا تغير ثمن السلعة في السوق ارتفاعاً أو انخفاضاً كما أنه إذا انخفضت نفقة الإنتاج أو زادت بخل توازن المنتج وعليه أن يغير الكمية التي ينتجها حتى يعود إلى حالة التوازن السابقة .

رابعاً : توازن الصناعة :

لاتساوى المشروعات الموجودة في صناعة معينة في كفاءتها الإنتاجية بل إنها تتفاوت من حيث وسائل الإنتاج المنتجة في كل منها ، ومدى قدرتها على الاستفادة من مزايا تقسيم العمل . . إلخ العوامل التي تؤثر في نفقة إنتاج المشروع ولهذا يمكننا ترتيب المشروعات العاملة في صناعة معينة طبقاً لكفاءتها الإنتاجية بادئين بالأكثر كفاءة فالأقل وهكذا ويسمى أقل المشروعات كفاءة في صناعة معينة (أى أعلاها نفقة) المشروع الحلدى . ويسمى المنتج الذي يتولى مثل هذا المشروع المنتج الحلدى . ومن الواضح أنه إذا سادت ظروف المنافسة الكاملة فإن الثمن يكون واحداً بالنسبة لجميع المنتجين أباً كانت كفاءتهم الإنتاجية ولهذا يجد المنتج الحلدى نفسه في إحدى حالات ثلاثة :

فقد يكون الثمن السائد في السوق أقل من متوسط النفقة في مشروعه ومعنى هذا أنه لا يحصل على ربحه العادى كما سبق أن أوضحنا . في مثل هذه الظروف لا يبقى المنتج الحلدى في الصناعة طالما أن ظروف الثمن وظروف (١٦٢ - مباصه الاقتصاد)

الإنتاج لم تتغير ، وهذا اتجه الصناعة نحو الانكماش حيث تفادى كل المشروعات التي لا تستطيع أن تغطي نفقة إنتاجها . وبالعكس إذا كان ثمن السوق أقل من متوسط النفقة في المشروع الحدى فإنه يحقق ربحاً غير عادى ويصلق ذلك من باب أولى على سائر المشروعات التي تعمل في نفس الصناعة لأنها أكثر كفاءة من المشروع الحدى .

إذا كان هذا هو وضع الصناعة فإن تحقيق ربح غير عادى في أقل المشروعات كفاءة ، وهو المشروع الحدى ، يفرى بعض المنظمين الذين يعملون في أنشطة أخرى بالتحول إلى هذه الصناعة ، ومن ثم تتجه هذه الأخيرة إلى التوسع للدخول مشروعات جديدة فيها ، أما إذا كان ثمن السوق يساوى تماماً متوسط النفقة في المشروع الحدى فمعنى هذا أن المنتج الحدى يحصل على ربحه العادى فقط . وهذه هي حالة توازن الصناعة فتكون الصناعة في حالة توازن إذا كان أقل المنتجين كفاءة (المنتج الحدى) يحصل على ربحه العادى بلا زيادة ولا نقصان . ففي مثل هذا الفرض لا تكتمش الصناعة ولا تتوسع لأنه ليس هناك ما يدعو أى مشروع فيها لمخادرتها كما أنه ليس هناك ما يدعو أى مشروع آخر للانضمام إليها .

فتوازن الصناعة يتحقق إذا وجد المنتج الحدى في وضع يساوى فيه الثمن النفقة الحدية ، ويساوى الثمن أيضاً متوسط النفقة بحيث تتساوى كل من النفقتين الحدية والمتوسطة .

ومن ناحية أخرى ، واضح مما تقدم أن توازن الصناعة يتحقق إذا حصل أقل المشروعات كفاءة على ربحه العادى فقط ، ومقتضى ذلك أن تحقق المشروعات فوق الحدية ، أى الأكثر كفاءة من المشروع الحدى - ربحاً غير عادى ، ويتبع ذلك عن أن متوسط النفقة فيها أقل منه في المشروع الحدى في حين أن الثمن واحد بالنسبة لهم جميعاً ، ولكن الواقع أن المشروعات فوق الحدية لا تستطيع أن تحفظ بأرباحها غير العادية في الأجل الطويل فالواقع أن صاحب

عناصر الإنتاج المقيدة أو المتخصصة تخصصاً ضيقاً ، وهي العناصر التي لا تستطيع العمل إلا في هذه الصناعة ولا يستطيع المنتجون الاستعاضة عنها بغيرها ، يستطيعون رفع أثمان هذه العناصر حتى يستغلوا ما يحصل عليه المنظم من ربح غير عادى . فإذا فرضنا أن هناك أربع قطع من الأرض أ ، ب ، ج ، د ، تتفاوت من حيث صلاحيتها لزراعة القطن ، وكانت (أ) أصلحها ثم ب ثم ج ثم د ، وكان مستأجر القطعة (د) هو المنتج الحدى بمعنى أن ثمن القطن في السوق يمكنه من تغطية نفقته المدفوعة وربه العادى فقط . فعنى هذا أن مستأجرى القطع أ ، ب ، ج يحقون أرباحاً غير عادية . هذه الأرباح تغرى ملاك الأرض (أصحاب العناصر المقيدة) برفع إيجار أرضهم إلى أن يستغلوا الأرباح غير العادية ، وهكذا يصبح المنتجون سواء في المدة الطويلة من حيث حصولهم على أرباحهم العادية فقط .

مخاطباً - أثر المدة على ثمن السلعة :

سبق أن أوضحنا أن ثمن التوازن هو الذي يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض أى عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة كما سبق أن بينا أن عنصر الزمن يلعب دوراً أساسياً في تحديد عرض السلعة ، فلا يوجد منحنى واحد لعرض السلعة وإنما توجد منحنيات ثلاثة تبعاً للمدة موضع الاختيار :

ففي المدة القصيرة ، التي لا يتمكن المنتج من تغيير الكمية المنتجة ، لا يكون ثمن التوازن مقترناً بتوازن المشروعات لأن هذه الأخيرة لم تتمكن من التغيير في الكمية المنتجة بما يتلاءم مع الثمن السائد ، ومن ثم فهو ثمن مؤقت لأن سعى المشروعات لتحقيق توازنها يؤدى إلى تغيير الكمية المعروضة وهذا يؤثر على ثمن التوازن في المدة القصيرة .

أما ثمن التوازن في المدة المتوسطة فإنه يقرن بتوازن المشروعات حيث يتمكن المنتجون من التغيير في الكمية المنتجة بما يتواءم مع الثمن السائد في السوق ، أى يتمكن كل مشروع من إنتاج الكمية التي تساوى نفقتها الحدية الثمن . ولكن الثمن في المدة المتوسطة لا يقرن بتوازن الصناعة ، بمعنى أن أقل المشروعات كفاءة (المشروع الخاسر) قد يتمكن من تحقيق ربح غير عادي وبالتالي تنجح الصناعة كلها نحو التوسع ، وقد لا يتمكن من تحقيق ربحه العادي فحسب وبهذا تنجح الصناعة كلها ، نحو الانكماش ، وظاهر من هذا أن الثمن في المدة المتوسطة هو أيضا ثمن مؤقت لأن انضمام مشروعات جديدة (في حالة التوسع) أو خروج بعض المشروعات (في حالة الإنكماش) يؤدي إلى تغيير الكمية المعروضة مما يؤثر على ثمن التوازن في المدة المتوسطة .

أما ثمن الوازن في الأجل الطويل فإنه يقرن بتوازن المشروعات حيث يتمكن من إنتاج الكمية التي تساوى نفقتها الحدية الثمن ، وهو يقرن أيضا بتوازن الصناعة حيث أن الوقت قد اتسع أمام المنظمين للإنضمام للصناعة إذا كان الثمن يتجاوز متوسط نفقة المشروع الخاسر ، أو لكي يتركها إذا كان الثمن أقل من متوسط نفقة المشروع الخاسر فالمنتج الخاسر في ظل ثمن التوازن في المدة الطويلة يكون في وضع يمكنه من تغطية متوسط نفقته دون زيادة أو نقصان ، ولا يكون هناك أى دافع لدى المنظمين لترك هذه الصناعة أو الانضمام إليها . فثمن التوازن في المدة الطويلة ثمن دائم استقراره بحلول كل التغييرات الممكنة ، ويظل مارياتالما أن ظروف العرض والطلب لم تتغير ولهذا يسمى أيضا بالثمن العادي . ويمكن تلخيص ما تقدم قبحا في :

(أ) ثمن التوازن في الأجل القصير أو الثمن الجارى لا يقرن بتوازن المشروعات ولا بتوازن الصناعة ، فهو ثمن مؤقت يظل سائدا حتى تتمكن المشروعات من تغيير الكميات التي تنتجها .

(ب) يقرن ثمن التوازن في المدة المتوسطة بتوازن المشروعات
ولكنه لا يقرن بتوازن الصناعة فهو يتغير طبقاً لتوسع
الصناعة أو إنكماشها .

(ج) يقرن ثمن التوازن في المدة الطويلة أو الثمن العادي بتوازن
المشروعات والصناعة فهو لا يتغير طالما أن ظروف العرض
والطلب تظل على ما هي عليه .

الفضل الثاني

الاحتكار

أولاً - تعريفه:

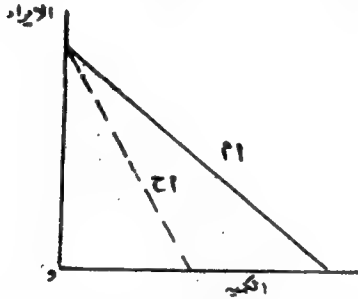
يعتبر الاحتكار الحالة العكسية تماماً لحالة المنافسة الكاملة ، فالاحتكار معناه أنه لا يوجد إلا منتج واحد للسلعة ، وتخفى كل شروط المنافسة الكاملة ، ومع هذا يجب أن يلاحظ أن الاحتكار البحث وضع نظري يصعب تحقيقه عملاً ، فالمنافسة أساسها وجود بديل للسلعة ووجود البديل مسألة ضمنية . فمن الممكن دائماً تصور وجود بديل أما إذا انعدم تماماً فعنى هذا أنه لا توجد في السوق إلا سلعة واحدة فقط ينفق عليها كل دخل المستهلكين .

وهذا الوضع كما هو واضح مستحيل ، فوئدى هذا أن مصلحة المحتكر الإمتناع كلية عن الإنتاج حتى يقلل نفقاته إلى أقصى حد ويحصل في نفس الوقت على نفس الإيراد الكلى أى كل دخل المستهلكين ، وهذا في حد ذاته دليل كاف على استحالة فكرة الاحتكار الكامل أو البحث (١) . وعلى هذا يمكن القول بأن الاحتكار (أو الاحتكار البسيط كما يسمى أحياناً) لا يعنى انعدام بدائل السلعة تماماً وإنما عدم وجود بدائل قريبة لها. وإذا كان الاحتكار معناه سيطرة مشروع واحد على صناعة من الصناعات وعدم وجود بدائل قريبة للسلعة التى ينتجها ، فإن هذا الوضع يمكنه من الحصول على أرباح غير عادية أعلى من الأرباح التى تحصل عليها الصناعات الأخرى. ويرتب على هذا أن تحاول المشروعات الأخرى التحول إلى هذه الصناعة التى تحقق أرباحاً غير عادية ، ولكنها لا تتمكن من ذلك بسبب وجود موانع

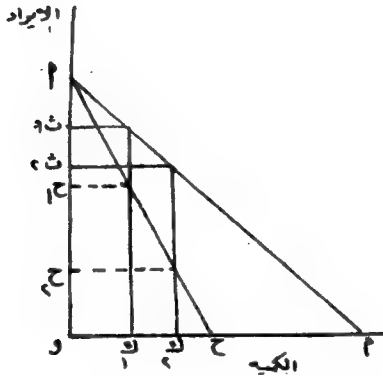
قانونية أو مادية تحول بينها وبين ذلك أى بسبب وجود حالة الاحتكار .
 فى حالة الاحتكار يقوم منتج واحد بإنتاج السلعة ولا يشاركه فى إنتاجها
 أحد ، فعرض هذا المنتج الفردى يكون هو العرض الكلى للسلعة فى السوق .
 ولكن ليس معنى هذا أنه يستطيع التحكم التام فى السوق ، فكما نعلم يشكل
 طلب المستهلكين ، إلى جانب عرض المنتجين أو المنتج الواحد فى حالة
 الاحتكار ، عاملاً هاماً من عوامل تحديد الثمن ، فلا يستطيع المحتكر أن
 يقرر الكمية التى يبيعها والثمن الذى يبيع به بل عليه أن يختار بين الكمية التى
 ينتجها أو الثمن الذى يبيع به . فإذا قام بتحديد الكمية التى ينتجها فإن
 المستهلكين هم الذين يحددون الثمن الذى يشتررون به هذه الكمية ، وبالعكس
 إذا قام بتحديد الثمن فإن المستهلكين هم الذين يحددون الكمية التى يشترونها
 بهذا الثمن . فذلك أنه إذا زاد المنتج المحتكر عرض السلعة وبقي الطلب عليها
 كما هو ، فلا بد أن يخفض الثمن ، فهو لا يستطيع أن يبيع كميات إضافية
 من السلع التى ينتجها إلا إذا خفض ثمنها . فتتحقق الطلب على المنتج المحتكر
 له نفس شكل منحنى الطلب فى حالة المنافسة الكاملة ، أى أنه ذو ميل سالب
 ويوضح الجدول التالى الطلب على المنتج المحتكر وكل من إيراده الكلى
 وإيراده الحدى .

عدد الوحدات	ثمن الوحدة (الإيراد المتوسط)	الإيراد الكلى	الإيراد الحدى
١	٢٠	٢٠	٢٠
٢	١٩	٣٨	١٨
٣	١٨	٥٤	١٦
٤	١٧	٦٨	١٤
٥	١٦	٨٠	١٢
٦	١٥	٩٠	١٠
٧	١٤	٩٨	٨
٨	١٣	١٠٤	٦
٩	١٢	١٠٨	٤
١٠	١١	١١٠	٢

ويتضح من هذا الجدول أنه على عكس الوضع في ظل المنافسة الكاملة :
يختلف الإيراد الحدى عن الإيراد المتوسط في حالة الاحتكار ، كما
يتضح أن معدل انخفاض الإيراد الحدى في هذه الحالة أكبر من معدل
انخفاض الإيراد المتوسط ، ويمكن توضيح ذلك بيانياً على النحو التالى :



فالمنحنى (م ١) يمثل منحنى الإيراد المتوسط بينما يمثل المنحنى (ح ١)
منحنى الإيراد الحدى ، وكما هو واضح من الشكل يقل الإيراد الحدى عن
الإيراد المتوسط في حالة الاحتكار ، فالمحتكر يضطر لتخفيض الثمن الذى
يبيع به إذا أراد زيادة مبيعاته ، ولكن الثمن المنخفض يطبق ليس فقط على
الوحدات الأخيرة التى يبيعها وإنما على كل الوحدات التى يبيعها ولهذا
يكون لإيراده الحدى أقل من إيراده المتوسط ، ويتضح هذا من
الشكل التالى :

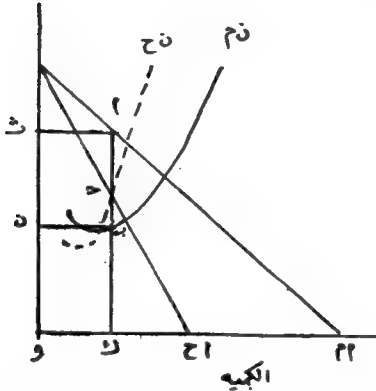


فلذا أنتج المحتكر الكمية (ك) فإنه يبيعها بالثمن (P_K) ويحصل على إيراد محلى (P_K) . أما إذا زادت الكمية التى ينتجها إلى (H) فإن ثمنها ينخفض إلى (P_H) وينخفض إيراده المحلى إلى (P_H) .

ثانياً : توازن المحتكر :

يصل المحتكر إلى حالة التوازن إذا قام بإنتاج الكمية التى تحقق له أكبر ربح ممكن ، وبالتالي يستمر المحتكر فى الإنتاج طالما أن كل وحدة جديدة تحقق له ربحاً صافياً يضاف إلى الأرباح التى حصل عليها من الكميات السابقة . ومعنى هذا أنه بالرغم من أن كل وحدة إضافية تؤدى إلى انخفاض الإيراد المحلى للمحتكر وزيادة نفقته الحدية إلا أن المحتكر يقوم بإنتاجها ما دام إيراده المحلى أكبر من نفقته الحدية ، فهو يتوقف عن زيادة الوحدات التى ينتجها عند الوحدة التى تتساوى نفقته الحدية مع إيراده المحلى ،

فأى وحدة إضافية تكون نفقاتها الحدية أكبر من إيرادها الحدى ويتحمل
المحتكر خسارة عبارة عن الفرق بينهما . ويمكن توضيح ذلك بيانياً
بالشكل التالي :



فيتحقق توازن المنتج المحتكر عندما يتساوى الإيراد الحدى مع النفقة
الحدية أى عند النقطة التى يتقاطع فيها منحنى الإيراد الحدى [ا ح] مع
منحنى النفقة الحدية [ن ح] وهى فى الشكل النقطة [ح] وتكون كمية
التوازن فى هذه الحالة هى الكمية [و ك] وذلك بإسقاط عمود من النقطة
[ح] على محور الكميات ويكون ثمن التوازن هو [و ث] بعد هذا العمود
حتى يتقاطع مع منحنى الإيراد المتوسط عند النقطة [أ] ، وتكون النفقة
المتوسطة لهذه الكمية عند النقطة التى يتقاطع فيها العمود المقام من [ك] مع
منحنى النفقة المتوسطة عند النقطة [ب] ، أى أن النفقة المتوسطة تكون
هى [و ن] . فالإيراد الكلى للمحتكر هو عبارة عن حاصل ضرب الكمية

المنتجة (وك) في الثمن [وث] أى المستطيل [أكوث] ويتحمل المنتج لفقة كلية مساوياً لحاصل ضرب الكمية [وك] في النفقة المتوسطة (ون) أى مساحة المستطيل [بلكون] والفرق بين مساحة المستطيلين أى مساحة المستطيل [أبنت] تمثل الأرباح الإجمالية التى يحصل عليها المحتكر .

هذا ويلاحظ أن قدرة المحتكر على رفع ثمن سلعته تتوقف على درجة مرونة الطلب على منتجاته ، فكلما كانت المرونة قليلة أمكنه رفع الثمن دون أن يخشى انخفاض الطلب بدرجة كبيرة ولهذا يتمكن المحتكر من تحديد أكثر من ثمن للسلع التى ينتجها ، فيستطيع أن يحدد ثمناً مرتفعاً في السوق التى يكون الطلب فيها قليل المرونة ، وثنماً منخفضاً للسوق التى يكون الطلب فيها أكثر مرونة ، وتسمى هذه السياسة بسياسة التمييز في الأثمان

ثالثاً : سياسة التمييز في الأثمان : ومثال ذلك أن يتمكن المحتكر من بيع سلعته بسعر مرتفع في السوق الوطنية حيث يتمتع بوضع احتكارى في حين يبيعها بثمان أقل في السوق الدولية حيث يوجد منتجون آخرون . ويتوقف نجاحه في هذا على الحواجز الاقتصادية بين السوقين أى عدم إمكان إعادة إستيراد السلعة التى قام بتصديرها ، وتمثل هذه الحواجز في تكاليف النقل والضرائب الجمركية بحيث يكون على المحتكر أن يراعى أن يكون الفرق بين الثمنين أقل من تكاليف النقل مضافاً إليها الضرائب الجمركية .

ومن أمثلة حالات التمييز في الثمن أيضاً التمييز طبقاً لطوائف المستهلكين ، ومن أمثلة ذلك بيع بعض السلع (كالكسكس مثلاً) بسعر مرتفع للإستهلاك المباشر وبسعر منخفض للإستهلاك الوسيط (في صناعة الحلوى أو المشروبات الغازية مثلاً) . وأساس التمييز هنا هو نفسه في الحالة السابقة ، أى درجة مرونة الطلب فطلب المستهلك العادى للكسكس أقل مرونة من طلب صناعة الحلوى حيث يمكن أن تستبدله بمواد أخرى في حين لا يجد المستهلك العادى هذا البديل ولهذا يستطيع محتكر الكسكس أن يحدد له ثمناً مرتفعاً في حالة الإستهلاك المباشر وثمان منخفض في حالة الإستهلاك الوسيط . ويشترط لكي يتمكن

من هذا أن ينجح في الفصل بين طائفتي المستهلكين بحيث لا نستطيع إحصاءها
أن تعيد بيع ما اشترته منه إلى الطائفة الأخرى .

وتوجد أيضاً حالة التمييز في الزمن فيما لا اختلاف الكمية التي يطلبها
نفس المستهلك ، وأساس التمييز هنا هو فكرة فائض المستهلك وتناقص المنفعة
الحدية ومثلها التقليدي حالة الشركات التي تحسّر تقديم الكهرباء . فالمستهلك
هنا يحصل على منفعة حدية مرتفعة من الوحدات الأولى التي يستهلكها من
الكهرباء وتتناقص المنفعة من الوحدات التالية ، ولهذا تحسّر الشركات ثمناً
مرتفعاً لكمية معينة ينخفض بعدها سعر التيار إذا زادت الكمية المستهلكة ،
فالطلب على الكمية الأولى قليل المرونة في حين أنه أكبر مرونة على الوحدات
التالية ، والمستهلك يدفع ثمناً واحداً لجميع الوحدات التي يستهلكها ويهمل
يحاول المحتكر أن يقلل من الفائض الذي يحصل عليه المستهلك بزيادة التمييز
المذكورة .

الفصل الثالث

المنافسة الاحتكارية

أولاً : خصائصها :

الواقع أن سوق المنافسة الاحتكارية ، وهي التي تجمع بين عناصر من المنافسة الكاملة ومن الإحتكار ، هي الوضع الذي يسود في الحياة العملية ، وهي تقع بين هذين الحليين المتطرفين أى المنافسة الكاملة والإحتكار . ولم يبدأ الإهتمام بهذه السوق إلا في الثلاثينيات من هذا القرن بظهور مؤلفين هامين في نفس العام يعالجون أوضاع المنافسة الاحتكارية أو المنافسة غير الكاملة (١) . فالحقيقة أنه يصعب توافر شروط المنافسة الكاملة كما سبق أن أوضحنا ، كما أن معظم القول تفضل على محاربة الإحتكار إلا إذا كان بواسطة الدولة نفسها .

وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية من ناحية بتعدد المشروعات التي تقوم بإنتاج السلعة ، وهي في هذا تتفق مع المنافسة الكاملة ، كما أنها تتميز بأن كل مشروع يحاول أن يجعل السلعة التي ينتجها مغايرة للسلع التي ينتجها منافسوه وبهذا يختلف شرط تجانس السلعة الضروري لتوافر المنافسة الكاملة ، ففي ظل المنافسة الإحتكارية يحاول كل مشروع أن يحسب « صنفاً » معيناً من السلعة (الأحذية ، السجائر ، السيارات إلخ ..) ، ومن هنا وصف هذا النوع من المنافسة بأنه غير كامل أو منافسة احتكارية . ويلاحظ أن محاولة كل مشروع مغايرة السلعة التي ينتجها عن مثيلاتها من

(١) انظر J. Robinson the Economics of Imperfect Competition, 1933, Macmillan, 2nd ed., 1969, E.H. Chamberlin, The Theory of Monopolistic competition, 8th ed., 1950.

السلع قد يرجع إلى صفات حقيقية في السلعة أو إلى مجرد صفات وهمية ، ومن أساليب ذلك إدخال بعض التعديلات على تقديم السلعة أو على صفاتها بما لا يمس جوهرها كتغيير الشكل أو اللون أو طريقة التعبئة أو إنتاجها تحت علامة تجارية لها حماية قانونية إلخ .. كذلك استخدام أساليب الدعاية وتقديم خدمات خاصة أو تسهيلات متنوعة للعملاء مما يجعلهم يعتقدون باختلاف سلعة المنتج عن سائر السلع المماثلة . وواضح هنا أن أهم الأساليب التي تستخدمها المشروعات للغايرة السلعة هي أساليب الدعاية والإعلان التي تحتل مكاناً هاماً في التكاليف الإجمالية للمشروعات ، فالسلعة في ظل المنافسة الاحتكارية لها بديل ولكنه ليس بديلاً كاملاً من وجهة نظر المشتري ، فلكل مشروع سوق خاص به . ولكن الطلب على المنتج هنا مرونته كبيرة بسبب وجود بدائل للسلعة على عكس الحال في حالة الاحتكار ، فالمنتج في حالة المنافسة الاحتكارية يستطيع أن يبيع بثمان أعلى من الثمن الذي يبيع به سائر المنتجين دون أن يخشى انصراف المستهلكين المرتبطين به عنه ، ولكنه لا يجوز أن يبالغ في رفع السعر وإلا انصرفوا عنه إلى البدائل الأخرى . فالمنافسة في حالة المنافسة الاحتكارية تقوم ليس على أساس تخفيض الأثمان وإنما على أساس محاولة كل منتج فصل السوق الذي يبيع فيها عن غيره من الأسواق بأن يحاول أن يربط جزءاً من المستهلكين بما ينتجه بحيث يجعلهم أقل رغبة في التحول عنه نتيجة رفع الثمن الذي يبيع به ، فهو في هذا بسلك سلوك المحتكر ولكن عليه أن يأخذ في اعتباره أن مرونة الطلب عليه أكبر منها في حالة المحتكر ولذلك لا يستطيع أن يرفع الثمن الذي يبيع به بمقدار كبير بالنسبة للأثمان التي يبيع بها منافسوه .

ثانياً - توازن المنتج في حالة المنافسة الاحتكارية :

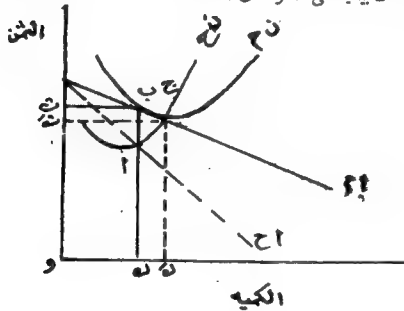
وبصل المنتج إلى حالة التوازن في ظل المنافسة الاحتكارية عند ما ينتج الكمية التي تساوي نفقتها الحدية مع إيرادها الحدى ، ولكن لما كان الطلب على المنتج

يتميز بالمرونة لوجود بدائل لسلمته من ناحية وتأثير الطلب عليه بالأثمان التي تباع بها المشروعات التي تنتج الأصناف الأخرى من السلعة فإن المشروع لا يستطيع في ظل هذه الأوضاع ، أن يكون مطلق الحرية في تحديد الكمية التي يقوم بإنتاجها والتي تصل نفقها الحدية إلى أدنى مستوى ممكن لها ، فيجب على المنتج في ظل المنافسة الاحتكارية أن يأخذ في اعتباره الطلب الكلي على الصناعة التي ينتمي إليها من ناحية ، والأثمان التي يحدها منافسوه من ناحية أخرى ، ولهذا فإن الكمية التي ينتجها وتساوى نفقها الحدية مع إيرادها الحدية - أى كية التوازن - قد تقرر في الأجل القصير بظهور أرباح غير عادية أو بأرباح عادية فقط ، بل قد يتحمل المشروع خسارة . أما في الأجل الطويل فإن الأرباح غير العادية والخسارة تختفي وتحصل المشروعات على أرباحها العادية فقط .

ففي ظل المنافسة الاحتكارية ، وعلى عكس الحال في ظل الاحتكار ، لا توجد عوائق أمام دخول مشروعات جديدة في مجال الإنتاج ، كما أن المشروعات التي تخسر يجب عليها مغادرة السوق . ويترتب على دخول مشروعات جديدة مجال الإنتاج زيادة عرض السلعة في السوق فيجذب ثمنها إلى الانخفاض كما تزيد نفقاتها نتيجة زيادة الطلب على عناصر الإنتاج الضرورية لها مما يترتب عليه اختفاء الأرباح غير العادية وحصول المشروعات المنتجة على أرباحها العادية فقط ؛ وعلى العكس يؤدي خروج بعض المشروعات التي تتحمل خسارة إلى انخفاض العرض الكلي للسلعة وارتفاع ثمنها وانخفاض نفقاتها نتيجة انخفاض الطلب على عوامل الإنتاج اللازمة للصناعة .

وتؤثر هذه التغيرات على منحنيات الطلب والنفقة الخاصة بالمشروع ، ففي حالة توسع الصناعة يتحرك منحنى الطلب إلى أسفل معبراً عن انخفاض الطلب على المشروع . وينتقل منحنى النفقة المتوسطة إلى أعلى لزيادة النفقات . أما في حالة إنكماش الصناعة فينتقل منحنى الطلب إلى أعلى لزيادة الطلب على المشروع وينتقل منحنى النفقة المتوسطة إلى أسفل لانخفاض النفقات

التي يحملها المشروع ، وتظل هذه التغيرات مستمرة حتى تحصل المشروعات العاملة في الصناعة على ربحها العادي فقط . ففي المدى الطويل تصل هذه المشروعات إلى حالة التوازن عندما يتسبب تساوى الثمن (الإيراد المتوسط) مع النفقة المتوسطة التي تتضمن الربح العادي . ويمكن توضيح ذلك بيانياً على النحو التالي :



فالمنحنى (ا م) يمثل منحنى الإيراد المتوسط (أو منحنى الثمن أو الطلب) وهو ينحدر إلى أسفل لمرونة الطلب للأسباب سالفة الذكر ، ويمثل المنحنى (ا ح) منحنى الإيراد الحدى والمنحنى (ن م) منحنى النفقة المتوسطة والمنحنى (ن ح) منحنى النفقة الحدية ، فيصل المشروع إلى حالة التوازن في الأجل الطويل عندما يتساوى الثمن (الإيراد المتوسط) مع النفقة المتوسطة التي تتضمن الربح العادي ، ويتحقق ذلك عند النقطة (ب) في الشكل السابق وهي نقطة تماس النفقة المتوسطة مع منحنى الإيراد المتوسط وتكون كمية التوازن (و ك) وعندها أيضاً يتساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى عند نقطة تقاطع منحنيهما عند النقطة (ا) .

وواضح مما سبق أن المشروع في المنافسة الاحتكارية لا يصل إلى حجم الإنتاج الأمثل إذ يتحقق هذا الوضع عند تقاطع منحنى النفقة المتوسطة مع منحنى النفقة الحدية أى عند النقطة (ج) ويجب أن يكون حجم الإنتاج هو (و ك) وهو أكبر من (و ل) كما هو واضح من الشكل السابق .
ومعنى هذا أنه يمكن زيادة الإنتاج ويترتب على هذا انخفاض النفقة إذ تصل النفقة المتوسطة إلى أدنى حد لها عند النقطة (ج) ويعنى هذا وجود فائض الطاقة الإنتاجية في ظل المنافسة الاحتكارية بالنسبة للوضع في ظل المنافسة الكاملة . ويترتب على هذا أن الثمن في المنافسة الاحتكارية يكون أعلى منه في حالة المنافسة الكاملة لأنه لو أنتج المشروع الحجم الأمثل (و ك) لانخفض الثمن من و ل إلى و ث . فالمستهلك يضار في ظل المنافسة الاحتكارية وكذلك الاقتصاد القومي لعدم وصول المشروعات في ظلها لحجمها الأمثل .

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة

موضوع علم الاقتصاد وطرق

البحث فيه

أولاً : موضوع علم الاقتصاد

١ - الحاجات غير المحدودة

٢ - الموارد المحدودة

٣ - المشكلة الاقتصادية

ثانياً : طرق البحث الاقتصادي

١ - المنطق

٢ - الرياضيات

٣ - التجريد

٤ - الإحصاء

٥ - الرسوم البيانية

٦ - مستويات التحليل الاقتصادي : التحليل

الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي ١٨

٧ - التقرير والتقدير في دراسة الاقتصاد . . ٢١

الباب الأول

النظم الاقتصادية

مقدمة : تطور النظم الاقتصادية ٢٥

صفحة

الفصل الأول

النظم الاقتصادية الرأسمالية

- المبحث الأول : الأساس الفكري لنظام الرأسمالي ٣١
- أولاً : النظرية العقلانية ٣٩
- ثانياً : عرض موجز لمبادئ النظرية الكينزية ٢٥
- المبحث الثاني : أنس النظام الرأسمالي وطريقة عمله ٢٨
- أولاً : أسس النظام الرأسمالي ٢٨
- ثانياً : طريقة عمل النظام الرأسمالي ٢٩
- ثالثاً : تقدير عمل النظام الرأسمالي وتطوره ٤٥

الفصل الثاني

النظام الاشتراكي

- مقدمة : تطور الأفكار الاشتراكية ٥١
- المبحث الأول : أسس الماركسية وتقديرها ٥٦
- أولاً : أسس الماركسية ٥٦
- ثانياً : تقدير الماركسية ٦٢
- المبحث الثاني : الخصائص المشتركة للنظم الاشتراكية وتطورها . ٦٣
- أولاً : الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ٦٤
- ثانياً : التخطيط الشامل ٦٥
- ثالثاً : تطور النظم الاشتراكية ٦٧
- ٧٠

الباب الثاني

نظرية الإنتاج

الفصل الأول

العمل والسكان

- المبحث الأول : العلاقة بين الموارد والسكان ٧٣

صفحة

- أولاً : نظرية مالئس ٧٤
 ثانياً : النظرية العامة في البكان ٧٧
 المبحث الثاني : المظاهر الفنية للعمل ٨١
 أولاً : تنظيم العمل ٨١
 ثانياً : آلية العمل ٨٤
 ثالثاً : تنظيم العمل ٨٦

المصل الثاني

رأس المال

- ملقعة : مدلول رأس المال وأهميته ٨٨
 المبحث الأول : طبيعة التكوين الرأسمالي وحدوده ٩١
 المبحث الثاني : التكوين الرأسمالي في البلاد المختلفة ٩٤
 أولاً : معدل الاستثمار الفبرودي لبلاد المختلفة ٩٤
 ثانياً : الاختلاف الإجباري ٩٦
 ثالثاً : البطالة الفنية والتكوين الرأسمالي ٩٩
 المبحث الثالث : أنواع رأس المال والعوامل التي تحدد كفاءته
 الإنتاجية ١٠١
 أولاً : أنواع رأس المال ١٠١
 ١- رأس المال الثابت والمتداول ١٠١
 ٢- رأس المال المبنى والقيمي ١٠٣
 ٣- رأس المال التخاص ورأس المال الاجتماعي ١٠٤
 ثانياً : العوامل التي تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال ١٠٥

صفحة

١٠٦

الفصل الثالث

الأرض أو قوى الطبيعة

المبحث الأول : خصائص الأرض ونظامها الاقتصادية ١٠٨

أولاً : الثبات النسبي لكثافة الأرض ١٠٨

ثانياً : عدم وجود نقطة للأرض ١٠٩

ثالثاً : عدم تماس وحلات الأرض ١٠٩

المبحث الثاني : العوامل المحددة لمساهمة الأرض في الإنتاج . . ١١١

١١٤

الفصل الرابع

المجموع بين عناصر الإنتاج

المبحث الأول : زيادة الناتج الكلي بزيادة كمية أحد العناصر وقانون

تناقص العلة ١١٤

أولاً : زيادة الناتج بزيادة كمية أحد العناصر . . . ١١٤

ثانياً : مضمون قانون تناقص العلة ١١٥

ثالثاً : أسس قانون تناقص العلة ١١٩

رابعاً : تفسير قانون تناقص العلة ١٢١

خامساً : أهمية قانون تناقص العلة ١٢٢

الكتاب الثالث

الفصل القومي والتنمية الاقتصادية

١٢٨

الفصل الأول

الدخل القومي والناتج القومي

المبحث الأول : الناتج القومي ١٣٠

صفحة

أولا : الناتج القومى الإجمالى والناتج القومى الصافى	١٣٢
ثانيا : الضرائب غير المباشرة والإعانات	١٣٣
ثالثا : الصادرات والواردات	١٣٤
رابعا : القيمة المضافة والقيمة الحقيقية	١٣٥
خامسا : الأرقام القياسية للأثمان	١٣٧
المبحث الثانى : الدخل القومى	١٣٩
المبحث الثالث : الحسابات القومية	١٤١
المبحث الرابع : العوامل التى تعدد معنى الدخل القومى	١٤٦
أولا : الاستهلاك	١٤٦
ثانيا : الامتياز	١٤٨
ثالثا : الاستئجار	١٥١
١ - الباعث على الاستئجار	١٥١
٢ - الكفاءة الحدية لرأس المال على مستوى الاقتصاد ككل	١٥٣
٣ - آثار المضاعف التى ترتب على الاستئجار	١٥٥
المبحث الخامس : التوزيع الشخصى للدخل القومى	١٥٨
الموصل الثانى	١٦٣
التنمية الاقتصادية	
المبحث الأول : خصائص التنمية الاقتصادية وعواملها	١٦٤
المبحث الثانى : سياسات التنمية	١٦٧
الباب الرابع	
الأثمان	
مقدمة : موضوع نظرية الثمن وأهميتها	١٧٠

صفحة

الفصل الأول

التمن في المنافسة الكاملة

المبحث الأول : الطلب الكلى ١٧٩

أولاً : العلاقة بين الثمن والطلب : قانون الطلب . . . ١٨٠

ثانياً : منحى الطلب ١٨٤

ثالثاً : مرونة الطلب ١٨٦

المبحث الثانى : العرض الكلى ١٩٤

أولاً : العلاقة بين الثمن والعرض : قانون العرض . ١٩٥

ثانياً : منحى العرض ١٩٩

ثالثاً : مرونة للعرض ٢٠١

المبحث الثالث : تكوين الثمن ٢٠٧

أولاً : ثمن التوازن ٢٠٧

ثانياً : تغير ثمن التوازن ٢٠٨

ثالثاً : الثمن الجبرى ٢١٣

رابعا : تحديد الثمن في حالة السلع المتنافسة والسلع المتكاملة ٢١٤

المبحث الرابع : الطلب الفردى وتوازن المستهلك . . . ٢١٧

أولاً : مبدأ تناقص المنفعة الحدية ٢١٩

ثانياً : فرض تحقيق أقصى إشباع ممكن ٢٢١

ثالثاً : معنى توازن المستهلك وشرطه ٢٢٤

رابعا : في أقصى المستهلك ٢٢٣

خامسا : منحنيات السواء ٢٢٥

المبحث الخامس : نظرية المنفعة وتوازن المنتج . . . ٢٢٩

صفحة

أولا : تحديد المقصود بالشفقة	٢٣٠
ثانيا : العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج	٢٣٦
ثالثا : توازن المنتج	٢٣٨
رابعا : توازن الصناعة	٢٤١
خامسا : أثر المدة على ثمن السلعة	٢٤٥

الفصل الثاني

الاحتكار

أولا : تعريفه	٢٤٨
ثانيا : توازن المحتكر	٢٥١
ثالثا : سياسة التمييز في الأثمان	٢٥٣

الفصل الثالث

المنافسة الاحتكارية

أولا : خصائصها	٢٥٥
ثانيا : توازن المنتج في حالة المنافسة الاحتكارية	٢٥٦
المحويات	٢٦٠



Biblioteka Alexandrina



0226096